



جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا
كلية الدراسات العليا
كلية اللغات
قسم اللغة الإنجليزية



ترجمة الصفحات من (52 - 3) من كتاب (العولمة
ومساوئها)

لمؤلفه : جوزيف ستيغلتز

**A Translation of the Pages (3-52) of the Book
(Entitled (Globalization and Its Discontents**

By : Joseph Stiglitz

بحث تكميلي لنيل درجة الماجستير في الترجمة (عربي-إنجليزي)

إشراف:

د.عباس مختار محمد بدوي

إعداد الدارس:

خليل غباش حرکه شنى

2018م

الإهداء

إلى من حصد الأشواك عن دربي ليمهد لي طريق العلم.

أبي

إلى من أرضعتني الحب والحنان إلى القلب الناصع البياض.

أمي

إلى المتربعة على عرش الأيام والتي عمرت بيتها بالحب والوفاء.

زوجتي

إلى فلذات كبدي

أبنائي (أحمد وأبرار)

إلى هذا الصرح العلمي الفتي والذي نهلنا منه الكثير

جامعة السودان

إلى سندي في هذه الدنيا...

أخواني وأخواتي وأصدقائي

الشكر والعرفان

الشكر لله أولاً الذي وفقني وأعانني على إتمام هذا العمل والشكر
أجزله إلى الدكتور/ عباس مختار محمد بدوي الذي لم يبخل علينا بـ
النصح والإرشاد في كل صغيرة وكبيرة فيما يخص هذا العمل فله منا
كل الشكر والتقدير والاحترام.

الشكر للاستاذ/ بخاري ابراهيم الذي قام بتصويب هذا العمل لغوياً
وصوت شكر لكل أفراد أسرتي وأخص بالشكر أمي وأبي وزوجتي الذين
كانوا سنداً وعوناً لي ولن يكتمل الشكر دون أن أشكر أساتذتي بجامعة
السودان للعلوم والتكنولوجيا الذين كانوا نعم السند والعون فلهم مني كل
الود.

مقدمة المترجم

تشمل هذه الترجمة الصفحات من (3 - 52) من الفصلين الأول والثاني من كتاب العولمة ومساوئها للكاتب جوزيف ستقليتز. وتناول الفصل الأول العولمة ومدى تأثيرها على العالم النامي وما إتبعه صندوق النقد الدولي من سياسات خاطئه أدت إلي تضخم لايمكن السيطرة عليه كما أشار الكاتب إلي التقشف وتأثيره السلبي على الدول النامية . وأوضح أيضاً مدى إهتمام صندوق النقد الدولي بمعدل الفوائد على حساب محاربة الفقر. وبين الكاتب في هذا الفصل الشرخ المتنامي بين الفقراء والأغنياء وبين الدول المتقدمة والنامية. كما ناقش دور المؤسسات الدولية الأخرى بجانب صندوق النقد الدولي كالبنك الدولي ومنظمة التجارة العالمية في صناعة القرارات الإقتصادية للدول.

في الفصل الثاني تناول الكاتب النجاحات التي حققتها دول أفريقية صغيرة استطاعت أن تنجح في عملية النمو الإقتصادي دون أن تتبع أي من سياسات صندوق النقد الدولي مثل, بتسوانا. وبين بالتفصيل الدور البارز الذي قام به الرئيس الاثيوبي مليس زيناوي في محاربة الفقر والنمو الإقتصادي في دولته. كما تناول الأجندة السياسية الخفية التي تمرر من خلال الإتفاقيات الاقتصادية التي تنتهك غالباً سيادة الدول. والمح الكاتب لدوره في إعادة القرض إلى اثيوبيا بعد أن مارس ضغوطاً مختلفة على الصندوق مستغلاً معرفته بالإقتصاديين منذ أن كان رئيساً للمستشاريين الإقتصاديين في عهد الرئيس كلينتون.

فهرس المحتويات

الصفحة	الموضوع
I	الإهداء
II	الشكر والعرفان
III	مقدمة المترجم
IV	الفهرس
1	الفصل الأول: وعود المؤسسات العالمية
23	الفصل الثاني : الوعود الكاذبة
58	Glossary

الفصل الأول

وعود المؤسسات العالمية

يتعرّف البيروقراطيون الدوليون - رموز مجهولة الهوية في النظام الإقتصادي العالمي- للهجوم في كل مكان. أصبحت اللقاءات السابقة بين التكنوقراط المجهولين الذين يناقشون الديون الميسرة والحصص التجارية مشهداً لحروب الشوارع المستعرة والإحتجاجات الضخمة. لقد صدمت الإحتجاجات منظمة التجارة العالمية في إجتماعها في مدينة سياتل في العام 1999م. ومنذ ذلك الحين بدأ هذا الحراك أكثر قوةً وانتشر الحنق. وأصبح واقعياً الآن مشهد كل إجتماع رئيسي لصندوق النقد الدولي، والبنك الدولي ومنظمة التجارة العالمية للنزاع والإضطراب وقد مثل مقتل المحتج في جنوا في عام 2001م البداية فقط للكثير من خسائر الحرب ضد العولمة.

بالكاد كانت هنالك عمليات شغب وإحتجاجات ضد السياسات والأفعال التي تقوم بها المؤسسات العالمية الجديدة. منذ عقود بدأ الأشخاص في العالم النامي العصيان عندما فرضت برامج التغشيف التي أثبتت قساوتها على دولهم، لكن احتجاجاتهم لم تكن مسموعة في الغرب. ما لم يكن متوقعاً هي موجة الإحتجاجات التي إجتاحت الدول المتقدمة أيضاً. كان من المفترض أن تكون المواضيع كالتسوية الهيكلية للديون (وقد صممت هذه البرامج لتساعد الدول على التكيف مع أزمات الطقس) وحصص الموز (القيود التي فرضتها بعض الدول الأوروبية على إستيراد الموز من الدول دون مستعمراتها السابقة) تنال إهتمام الأقلية فقط. قد يكون طفل يبلغ ستة عشر عاماً من الضواحي الآن لديه آراء قوية على بعض المعاهدات الخفية مثل (GATT) (الإتفاقية العامة للرسوم الجمركية والتجارية) و (NAFTA) (اتفاقية المنطقة التجارية الحرة لشمال أمريكا التي وقعت في العام 1992م بين المكسيك والولايات المتحدة ، وكندا التي تسمح بحرية حركة البضائع والخدمات والإستثمار- لكن ليس الأشخاص - بين هذه الدول). ولقد أثارت تلك الإحتجاجات الكثير من البحث في الذات لآولئك الذين في السلطة. حتى السياسيين

المحافظين كالرئيس الفرنسي جاك شيراك إعتبر أن العولمة لن تجعل الحياة أفضل لمعظم الذين في حاجة إلى فوائدها المرجوة. من الواضح تقريباً لأغلبية أن هنالك شئ قد حدث بصورة فظيعة، بين عشية وضحاها أصبحت العولمة المسألة الأكثر إلحاحاً في عصرنا ولقد نوقشت من قبل مجالس الإدارات والصفحات الافتتاحية والمدارس في جميع أنحاء العالم.

لماذا العولمة - القوة التي استخدمت من أجل الخير الوفير أصبحت مثيرة للجدل؟ قد ساعد الإنفتاح على التجارة الدولية دول عدة لتنمو بصورة اكبر من نموها الطبيعي. تساعد التجارة الدولية على تنمية الاقتصاد عندما تقود الصادرات نمو الدولة الاقتصادي. كان نمو الصادرات محور السياسة الصناعية التي أثرت على الكثير من الآسيويين وجعلت ملايين الأشخاص أفضل بكثير. يعيش الأشخاص الآن في العالم بسبب العولمة أطول من قبل ومستوى معيشتهم أفضل بكثير. يعتبر الغربيون أن الرواتب المخصصة للعاملين في شركة نايكي استغلال، لكن الذين في الدول النامية يرون العمل في المصنع أفضل بكثير من العمل في المزرعة أو زراعة الأرز.

لقد قلصت العولمة الإحساس بالعزلة لكثير من الدول النامية، وأعطت العديدين في الدول النامية فرصة الدخول إلى المعرفة الجيدة التي لم يستطيع أثري رجل في الدولة في القرن الماضي من الحصول عليها. قد تكون إحتياجات مناهضي العولمة أنفسهم نتيجة لهذا الترابط. جلبت العولمة الروابط بين النشطاء في أجزاء مختلفة من العالم خاصة هذه الروابط المزيفة عبر الإنترنت الشبكي والضغط الذي نتجت عنه معاهدة الألغام الدولية - بالرغم من معارضة العديد من الحكومات ذات النفوذ ووقعت الاتفاقية في العام 1997م من قبل 121 بلد وقد قللت من إحتمال إصابة الأطفال أو الضحايا الأبرياء الآخرين بالألغام. وبطريقة مشابهة أجبر الضغط الشعبي المنظم جيداً المجتمع الدولي على إعفاء بعض الدول الأكثر فقراً من الديون. حتى عندما يكون هنالك جوانب سلبية للعولمة، فإن لها أحياناً فوائد. وقد سبب إنفتاح سوق الألبان الجاميكية ضربة لواردات الولايات المتحدة في العام 1992م، لكن هذا يعني أيضاً أن الأطفال الفقراء سوف يحصلون على الألبان بسعر زهيد. ربما تؤثر الشركات الأجنبية الجديدة على المشاريع المحمية المملوكة للدولة لكنها تستطيع أن تؤدي إلى التعريف بتقنيات جديدة، والدخول إلى أسواق جديدة، وخلق صناعات جديدة.

يعتبر العون الخارجي أحد جوانب العالم المعولم، مع كل أخطائه ما زال يجلب الفوائد للملايين، أحياناً بطرق في الأغلب قد لا تلاحظ: لقد قدم البنك الدولي وظائف لرجال العصابات في الفلبين بتمويل مشاريعهم إذا سلموا أسلحتهم. قد زادت مشاريع دخل المزارعين المحظوظين بالحصول على الماء بشكل كافي. وجلبت مشاريع الري التعليم والتعلم إلى المناطق الريفية. وساعدت مشاريع الأيدز القليل من الدول على إحتواء انتشار هذا المرض القاتل.

يتغاضى أولئك الذين يذمون العولمة على فوائدها أيضاً. لكن حتى إذا حدث شيء أو أكثر فإن مناصري العولمة غير متوازنين. تعتبر العولمة بالنسبة لهم (عادة مرتبطة بقبول الرأسمالية المنتصرة على الطريقة الأمريكية) التقدم الذي يجب على الدول النامية القبول به، إذا رغبوا في النمو ومحاربة الفقر بصورة فعّالة. لكن لم تجلب العولمة للأغلبية في الدول النامية الوعد بالفوائد الاقتصادية.

قد ترك الشرخ المتنامي بين الأغنياء والفقراء أعداداً كبيرة في العالم الثالث في فقر مدقع يعيشون على أقل من دولار في اليوم بالرغم من قطع الوعود المتكررة لتقليل الفقر في العقد السابق من القرن العشرين إلا أن عدد الأشخاص الذين يعيشون في الفقر قد زاد فعلياً إلى مائة مليون تقريباً. وقد إزداد في نفس الوقت إجمالي الدخل العالمي بمعدل 2.5 في المائة سنوياً.

لم تتحقق إلى حد كبير في أفريقيا الطموحات العالية التي تلت الاستقلال من الاستعمار. عوضاً عن سقوط القارة في المعاناة الحقيقية، فإنه قد انخفض الدخل ومستويات المعيشة. قد بدأت بالنقيض تلك التحسينات التي اكتسبت بشق الأنفس في مأمول الحياة في العقود القليلة الماضية. بينما وباء الأيدز في صميم الانحدار، فالفقر يعتبر قاتلاً أيضاً. حتى الدول التي هجرت الاشتراكية الأفريقية وخططت لإنشاء حكومات نزيهة لمعادلة ميزانيتها والإبقاء على انخفاض مستوى التضخم رأت أنها لا تستطيع جذب المستثمرين في القطاع الخاص، ولا يستطيعون الحصول على استقرار في النمو ما لم يحصلوا على هذا الاستثمار.

في حال لم تنجح العولمة في تقليل الفقر فإنها لا تنجح في ضمان الاستقرار. لقد هدت الأزمة في آسيا وأمريكا اللاتينية الإقتصاد واستقرار كل الدول النامية. هنالك مخاوف من انتشار العدوى المالية حول العالم، إن إنهاء عملة واحدة من الأسواق المنبثقة يعني بالتأكيد إنهاء آخر. ظهرت لبرهة الأزمة الآسيوية في عام 1997م و1998م لتقف كتهديد لكل الإقتصاد العالمي.

لم تؤد العولمة والعمل بإقتصاد السوق إلى نتائج ملموسة في روسيا ومعظم الإقتصادات الأخرى التي تحولت من الاشتراكية إلى إقتصاد السوق. لقد أخبر الغرب هذه الدول بأن النظام الإقتصادي الجديد سوف يجلب لهم إزدهار غير مسبوق. عوضاً عن ذلك جلب لهم فقر غير مسبوق: في أشكال كثيرة ولأغلب الأشخاص برهن إقتصاد السوق على أنه أسوأ حتى من تنبؤات القادة الا

اشتراكيين. لا يمكن أن تكون المقارنة بين التحوّل الروسي الذي صمم من قبل المؤسسات الاقتصادية الدولية، والصيني الذي صمم من قبل الصينيين أنفسهم كبيراً: عندما كان نمو الإنتاج المحلي الصيني في العام 1990م بمعدل 60 في المائة من الروسي، فقد انعكست الأرقام بنهاية العقد. بينما شهدت روسيا إرتفاع غير مسبوق في الفقر، فإن الصين شهدت إنخفاض غير مسبوق.

إتهم نقاد العولمة الدول الغربية بالنفاق، والنقاد على حق. لقد دفعت الدول الغربية الدول الفقيرة لإزالة الحواجز التجارية لكنها أبقت على حواجزها ومنعت الدول النامية من تصدير منتجاتها الزراعية وبالتالي حرمانهم من دخل التصدير الذي يحتاجونه بشدة. كانت الولايات المتحدة بالطبع من الجناة الرئيسيين وقد لمس جوزيف هذه المسألة بشدة ولقد حارب بشدة هذا النفاق عندما كان رئيس مجلس المستشارين الاقتصاديين. لم تتضرر الدول النامية فقط بل أمريكا أيضاً، سواء بدفع أسعار عالية، كمستهلكين ودافعي الضرائب بمليارات الدولارات لتمويل الدعومات الضخمة. كان نضال الكاتب في كثير من الأحيان غير ناجح. سادت المصالح التجارية والمالية - وعندما إنتقل جوزيف إلى البنك الدولي رأى العواقب بوضوح على كل الدول النامية.

لكن حتى عندما كانوا متهمين بالنفاق، فإن الغرب قد قاد أجندة العولمة مما يضمن له حصة غير متناسبة من الفوائد على حساب الدول النامية. لم تسمح فقط الدول المتقدمة صناعياً بفتح أسواقها للبضائع من الدول النامية - على سبيل المثال حفظ حصصهم على وفرة البضائع من النسيج والسكر - بل تلح على تلك الدول بفتح أسواقها للبضائع من الدول الغنية، ليس هذا فقط بل استمرت الدول الصناعية الأكثر تقدماً على دعم الزراعة لتتصعب المنافسة على الدول النامية، وأكثر من ذلك تلح على الدول النامية بإيقاف دعمها للبضائع الصناعية. بالنظر إلى (شروط المعاملة التجارية) الأسعار التي تحصل عليها الدول المتقدمة والدول الأقل تقدماً من المنتجات التي تنتجها - بعد آخر إ تفاقية في العام 1995م (التاسعة)، كانت نتيجة صافي الدخل في تخفيض أسعار بعض الدول الفقيرة في العالم التي تبقى نسبة مقابل ما دفع إلى إيراداتهم* .

أصبحت النتيجة لبعض الدول الفقيرة في العالم فعلياً أسوأ.

إستفادت المصارف الغربية من خسارة الرقابة على رأس مال السوق في أمريكا اللاتينية وآسيا، لكن هذه المناطق عانت من تدفق المضاربة المالية (المال

الذي يدخل ويخرج من الدولة بين عشية وضحاها وأحياناً ليس أكثر من رهان على إنخفاض أو إرتفاع العملة) التي تدفقت في الدول على نحو مفاجئ وعكسي. ويترك التدفق المفاجئ للأموال وراءه إنهيار العملات ويضعف الأنظمة المصرفية. وعززت جولة الأروغواي حقوق الملكية الفكرية. استطاع الأمريكيان وبعض شركات الأدوية الغربية الآن من إيقاف شركات الأدوية في الهند و البرازيل من سرقة ملكيتها الفكرية. لكن جعلت شركات الأدوية هذه في الدول النامية الأدوية المنقذة للحياة متوفرة لمواطنيها بجزء من السعر الذي تباع به الأدوية من قبل شركات الأدوية الغربية. هنالك جانبان للقرارات التي اتخذت في جولة الأروغواي الجانب الأول سوف ترتفع فوائد شركات الأدوية الغربية، وقال الدعاة: أن هذا سوف يمددهم بحوافز أكثر للإبتكار، لكن زيادة الأرباح من المبيعات في الدول النامية كانت قليلة لأن الحكومات والأفراد في الدول النامية لم تعد قادرة على دفع الأسعار المطلوبة. كان الغضب الدولي كبيراً جداً في حالة الأيدز لذلك تراجعت شركات الأدوية، وفي النهاية وافقت على خفض أسعارها لتبيع بسعر تكلفة الدواء في أواخر العام 2001م. لكن ظلت المشكلات الأساسية - أُنشئ في الحقيقة نظام الملكية الفكرية غير المتوازن في جولة الأروغواي، لذلك عكس إهتمامات وإنطباعات المنتجين في مقابل المستخدمين سواء في الدول المتطورة أو النامية.

لقد أعطت العولمة نتائج عكسية ليس فقط في التحرر التجاري بل في كل هياكلها حتى التي أبدت فيها حسن النوايا. لقد فشلت كل المشاريع الموصى بها من الغرب وصممت بمشورة من المستشارين الغربيين ومولت من قبل البنك الدولي أو آخرين سواء كانت زراعية أو بنية تحتية ما لم يكن هنالك شكل لإعفاء الديون فإنه يجب على الفقراء في الدول النامية دفعها. في أمثلة كثيرة، إذا كانت فوائد العولمة أقل مما يدعيه مناصروها فإن الثمن قد يكون غالياً، كتدمير البيئة، وإجهاض العمليات السياسية. ولن يسمح تسريع التغيير في الدولة من عملية تأقلمها الثقافي. لقد أيقظت الأزمات التي جلبت بطالة ضخمة، بالمقابل قد أتت على المدى الطويل بمشاكل انحلال إجتماعي - من العنف المدني في أمريكا اللاتينية إلى الصراع العرقي في أجزاء أخرى من العالم، كما في أندونيسيا.

بالكاد قد تكون هذه المشاكل جديدة - لكن كان تغييراً مهماً في إزدياد العنف ضد السياسات التي تقود العولمة التي لم تكن لعقود مسموعة إلى حد كبير صرخات الفقراء في أفريقيا والدول النامية وأجزاء أخرى من العالم في

الغرب. عرف الذين عملوا في الدول الأفريقية أن هنالك أخطاء عندما رأوا أن الأزمات المالية أصبحت أكثر شيوعاً وعدد الفقراء في إزدیاد. لكن ليس لديهم طريقة لتغير القواعد أو التأثير على المؤسسات التي صاغتھا. رأي الذين یقدسون العملية الديمقراطية كيف أن الشروط - التي يفرضها المانحون الدوليون مقابل مساعدتهم - تغوض السيادة الوطنية. لكن حتى المتظاهرون الذين جاءوا كانوا أقل أملاً في التغيير ولا یوجد منفذ للشكوى. ذهب بعض المحتجين للأفراط، وناقش بعضهم حواجز الحماية المتبعة ضد الدول النامية و التي تجعل حالتهم أسوأ. لكن بالرغم من هذه المشاكل فإن الاتحادات التجارية و الطلاب والبيئيين - مواطنون عاديون - یسيرون في طرقات براغ وسياتل وواشنطن وجنوة ، وضعوا الحاجة للإصلاح على جدول أعمال العالم المتقدم.

ینظر المحتجون إلى العولمة من زاوية مختلفة عن وزیر خزانة الولايات المتحدة أو وزراء المالية والتجارة لمعظم الدول الصناعية المتقدمة. إن الاختلاف في وجهات النظر كبير جداً، لا عجب في ذلك، هل يتحدث المحتجون وصناع السياسة عن نفس الظاهرة؟ وهل ینظرون إلى نفس المعطيات؟ هل رؤى الذين في السلطة متأثرة بمصالح خاصة ومعينة؟ ما هي ظاهرة العولمة التي تعتبر في نفس الوقت موضوع للذم والمدح؟ جوهرياً يعتبر تكامل بين الدول والأشخاص الذين جلبتھم التكاليف المنخفضة في المواصلات والاتصالات، وأنھیار الحواجز المفتعلة لتدفق البضائع، والخدمات، ورأس المال والمعرفة و(إلى حد أقل) الأشخاص الذين یعبرون الحدود. قد ترافق مع العولمة إنشاء مؤسسات جديدة تنضم إلى أخرى موجودة لتعمل عبر الحدود. قد انضمت مجموعات جديدة لميدان المجتمع المدني الدولي مثل حركة اليوبييل التي نشطت في تخفيض الديون عن كاهل الدول الفقيرة إلى المؤسسات التي تأسست منذ مدة كالصليب الأحمر الدولي. تقاد العولمة من قبل الهيئات الدولية التي ليس فقط نقلت رأس المال والبضائع لكن أيضاً التكنولوجيا. كما أدت العولمة التي تجدد الاهتمام إلى المؤسسات الحكومية الدولية الراسخة: الأمم المتحدة تحاول حفظ السلام: منظمة العمل الدولية (ILO) التي تأسست في عام 1919م وقد طورت أجندتها حول العالم تحت شعار (عمل لائق)، ومنظمة الصحة (WHO) والتي تهتم بصورة خاصة بتحسين الحالات الصحية في الدول النامية.

قد أصبحت الكثير من هيئات العولمة مرحباً بها في كل مكان. عندما يتوفر الطب والمعرفة في بعض الأماكن الأخرى من العالم فلا يريد أحد أن يرى طفلة يموت. أنه اكثر تحديداً للجوانب الإقتصادية للعولمة التي كانت محل خلاف.

وقد صاغت المؤسسات الدولية القوانين التي تفرض أو تدفع الأشياء كتحريك رأس مال السوق (التخليص من القوانين والقواعد في الدول النامية التي صممت لاستقرار تدفق المال المتقلب داخل وخارج الدولة). من المهم أن نلقي نظرة على ثلاثة من أهم المؤسسات التي تسيطر على العولمة لفهم ما هو خاطئ: صندوق النقد الدولي (IMF) والبنك الدولي، ومنظمة التجارة العالمية (WTO). هناك أيضاً مؤسسات أخرى تلعب دوراً في النظام الاقتصادي الدولي - عدد من البنوك الإقليمية أقل وأصغر من البنك الدولي، وعدد كبير من منظمات الأمم المتحدة، مثل برنامج الأمم المتحدة الإنمائي أو مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (UNCTAD). هذه المنظمات لديها وجهات نظر مختلفة كلياً عن صندوق النقد الدولي (IMF) والبنك الدولي. على سبيل المثال، فإن منظمة العمل الدولية (ILO) قلقة من أن صندوق النقد الدولي (IMF) يولي القليل من الاهتمام لحقوق العمال، في حين أن بنك التنمية الآسيوي يجادل من أجل التعددية التنافسية، وعليه فإن الدول النامية سوف تمتد بأراء مختلفة من الاستراتيجيات التنموية من ضمنها (النموذج الآسيوي) بحيث الحكومات أثناء اعتمادها على الأسواق قد أخذت دور نشط في خلق وتشكيل وتوجيه الأسواق التي تشمل تطوير التقنيات الجديدة، بحيث تأخذ الشركات مسؤوليات معتبرة في الرعاية الاجتماعية لعمالها - والتي ينظر إليها بنك التنمية الآسيوي بطريقة مختلفة من النموذج الأمريكي الذي دفع به من قبل المؤسسات التي أسست في واشنطن.

سوف يركز الكاتب في هذا الكتاب في الأغلب على صندوق النقد الدولي، بطريقة أوسع لأنه قد يركز على مواضيع الإقتصادات الكبرى في العقدين الأخيرين التي تشمل الأزمات المالية وتحول الدول الشيوعية السابقة إلى إقتصادات السوق. نشأ صندوق النقد الدولي (IMF) والبنك الدولي على حد سواء بعد الحرب العالمية الثانية كنتيجة لمؤتمر الأمم المتحدة المالي والنقدي في بريتون وودز، نيو همشاير في يوليو 1944م، ركزت جزء من الجهود على تمويل وإعادة بناء أوروبا بعد الدمار في الحرب العالمية الثانية والمحافظة على العالم من كساد إقتصادي في المستقبل. الإسم الملائم للبنك الدولي - البنك الدولي لإعادة التعمير والتنمية - الذي يعكس مهمته الأساسية، الجزء الأخير (التنمية) أضيف مستدركا في الأغلب. كانت أغلب الدول في العالم النامي في ذلك الزمن مستعمرة. يمكن أو نستطيع أن نعتبر جهود تنمية الإقتصاد الهزيل مسؤولية أسيادهم الأوروبيون.

خصت المهمة الأصب لضمان الاستقرار الاقتصادي العالمي إلى صندوق النقد الدولي (IMF). وضع الذين إجتمعوا في بريتون وودز (Bretton Woods) في أذهانهم كثيراً من الركود العالمي عام 1930م. واجهت الرأسمالية أكثر الأزمات في الأغلب في ثلاثة أرباع العقد الماضي حتى الآن خلافاً للركود الكبير كل العالم، وقاد إلى زيادة غير مسبوق في البطالة. في أسوأ مرحلة كانت ربع القوة العاملة الأمريكية عاطلين عن العمل. وقد وضع الاقتصادي البريطاني جون مينارد كينس (Keynes John Mynard) الذي أصبح لاحقاً مشاركاً أساسياً في بريتون وودز (Bretton Woods) وصفات بسيطة وطرح تفسيراً بسيطاً بالمقابل: فسّر شحاً إجمالياً للطلب الكافي للركود الاقتصادي، سوف تساعد السياسات الحكومية على تحفيز الطلب الكلي. سوف تعتمد الحكومات السياسات المالية في حالة أن السياسة النقدية غير فعّالة، إما بزيادة المصروفات أو خفض الضرائب. بينما قد ينتقد وينقح النموذج الكيني الأساسي لاحقاً. سبب جلب الفهم العميق أن قوى السوق لا تعمل باستخدام السرعة لتعديل الاقتصاد إلى الاستخدام الكامل، وتبقى العبر الأساسية فعّالة. وكلّ صندوق النقد الدولي (IMF) بمنع ركود اقتصادي آخر. وسوف يعمل على ذلك من خلال وضع ضغط دولي على الدول التي لم تساهم مساهمةً معقولةً للحفاظ على إجمالي الطلب العالمي، بالسماح بتدهور اقتصاداتها. سوف يوفّر السيولة، عندما يكون ضرورياً، في شكل قروض إلى الدول التي تواجه تراجعاً اقتصادياً ولا تقدر على تحفيز الطلب الكلي بمواردها الخاصة.

أسس صندوق النقد الدولي (IMF) في مفهومه الأساسي، على تمييز الأسواق التي أحياناً لا تعمل جيداً - التي يمكن أن ينتج عنها بطالة عالية وقد تفشل لخلق المساعدات اللازمة إلى الدول لمساعدتها على إستعادة اقتصاداتها. أسس صندوق النقد الدولي (IMF) على أساس أن هنالك حاجة للعمل الجماعي على المستوى العالمي للاستقرار السياسي. يعتبر صندوق النقد الدولي (IMF) مؤسسة عامة أنشأت من المال الذي جلب من قبل دافعي الضرائب حول العالم. من المهم أن نتذكر أنه لا يقدم تقريراً مباشراً للمواطنين الذين يمولوه أو الذين يعيشون على آثاره. بدلاً من ذلك يقدم تقاريره إلى وزارات المالية و البنوك المركزية لحكومات العالم. لقد أكدوا سيطرتهم عبر تنظيم عملية تصويت معقدة إرتكزت على القوة الإقتصادية للدول بنهاية الحرب العالمية الثانية، منذ ذلك الحين لم تجر تعديلات كبيرة، لكن الدول الأكثر تقدماً تدير العرض، مع الولايات المتحدة كدولة وحيدة لها حق النقض. (في هذا المغزى فإنها إلى حد كبير تشبه الأمم المتحدة (UN)، حيث أنها كمفارقة تاريخية تحدد من يحمل حق

النقض - القوى الفائزة في الحرب العالمية الثانية - لكن على الأقل فإن سلطة حق النقض تشارك فيها خمسة دول).

قد تغير صندوق النقد الدولي (IMF) على مدار السنين بشكل ملحوظ عن بدايته أسس على إعتقاد أن الأسواق أحياناً تعمل بصورة سيئة، وأنها الآن أسواق سيادية نصيرة للفكرة بحماس أسس على الإعتقاد أن هنالك حاجة من أجل ضغط دولي على الدول لتعمل أكثر على السياسات الاقتصادية التوسعية- كزيادة المصروفات، أو خفض الضرائب، أو تقليل معدل الفوائد لتحفيز الاقتصاد - يقدم صندوق النقد الدولي (IMF) دعماً نموذجياً اليوم للدول التي تشارك في سياسات كتخفيض العجز، أو رفع الضرائب، أو رفع الفوائد التي تقود إلى الإيكماش الإقتصادي. سوف يدحرج الكينيون إلى قبورهم ليروا ما قد يحصل لأطفالهم.

وقع أكثر تغير درامي لهذه المؤسسات في العام 1980م، في عهد رونالد ريغان (Ronald Regan) ومارغريت تاتشر (Margaret Thatcher) عندما بشروا بفكرة السوق الحر في الولايات المتحدة والمملكة المتحدة. أصبح صندوق النقد الدولي (IMF) والبنك الدولي مؤسسات تبشيرية جديدة تبث أفكارها للبلدان الفقيرة الممانعة التي أحياناً في حاجة ماسة للقروض والديون. كانت وزارات المالية في الدول الفقيرة راغبة في التحول إذا كان ضرورياً لتحصل على التمويل، لذلك يظل أغلب المسؤولين الحكوميين والأشخاص في هذه الدول متشككين في هذه المرحلة. وقع في وقت مبكر تظهير في قسم البحوث الذي يقود تفكير وتوجه البنك. واحد من أكثر إقتصادي التنمية الأريكان المميزين، هوليس تشينزي (Chenery Hollis)، بروفيسر في جامعة هارفارد (Harvard) الذي أسهم إسهاماً أساسياً في البحث في مجال التنمية الإقتصادية، وفي مناطق أخرى أيضاً وقد كان مستشار ومحل ثقة روبرت مك نامارا (Robert McNamara) الذي قاد جهود توجيه البنك في التخلص من الفقر، وقد حشد تشينزي إقتصاديين من الدرجة الأولى من حول العالم ليعملوا معه. لكن مع تغيير الحارس أتى رئيس جديد في عام 1981م، وليام كلاسين (William Clusen)، ومدير إقتصادي جديد، آن كروغر (Ann Krueger) الاخصائية التجارية الدولية التي إشتهرت بعملها في (بحث الأيجار) - كيفية استخدام فوائد الرسوم الجمركية وتدابير الحماية الأخرى لزيادة إيراداتهم على حساب الآخرين. قد ركز تشينزي وفريقه في هذه الأثناء على كيفية فشل الأسواق في الدول النامية، وما الذي سوف تفعله الحكومات لتحسين الأسواق

وتقليل الفقر، في حين ترى كروغر الحكومة كمشكلة. كانت الأسواق الحرة حل لمشاكل الدول النامية. في حماسة الفكر الجديد، غادرت العديد من إقتصادات الدرجة الأولى التي حشدها تشينزي.

بالرغم من بقاء مهمات المؤسساتان بصورة مختلفة، إلا إنه في نفس الوقت أصبحت نشاطاتهم متشابكة بصورة متزايدة. ذهب البنك في عام 1980 م إلى أبعد من أقراض المشروعات فقط (كالطرق والسدود) إلى تقديم دعم واسع النطاق في شكل تسوية هيكلية الديون، لكنه قام بذلك فقط عندما وافق صندوق النقد الدولي (IMF) - بهذه الموافقة يعني ذلك أن يفرض البنك الدولي شروطه على الدولة. كان من المفترض أن يركز صندوق النقد الدولي (IMF) على الأزمات، لكن كانت الدول النامية في حاجة دائمة للمساعدة لذلك أصبح صندوق النقد الدولي (IMF) جزء دائم في حياة معظم الدول النامية.

زو دّ سقوط حائط برلين صندوق النقد الدولي (IMF) بمنطقة جديدة: يدير التحول إلى اقتصاد السوق في الإتحاد السوفيتي السابق والكتلة الشيوعية في أوروبا. في ظل إزدياد الأزمة حديثاً، أصبحت خزائن صندوق النقد الدولي (IMF) غير كافية، فقد تمت دعوة البنك الدولي لتقديم عشرات المليارات للمساعدات الطارئة. على نحو دقيق لأنه الشريك الأصغر، مع قواعد إرشادية للبرنامج أملت من قبل صندوق النقد الدولي (IMF) من حيث المبدأ، كان هنالك قسم للعمل. يفترض أن يقتصر دور صندوق النقد الدولي (IMF) على الاقتصاد الكلي في تعاطيه مع الدولة، وإلى عجز ميزانية الحكومة، وسياساتها النقدية، وتضخمها وعجزها التجاري، وإقتراضها من الخارج، ويفترض من البنك الدولي أن يكون مسؤول من المواضيع الهيكلية- ما الذي أنفقت المال فيه حكومة الدولة ومؤسساتها المالية، وأسواق عملها، وسياساتها التجارية. لكن يأخذ صندوق النقد الدولي (IMF) بدلاً من ذلك رؤية إستعمارية للمسألة: على الأرجح تستطيع أن تؤثر مسألة هيكلية على الأداء الإجمالي للإقتصاد، وبعيداً عن ميزانية الحكومة، أو العجز التجاري، لاحظ تقريباً كل شيء كسقوط في ظل سيطرته. نفذ الصبر غالباً مع البنك الدولي، حتى في السنوات التي سادت فيها فكرة السوق كان هنالك جدال مستمر عن السياسات الأفضل التي سوف تناسب حالة الدولة. صندوق النقد الدولي (IMF) لديه الإجابات.

يمكن أن تمتد المؤسساتان الدول بوجهات نظر مختلفة عن بعض التحديات في التنمية والتحول، ولعمل ذلك ربما عليهم تعزيز العملية الديمقراطية.

لكن الإثنان إنقادا من قبل إرادة مجموعة السبعة ("G-7" حكومات الدول السبعة الأكثر تقدماً صناعياً)*.

وخاصة وزراء ماليتهم وأُمناء الخزائنة، الذين آخر ما يرغبون فيه هو مناقشة ديمقراطية مباشرة حول التغييرات الاستراتيجية.

بعد نصف قرن من تأسيسه أصبح واضحاً أن صندوق النقد الدولي (IMF) قد فشل في مهمته. لم يقوم بما ينبغي عليه القيام به - تقديم الدعم للدول التي تواجه تراجع إقتصادي وتساعد على استعادة العمل الكامل. بالرغم من حقيقة إزدياد فهمنا بصورة كبيرة للعمليات الإقتصادية في خلال الخمسون سنة الماضية، وبالرغم من جهود صندوق النقد الدولي (IMF) خلال الربع قرن الماضي، فإن الأزمات حول العالم سوف تكون متكررة (باستثناء الركود الكبير) وعميقة. مع تصفية بعض الحسابات، قد تواجه مائة دولة تقريباً الأزمات. الأسوأ من ذلك، أن معظم السياسات التي دفعت صندوق النقد الدولي (IMF) لتحرير خاصة رأس مال السوق السابق لآوانه قد يساهم في عدم استقرار العالم. وطالما كانت الدولة في أزمة فإن صندوق النقد الدولي (IMF) والبرامج فشلت ليس فقط في استقرار الوضع بل في حالات كثيرة جعلت المسائل فعلياً أسوأ خاصة للفقراء. فشل مهمة صندوق النقد الدولي (IMF) الأساسية في ترقية الاستقرار العالمي. كما لم يعد أكثر نجاحاً في مهماته الجديدة التي قد تولاها مثل قيادة تحول الدول من الإشتراكية إلى إقتصاد السوق. قد دعت اتفاقية بريتون وودز إلى منظمة إقتصادية دولية ثالثة- منظمة التجارة العالمية (WTO) لتحكم العلاقات التجارية الدولية في وظيفة أشبه إلى صندوق النقد الدولي (IMF) بتحكمه في العلاقات المالية الدولية سياسات تسول جيرانها، بحيث ترفع الدول الرسوم الجمركية لتحافظ على اقتصاداتها على حساب جيرانها. على العموم وبخوا على تفشي الركود وعمقه. كان مطلوباً من المنظمة الدولية ليس فقط حماية الرجوع بل تشجيع التدفق الحر للبضائع والخدمات.

بالرغم من أن الإتفاقية العامة للرسوم الجمركية والتجارة (GATT) قد ناقشت خفض الرسوم الجمركية بشكل كبير، كان من الصعب أن يصلوا إلى إتفاق نهائي. لم يكن إلا في عام 1995م، بعد نصف قرن على نهاية الحرب وثلثي القرن بعد الكساد الكبير لتتكون منظمة التجارة العالمية. لكن منظمة التجارة العالمية (WTO) مختلفة بشكل ملحوظ من المنظمتين الأخرتين. لا تضع القوانين بنفسها، بالأحرى تقدم منتدى عام في كيفية عمل المفاوضات التجارية وتؤكد من أن إتفاقياتها مستمرة.

كانت الأفكار والنوايا من وراء وجود المؤسسات الإقتصادية الدولية حسنة، ومع ذلك تدريجياً تطورت لتصبح شئ مختلف بمرور السنين. أكد التوجه الكيني من صندوق النقد الدولي (IMF) على إخفاقات السوق ودور الحكومة في خلق الوظيفة الذي أُستبدل بشعار السوق الحر في عام 1980م، جزء من (إجماع واشنطن) الجديد - إجماع بين صندوق النقد الدولي (IMF)، والبنك الدولي والخزانة الأمريكية عن السياسات الصحيحة للدول النامية - الذي أشار إلى نهج مختلف تجاه تنمية واستقرار الإقتصاد.

قد طورت كثير من الأفكار التي جسدت في الإجماع كإستجابة للمشاكل في أمريكا اللاتينية، حيث تركت الحكومات الميزانيات تخرج عن السيطرة، في حين تقود خسارة السياسات النقدية إلى استشرى التضخم. تفجر النمو في بعض دول المنطقة بعد الحرب العالمية الثانية لم يحتمل ويزعم الإفراط في تدخل الدولة في الإقتصاد. فإن الأفكار التي وضعت للتعامل مع المشاكل التي يمكن القول بأنها محددة لدول أمريكا اللاتينية، والتي سوف يوجزها الكاتب لاحقاً في هذا الكتاب واعتبرت لاحقاً قابلة للتطبيق على كل دول العالم. وقد دفع تحرير رأس مال السوق، بالرغم من أنه ليس هنالك أي دلالة تظهر حوافز نمو الإقتصاد. في حالات أخرى لم تكن السياسات الإقتصادية التي طورت داخل إجماع واشنطن وقدمت إلى الدول النامية مناسبة لها في مراحلها الأولى من التنمية أو التحول.

على سبيل المثال لا الحصر، معظم الدول الصناعية المتقدمة التي تشمل الولايات المتحدة واليابان - قد بنت إقتصاداتها بعقلانية وحماية انتقائية لبعض صناعاتها حتى أصبحت قوية لتنافس المصانع الأجنبية. حيث لا تعمل الحماية العامة للدول التي حاولتها ولا سرعة التحرر التجاري. إجبار الدول النامية بالإفتاح على المنتجات الواردة التي سوف تنافس تلك المنتجات التي تصنعها هذه الدول، وقد تكون الصناعات غير محصنة جيداً للمنافسة مع نظيراتها الصناعات الأكثر تطوراً في الدول الأخرى، قديكون لها نتائج كارثية - اجتماعياً واقتصادياً. قد دُمرت الوظائف - لا يستطيع المزارعون من أوروبا وأمريكا - قبل أن تستطيع قطاعات الدولة الصناعية والزراعية على النمو بقوة وخلق فرص عمل جديدة. حتى في أسوأ الظروف، فإن إلهام صندوق النقد الدولي (IMF) على الدول النامية للمحافظة على سياسة نقدية محكمة تقود إلى معدل الفوائد الذي سوف يجعل خلق فرص للوظائف مستحيلاً حتى في أفضل الظروف. وبسبب وقوع التحرر الإقتصادي قبل وضع شبكات الأمان في المكان؛ فإن أولئك الذين فقدوا

وظائفهم انقادوا إلى الفقر. لا تتبع في أحياناً كثيرة عملية التحرر بالنمو الموعود، لكن بإزدياد البؤس حتى هؤلاء الذين لم يخسروا وظائفهم قد أصيبوا بشعور متزايد من إنعدام الأمن.

تعتبر السيطرة على رأس المال مثلاً آخر: منعت الدول الأوربية التدفق الحر لرأس المال حتى في السبعينات. يستطيع أن يقول البعض أنه ليس من العدل والإصرار على الدول النامية التي بالكاد لديها نظام مصرفي يعمل، بالمخاطرة بفتح أسواقها. مع وضع مفهوم العدل جانباً، فإنها من ناحية إقتصادية سيئة، تدفق أموال المضاربة داخل وخارج البلد تتبع في كثير من الأحيان تحرر رأس مال السوق فوضى. تشبه الدول النامية الصغيرة القوارب الصغيرة، وتحرير رأس مال السوق بطريقة سريعة، بالأسلوب الذي يقدمه صندوق النقد الدولي (IMF)، كالدفع بهم في رحلة في بحر قاس، قبل أن يتم إصلاح ثقوب هيكل السفينة، وقبل أن يتلقى الربان التدريب، وقبل أن تضع سترات الحياة. حتى في أفضل الظروف، هنالك احتمال كبير بأنها سوف تكون مخاطرة، عندما يتعرضوا إلى موجة كبيرة.

سوف لن يكون تطبيق نظريات الإقتصاد الخاطئة مشكلة إذا كانت نهاية الإستعمار الأول ومن بعده الاشتراكية قد أعطت صندوق النقد الدولي (IMF) و البنك الدولي الفرصة إلى حد كبير لتوسيع نطاقها. أصبحت اليوم هذه المؤسسات اللاعبين المهيمنين في اقتصاد العالم. ليس فقط الدول التي تطلب مساعداتهم بل أيضاً أولئك الذين يطلبون ختم الموافقة لدخول أفضل لرأس مال السوق الدولي، يجب عليهم إتباع وصفاتهم الإقتصادية والوصفات التي تعكس أفكار ونظريات أسواقهم الحرة.

كانت النتيجة لأغلبية الأشخاص الفقير، ولأغلبية الدول فوضى إجتماعية وسياسية. خلق صندوق النقد الدولي (IMF) أخطاء في كل المناطق التي شارك فيها: التنمية وأزمة الإدارة في الدول التي تحولت من الاشتراكية إلى الرأسمالية. لم تجلب برامج تنظيم هيكلية التنمية المستدامة حتى لدول مثل بوليفيا التي التزمت بقيودها، فإن في دول كثيرة التقشّف المفرط أخدم النمو. تحتاج البرامج الإقتصادية الناجحة إلى عناية قصوى في التسلسل- الترتيب الذي تحدث فيه الإصلاحات - والسرعة. على سبيل المثال، إذا انفتحت الأسواق بسرعة فائقة قبل إنشاء المؤسسات المالية القوية، فإن فرص العمل سوف تنهار أسرع من خلق فرص عمل جديدة. تقود الأخطاء الكثيرة في التسلسل و السرعة في دول كثيرة إلى رفع نسبة البطالة وزيادة الفقر. فاقمت سياسات

صندوق النقد الدولي (IMF) الأزمات، بعد الأزمة الآسيوية في عام 1997م، في أندونيسيا وتايلاند. قد كان لأصلاحات السوق الحر في أمريكا اللاتينية نجاح أو اثنين - بذكر النموذج الشيلي مراراً وتكراراً - لكن الجزء الأكبر من بقية القارة لا زال يعوّض العقد المفقود من النمو الذي عقب ما يسمى بعمليات الإنقاذ لنجاحة في وقت مبكر من العام 1980م، والكثير اليوم لديهم معدلات مستمرة من البطالة - في الأرجنتين على سبيل المثال فإن مستويات البطالة مزدوجة منذ العام 1995م حتى مع انخفاض التضخم وحتى مع إنهاء الأرجنتين في عام 2001م في واحدة من أحدث سلسلة الإخفاق على مدى السنوات القليلة الماضية. نظراً لارتفاع معدل البطالة منذ ما يقارب السبع سنوات - ليس العجيب في المواطنين الذين ظاهروا في نهاية المطاف ولكن أولئك الذين عانوا لفترة طويلة. حتى الدول التي إختبرت نمو محدود، فإنها رأت فوائده تعود في تحسين الأوضاع وخاصة مع وضع م رُضي جداً - أعلى عشر في المائة - في حين أن الفقر ظل مرتفعاً وفي بعض الحالات فإن دخل الذين في القاع قد إنهار.

تعتبر مشكلة الحاكمية الكامن وراء مشاكل صندوق النقد الدولي (IMF) و المؤسسات الإقتصادية الدولية الأخرى: من الذي يقرر ماذا يفعلوا . لقد تم السيطرة على هذه المؤسسات ليس فقط من الدول الصناعية الغنية لكن من قبل النفوذ الإقتصادي والمالي في تلك الدول ومن الطبيعي أن تعكس سياسات المؤسسات. يمثل الإختيار الرئيسي لهذه المؤسسات مشكلة، وفي أحيان كثيرة ساهم في اختلالاتهم الوظيفية. يقود معظم نشاطات صندوق النقد الدولي (IMF) والبنك الدولي اليوم ممثلون من الدول الصناعية في البلدان النامية (ب التأكيد كل قروضهم). حسب العرف أو الاتفاقية الضمنية فإن رئيس صندوق النقد الدولي (IMF) دائماً أوروبي، والبنك الدولي أمريكي، يختارون من وراء الأبواب المغلقة، وليس حتى من المتطلبات أن يكون الرئيس لديه أي خبرة في العالم النامي. فإن هذه المؤسسات لا تمثل الدول التي تخدمها.

تنشأ المشاكل عن من يتحدث للدولة عند صندوق النقد الدولي، يتحدث وزراء المالية ورؤساء البنوك المركزية، وعند منظمة التجارة العالمية (WTO) ووزراء التجارة كل هؤلاء الوزراء ينحازون إلى دوائر معينة في دولهم. يعكس وزراء التجارة إهتمامات مجتمع الأعمال - على حد سواء المصدرين الذين يريدون أن يروا الأسواق الجديدة منفتحة على منتجاتهم ومنتجي السلع من أن سلعهم تتنافس مع الواردات. بالطبع هذه الدوائر تريد أن تحافظ على العديد من الحواجز أمام التجارة، كما يمكن الحفاظ على أياً كان دعمه ليقنع مؤتمرهم (أو ب

رلمانتهم) لتعطيهم. تنشأ الحواجز التجارية من الأسعار التي يدفعها المستهلكين أو الإعانات التي تفرض أعباء على دافعي الضرائب التي تعتبر أقل أهمية من فوائد المنتجين - ومواضيع البيئة والعمل حتى إنها أقل أهمية من العوائق التي يجب التغلب عليها. عادة يكون وزراء المالية ورؤساء البنوك المركزية قريبون من مجتمع المال ولقد أتوا من المؤسسات المالية وبعد فترة من الخدمة الحكومية سوف يعودون إلى مكانهم الذي أتوا منه. روبرت روبن (Robert Rubin) وزير الخزانة أثناء أكثر فترة وصفت في هذا الكتاب أتى من أكثر البنوك استثماراً قولدمان ساكس (Golden man Sachs) ورجع إلى مؤسسة سيتي قروب (Citi group) التي تدير أكبر بنك تجاري سيتي بانك (Citi bank). الرقم الثاني في صندوق النقد الدولي (IMF) خلال هذه الفترة استبان فيشر (Stan Fischer) ذهب مباشرة من صندوق النقد الدولي (IMF) إلى سيتي قروب (Citi group). من الطبيعي أن يرى هؤلاء الأفراد العالم من خلال عيون المجتمع المالي. تعكس قرارات أي مؤسسة بصورة طبيعية، وجهات نظر و إهتمامات الذين يصنعون القرارات، ليس مدهشاً، كما سوف نرى تكراراً في الفصول القادمة. تنحاز سياسات المؤسسات الاقتصادية الدولية في كثير من الأحيان إلى المصالح التجارية والمالية للذين هم في الدول الصناعية المتقدمة.

بالنسبة للمزارعين في الدول النامية الذين يكدحون من أجل تسديد ديون دولهم لصندوق النقد الدولي (IMF) أو رجال الأعمال الذين يعانون من ارتفاع ضريبة القيمة المضافة بإصرار من صندوق النقد الدولي (IMF)، فإن النظام الحالي الذي يدار من قبل صندوق النقد الدولي (IMF) يعتبر واحد من الضرائب بدون وجه حق. ينمو التحرر من وهم نظام العولمة الدولي الذي يراه صندوق النقد الدولي (IMF) بما أن الفقراء في أندونيسيا أو المغرب أو غينيا الاستوائية الجديدة لديهم خفض الدعم في الوقود والطعام، بما إن أولئك الذين في تايلاند يشاهدون إزدياد الإصابة بالإيدز (AIDS) كنتيجة لتخفيضات صندوق النقد الدولي (IMF) القسري في مجال النفقات الصحية وبما أن الأسر في العديد من الدول النامية يجب عليهم الدفع لتعليم أبنائهم تحت ما يسمى برامج استرداد التكاليف وجعل الخيار المؤلم عدم إرسال بناتهم إلى المدارس. لقد تركوا من غير خيارات، ولا طريقة للتعبير عن إهتمامهم للضغط من أجل التغيير من خلال العصيان. بالطبع، ليست الطرق أماكن لمناقشة المواضيع، أو لتشكيل السياسات، أو لصياغة التسويات. لكن قد تجعل الإحتجاجات المسؤولين والاقتصاديين الحكوميين حول العالم يفكرون في بدائل لسياسات إجماع واشنطن كطريقة واحدة وحقيقة للنمو والتنمية. لقد أصبح واضحاً ليس فقط للمواطنين البسطاء

لكن أيضاً لصناع القرار، كذلك ليس فقط في الدول النامية لكن أيضاً للدول المتقدمة وأن العولمة كما كانت تمارس لن تعيش لتنجز ما وعد المدافعون عنها أن تحققه - أو ما تستطيع، أو سوف تعمل. في بعض الحالات قد لا تؤدي إلى النمو لكن حتى عندما تعمل فإنها لا تجلب الفوائد للجميع، فإن صافي الدخل يتأثر بالسياسات التي وضعها إجماع واشنطن التي قد يستفيد منها أحياناً الأقلية على حساب الأغلبية، والأغنياء على حساب الفقراء. في كثير من الحالات خلقت المصالح والقيم التجارية إهتماماً بالبيئة، والديمقراطية، وحقوق الإنسان، والعدل الإجتماعي.

تعتبر العولمة لا جيدة ولا سيئة، لديها القدرة لعمل خير كبير، بالنسبة لدول شرق آسيا التي تبنت العولمة وفقاً لشروطها وسرعتها الخاصة، حصلت على فائدة كبيرة بالرغم من النكسة في أزمة 1997م. لكن في كثير من دول العالم فإنها لم تجلب فوائد مماثلة، تبدو للعديد منهم كارثة كاملة، توازي بصورة كبيرة تجربة الولايات المتحدة أثناء القرن التاسع عشر. العولمة اليوم - وساعد التباين على توضيح نجاحات الماضي وإخفاقات اليوم. في ذلك الوقت حين هبطت تكاليف المواصلات، والاتصالات وقبلها توسع الأسواق المحلية فإن إقتصادات وطنية تشكلت في دمج هذه الإقتصادات الوطنية الجديدة جاءت الشركات الوطنية لتؤدي عمل من خلال الدولة لكن لم تترك الأسواق لتنمو طوعاً أو كرهاً على طريقته. لعبت الحكومة دور حيوي في عملية تطور الإقتصاد. حصلت حكومة الولايات المتحدة على مدى إقتصادي واسع عندما فسرت المحاكم على نطاق واسع البند الدستوري الذي يسمح للحكومة الفيدرالية بتنظيم التجارة بين الولايات. بدأت الحكومة الفيدرالية بتنظيم النظام المالي، ووضعت الحد الأدنى لأجور وشروط العمل وأخيراً قدمت نظام البطالة والرعاية الإجتماعية لتتعامل مع المشاكل التي يخلقها نظام السوق. طورت أيضاً الحكومة الفيدرالية بعض الصناعات (أول خط تلغراف، على سبيل المثال، وضع بواسطة الحكومة الفيدرالية بين بالتيمور وواشنطن في العام 1842م) وشجعت الأخريات مثل الزراعة ليس فقط بالمساعدة في إنشاء الجامعات لعمل الأبحاث، لكن بتوفير خدمات الإرشاد لتدريب المزارعين في التكنولوجيا الجديدة. لعبت الحكومة الفيدرالية دوراً رئيسي ليس فقط في تطور النمو الأمريكي، حتى لو لم تشارك في أنواع سياسات إعادة التوزيع النشطة، على الأقل تنظم عملية تقاسم الفوائد على نطاق واسع - ليس فقط التوسع في التعليم وتحسين إنتاجية الزراعة، لكن أيضاً منح الأراضي التي توفر الحد الأدنى من الفرص لكل الأمريكي.

مع استمرار الضعف اليوم في تكاليف المواصلات والإتصالات، والحد من الحواجز التي صنعها الإنسان لتدفق البضائع والخدمات، ورأس المال (على أي حال تبقى هنالك حواجز جادة لتحرر تدفق العمالة، تماثل عملية العولمة العمليات السابقة التي تشكلت منها الإقتصادات الوطنية. لسوء الحظ، ليس لدينا حكومة عالمية مسؤولة عن الأشخاص في كل دولة لتراقب عملية العولمة في نمط مشابه إلى الحكومات الوطنية التي توجه عملية التأمين. بدلا من ذلك لدينا نظام يمكن أن نطلق عليه حكم عالمي بدون حكومة عالمية، في أي واحد مؤسسات قليلة - البنك الدولي، وصندوق النقد الدولي (IMF) ومنظمة التجارة العالمية (WTO) - وعدد قليل من اللاعبين - يرتبط بالتمويل والتجارة ووزارات التجارة إرتباطاً وثيقاً وبيع المصالح المالية والتجارية - تسيطر على المشهد لكن العديد من المتضررين من قبل هذه القرارات تركوا تقريباً بلا صوت. حان الوقت لتغيير بعض القواعد التي تحكم النظام الاقتصادي العالمي، والتفكير مرة أخرى حول كيفية إتخاذ القرارات على المستوى الدولي - ومصالحهم - ووضع تركيز أقل على الأفكار والتطبيع إلى ما أُنجز. من الأهمية بمكان أن التنمية التي شاهدناها في شرق آسيا قد تنجز في أماكن أخرى. يمكن أن تشكل العولمة، وعندها، عندما تكون بصورة صحيحة تدار بطريقة عادلة، و الدول لديها تأثير على السياسات التي تؤثر عليها، هنالك احتمالية من أنه سوف تساعد على خلق إقتصاد عالمي جديد حيث أن النمو ليس فقط مستقراً وأقل تطايراً ولكن ثمار النمو تشارك بصورة أكثر إنصافاً.

الفصل الثاني

الوعود الكاذبة

تجول الكاتب لأول مرة كرئيس للاقتصاديين ونائب رئيس للبنك الدولي في المبنى الرئيسي الفخم اللامع عند الشارع التاسع عشر في الثالث عشر من فبراير من عام 1997م في العاصمة واشنطن. شد الكاتب لأول مرة شعار المؤسسة: أحلامنا عالم خالي من الفقر. في المركز الدهليزي ذو الثلاثة عشر طابقاً كان هناك تمثال لولد صغير يقود رجل أعمى في ذكرى استئصال مرض العمى النهري (داء كلابية الذنب). قبل أن يساهم البنك الدولي ومنظمة الصحة العالمية (WHO) وآخرون بجهودهم كان الآلاف يصابون بداء العمى سنوياً في أفريقيا الذي يمكن الوقاية منه. في الجانب الآخر من الطريق يقف نصب آخر لا مع للثروة العامة في المبنى الرئيسي لصندوق النقد الدولي (IMF) الساحة الداخلية من الرخام مزينة بنباتات وفيرة تلفت انتباه وزراء المالية الزائرون من كل دول العالم بأن صندوق النقد الدولي (IMF) يمثل مركز الثروة والسلطة.

أحياناً تربك هاتان المؤسستان الرأي العام لما تمثلناه من تباين ملحوظ يؤكد الاختلافات في ثقافتها وأساليبها ومهماتها: الأول كرسى للاستئصال والفقر والآخر للحفاظ على الاستقرار العالمي. كلاهما لديه موظفون من الاقتصاديين يسافرون إلى الدول النامية لمهمات مدتها ثلاثة أسابيع. قد عمل البنك الدولي جاهداً ليتأكد من أن جزءاً كبيراً من العاملين يعيشون بصورة دائمة في الدولة التي يحاولون مساعدتها. بينما صندوق النقد الدولي (IMF) لديه ممثل مقيم واحد وسلطاته محدودة.

تملىء واشنطن البرامج على صندوق النقد الدولي (IMF): وتشكل بمهمات قصيرة من خلالها طاقم العمل يتأمل الأرقام في وزارات المالية والبنوك المركزية مع إقامتهم في الفنادق من خمسة نجوم في العواصم. هناك أكثر من رمزية في هذا الاختلاف: لا يمكن للمرء أن يفهم ويحب الشعب ما لم يذهب إلى الريف. لا ينبغي للمرء أن يرى البطالة فقط كإحصائية واقتصاد عد الجثث والإصابات غير المقصودة في القتال ضد التضخم وللضمان أن البنوك الغربية تحصل على السداد. الأشخاص العطالة مع أسرهم تأثرت معيشتهم - دمرت أحياناً - بالسياسات الاقتصادية التي يوصى بها الغرباء وفي حالة فرضها صندوق النقد الدولي (IMF) على نحو فعّال. صممت تقنيات الحرب العالمية الحديثة لإزالة الاتصال الجسدي: اسقاط قنبلة من ارتفاع 50.000 قدم ليتأكد من عدم شعور المرء بما يفعله الآخر. إدارة الاقتصاد الحديث متشابهة: يستطيع الشخص من أفخم فندق أن يفرض السياسات القاسية على أي أحد، لذلك سيفكر مرتين إذا

عرف أن أحد الأشخاص حياته دمرت.

برهنت الاحصائيات أن الذين سافروا خارج العاصمة شاهدوا في قرى أفريقيا أو نيبال أو مينداناو أو إثيوبيا إن الفجوة في إتساع بين الأغنياء والفقراء وحتى عدد الأشخاص الذين يعيشون في الفقر المدقع - العيش على أقل من دو لار في اليوم - قد إزداد حتى عندما تم القضاء على عمى النهر، فإنهم لا زالوا يعانون من الفقر- هذا بالرغم من حسن النوايا والوعود التي قطعتها الأمم المتقدمة كان أغلبها من الأمم المتقدمة المستعمرة.

لن تتغير التوجهات في الحقيقة بين عشية وضحاه في الدول المتقدمة أو النامية فإن إعطاء الدول النامية حرياتها (بصورة عامة بعد تهيئة قصيرة للحكم الذاتي) أحيانا لا يغير رأي أسيادهم المحتلين السابقين بالعقلية الاستعمارية الذين يستمرون في الشعور بأنهم يعرفون أفضل - عبء الرجل الأبيض وافترض أنهم يعرفون الأفضل للدول النامية فإن أمريكا التي جاءت لتسيطر على مشهد الاقتصاد العالمي لها قليل من الإرث الاستعماري إلا أن أوراق اعتماد أمريكا كانت مغطاء، ليس كثيرا بطموحها التوسعي الواضح كما في الحرب الباردة الذي تعرضت فيه مبادئ الديمقراطية للخطر أو أهملت في الحرب الشاملة ضد الشيوعية.

قبل ليلة من التحاق الكاتب بالعمل في البنك، أقام آخر مؤتمر صحفي كرئيس مجلس المستشارين الاقتصاديين للرئيس شعر الكاتب بتحديات كبيرة تواجه الاقتصاديين ليركزوا في نمو المشاكل في العالم الفقير باقتصاد محلي محدود ما الذي نستطيع القيام به 1.2 مليار شخص حول العالم تقريبا يعيشون على أقل من دولار في اليوم أو 2.8 مليار شخص يعيشون على أقل من دولارين في اليوم - أكثر من 45% من سكان العالم ؟ ما الذي نستطيع جلبه في الحقيقة إلى حلم عالم من غير فقير ؟ كيف نستطيع الشروع في أكثر حلم متواضع لعالم خالي من الفقر ؟ رأى الكاتب مهمته من ثلاثة أجزاء: التفكير من خلال الاستراتيجيات التي قد تكون أكثر تأثيرا في تعزيز النمو وتقليل الفقر والعمل مع الحكومات في الدول النامية لوضع هذه الاستراتيجيات في مكانها، وعمل الكاتب كل شئ يستطيع من خلال الدول النامية لتحسين المصالح والاهتمامات للدول النامية سواء كانت بدفعها لفتح أسواقها أو تقديم أكبر مساعدة مؤثرة. قد عرف الكاتب أن المهام سعبة لكنه لم يحلم حتى أن يكون إحدى العوائق التي واجهت الدول النامية كانت من صنع الإنسان، من الضروري، وعلى الجانب الآخر من الطريق - عند صندوق النقد الدولي (IMF) المؤسسة الشقيقة للكاتب. لم

يتوقع الكاتب أن يكون كل فرد في المؤسسات المالية الدولية أو الحكومات التي تدعمها ملتزمة بهدف التخلص من الفقر. لكن يعتقد الكاتب أنه يجب أن يجري نقاش مفتوح عن الاستراتيجيات- الاستراتيجيات التي تبدو في مناطق كثيرة جداً فاشلة، وخاصة الفشل في تقليل الفقر، وقد خاب أمل الكاتب في هذا الموضوع.

إثيوبيا والصراع بين القوى السياسية والفقر:

بعد أربعة سنوات قضاها الكاتب في واشنطن تعود على عالم غريب من البيروقراطيين والسياسيين. لكن الكتاب لم يكن قد سافر إلى إثيوبيا التي تعتبر من أفقر الدول في العالم. في مارس من العام 1997م، بالكاد شهر في البنك الدولي غرق الكاتب في عالم سياسات وعلم حساب صندوق النقد الدولي (IMF) المدهش. كان دخل الفرد في إثيوبيا 110 دولار سنوياً، وقد عانت الدولة من الجفاف والمجاعات المتوالية التي قتلت 2 مليون شخص. غادر الكاتب للقاء رئيس الوزراء مليس زيناوي (Meles Zenawi) الرجل الذي خاض سبعة عشر عاماً من حرب العصابات ضد النظام الماركسي الدموي ل-مانقستو هيلي مريام (Mengistu Haile Mariam)؛ انتصرت قوات مليس في عام 1991م ومن ثم بدأت الحكومة العمل الصعب في إعادة بناء الدولة. دكتور بالممارسة قد درس مليس سابقاً الاقتصاد لأنه عرف أن خروج دولته من قرون الفقر لا يحتاج لأكثر من التحول الاقتصادي وإظهار المعرفة الاقتصادية - وأيضاً الإبداع - التي ستضعه على رأس الفصول الجامعية. قد أظهر فهم عميق لمبادئ الاقتصاد - وبالطبع معرفة كبيرة بحالة دولته - مع كثير من البيروقراطيين الاقتصاديين الدوليين الذين تعامل معهم في الثلاث سنوات الماضية.

دمج مليس هذه الصفات العقلية مع الأمانة الشخصية : لا أحد يشك في نزاهته والقليل من حكومته تحوم عليهم شبهة الفساد. في الأغلب جاء خصومه السياسيين من أكثر المجموعات سيطرة حول العاصمة الذين فقدوا القوة السياسية مع النمو، وأطلقوا الأسئلة عن مدى التزامه بمبادئ الديمقراطية ، بالرغم من أنه لم يكن استمراراً للجيل القديم. كان هو وحكومته معاً ملتزمين تجاه عملية الكونفدرالية، لتكون الحكومة قريبة من الشعب وتأكيد أن المركز لم يفقد الاتصال بالمناطق المختلفة. قد أعطى الدستور الجديد أي إقليم حق التصويت ديمقراطياً على الانفصال، ومؤكد أن الصفوة السياسية بالرغم ما سيكون، لا تستطيع تجاهل المخاطرة بالمواطنين العاديين في كل جزء من الدولة، أو ذلك الجزء من الدولة الذي لا يستطيع فرض آرائه على البقية. بقيت

الحكومة على التزامها، عندما أعلنت اريتريا انفصالها في عام 1993م (الأحداث اللاحقة كإحتلال الحكومة لجامعة أديس أبابا في ربيع عام 2002م، مع سجن بعض الطلاب والأساتذة - أثارت الشكوك في إثيوبيا كما في مناطق أخرى على حقوق الديمقراطية الأساسية).

عندما جاء الكاتب في عام 1997م كان مليس مشغول بنزاع مضى مع صندوق النقد الدولي (IMF)، وقد أوقف الصندوق برنامج الإقراض. نتائج اقتصاد اثيوبيا الكلي التي كان من المفترض على الصندوق التركيز عليها - لم تكن بصورة مثلى. لم يكن هناك تضخم، في الواقع، كانت الاسعار في انخفاض وأيضاً الحصيلة نمو تدريجي منذ النجاح في أبعاد منقيستو. أظهر مليس أنه مع السياسات الصائبة في المكان المناسب حتى الدولة الأفريقية الفقيرة تستطيع تجربة النمو الاقتصادي المستدام. بعد سنوات من الحرب وإعادة البناء، فإن المساعدات الدولية بدأت في العودة إلى الدولة. لكن مليس كان له مشاكل مع صندوق النقد الدولي (IMF). ما كان على المحك لم يكن فقط 127 مليون دولار من الأموال التي قدمت من صندوق النقد الدولي (IMF) من خلال ما يسمى ببرنامج مرفق التكيف الهيكلي المعزز (برنامج أقرض بمعدل دعم عالي لمساعدة الدول الفقيرة) بل أيضاً أموال البنك الدولي.

صندوق النقد الدولي (IMF) له دوراً مميزاً في المساعدة الدولية من المفترض أن يراجع حالة كل اقتصاد كلي مستفيد ويتأكد من أن الدولة تعيش في حدود إمكانياتها. إذا لم يكن كذلك فإن هناك مشكلة حتمية في الطريق. في المدى القريب تستطيع الدولة أن تعيش بأكثر من إمكانياتها بالإستدانة، لكن لا حقاً، فإن يوم الحساب قادم وستكون هناك أزمة. يهتم صندوق النقد الدولي (IMF) تحديداً بالتضخم. الدول التي تنفق بصورة أكبر من إيراداتها في الضرائب، وستواجه المساعدة الأجنبية التضخم أحياناً، خاصة إذا مولوا عجزهم بطبع المال. هناك أبعاد أخرى لسياسة الاقتصاد الكلي بجانب التضخم. فإن عبارة كلي تعود إلى السلوك الإجمالي، وإجمالي المستويات من النمو والبطالة و التضخم، ويمكن للدولة أن تصل إلى مستوى أدنى من التضخم لكن من غير نمو وارتفاع في البطالة. بالنسبة للاقتصاديين فإن تلك الدولة سوف تسجل إطار معدل اقتصادي كلي كارثي، بالنسبة للأغلبية من الاقتصاديين لا يعتبر التضخم بصورة كبيرة النهاية في نفسه لكن وسيلة للنهاية: بسبب الزيادة العالية في التضخم التي تقود أحياناً إلى نمو أقل، والنمو الأقل يقود إلى معدل عالي من البطالة، وأن هذا التضخم غير مرغوب فيه البتة. لكن يبدو أحياناً أن صندوق

النقد الدولي (IMF) يخلط الوسائل في النهاية مما جعله يغفل إلى ما يهم في نهاية المطاف. حصلت دولة كالأرجنتين على الفئة (أ) حتى إذا كانت ثنائية الرقم من البطالة لسنوات طالما تبدو ميزانيتها في توازن والتضخم تحت السيطرة !

إذا لم تصعد الدولة إلى معايير معينة، فإن صندوق النقد الدولي (IMF) سيوقف مساعداته؛ على العموم عندما يحدث ذلك فإنه لا يختلف عن المانحين الآخرين. لأسباب مفهومة لا يقرض البنك الدولي وصندوق النقد الدولي (IMF) الدول ما لم يكن لها إطار عمل كلي في المكان. إذا كانت الدول لديها عجز مالي ضخم وتضخم عالي، فإن هناك مخاطرة أن لا ينفق المال بصورة صحيحة. الحكومات التي تفشل في إدارة إجمالي اقتصادها عادة لم تؤدي عملها جيداً في إدارة المساعدات الخارجية. لكن إذا كانت مؤشرات الاقتصاد الكلي - التضخم و النمو - صلبة، كما في إثيوبيا، بدون شك يجب أن يكون الإطار الأساسي للاقتصاد الكلي جيد، لم تعمل إثيوبيا فقط التي لها إطار اقتصاد كلي سليم لكن البنك الدولي لم يكن له أدلة مباشرة على كفاءة الحكومة والتزامها تجاه الفقراء. شكلت إثيوبيا استراتيجية حكومة الريف، ركزت انتباهها على الفقراء وخاصة القطاع الريفي. بصورة جذرية قلصت النفقات العسكرية- لشد أنظار الحكومة التي أتت إلى السلطة عبر الطريقة العسكرية - لأنها كانت تعرف أن المساعدات التي تنفق على الأسلحة كانت مساعدات لم تنفق على محاربة الفقر. بما لا يدع مجالاً للشك أن هذا بالتحديد نوع الحكومة التي سيقدم له المجتمع الدولي المساعدات. لكن صندوق النقد الدولي (IMF) أوقف برنامجه مع إثيوبيا، بالرغم من أداء الاقتصاد الكلي الجيد، لأنه يخشى من موقف ميزانية إثيوبيا.

الحكومة الإثيوبية لها مصدران للإيرادات: الضرائب والمساعدات الخارجية. ميزانية الحكومة متوازنة لفترة طويلة، طالما مصادر الإيرادات تساوي نفقاتها. استمرت إثيوبيا كالعديد من الدول النامية في إيراداتها على المساعدات الأجنبية. يخشى صندوق النقد الدولي (IMF) من نضوب هذه المساعدات، لأن إثيوبيا ستكون في مأزق. وبالتالي يزعم بأن وضع ميزانية إثيوبيا فقط من خلاله يمكن الحكم عليها بأنها متينة، إذ انحصرت النفقات على الضرائب التي تجمعها.

المشكلة الواضحة أن المنطق الذي يستند إليه صندوق النقد الدولي (IMF) ينطوي على أنه لا تستطيع الدولة الفقيرة التي تنفق المال الذي حصلت عليه من المساعدة على أي شيء إلا الذي من أجله حصلت على المساعدة. إذ

منحت السويد اثيوبيا مال لبناء المدارس مثلا ، المنطق يقضي أن تضع اثيوبيا بدلا من ذلك المال في احتياطاتها. (كل الدول يتعين أو ينبغي أن يكون لها حسابات احتياطية تحتوي على الأموال للأيام الصعبة. يعتبر الذهب الاحتياط التقليدي، ولكنه استبدل اليوم بالعملة الصعبة المدرة للفائدة وما شابهها. الطريقة الشائعة لحفظ احتياطي السندات في الخزانة الأمريكية). لكن ليس هذا سبب إعطاء المانحين الدوليين المساعدة. إن المانحين في اثيوبيا يعملون بصورة مستقلة وليس مدينين بالفضل لصندوق النقد الدولي (IMF) ويريدون ان يشاهدوا المدارس الجديدة والعيادات الصحية تبنى، وكذلك فعلت اثيوبيا. وضع وليس هذه المسألة بصورة حازمة: قد أخبر مليس الكاتب انه لم يحارب لمدة سبعة عشر عام ليقاد من قبل البيروقراطيين الدوليون، لأنه لم يبنى المدارس و العيادات لشعبه لينجح في إقناع المانحين بدعمهم.

صندوق النقد الدولي (IMF) يرى أنه لم يرسخ للقلق الذي طالما ساوره إزاء استدامة المشروع. في بعض الأحيان استخدمت الدول المساعدة الدولارية في إنشاء المدارس والعيادات. حين ينفذ المال لبناء المرافق، فإن المانحين يعترفون بهذه المشكلة التي بنيت على برامج مساعداتهم في اثيوبيا وأماكن أخرى. لكن ما أدعاه صندوق النقد الدولي (IMF) في حالة اثيوبيا ذهب أبعد من ذلك. زعم الصندوق بأن المساعدة الدولية كانت غير مستقرة ليتم الاعتماد عليها. بالنسبة للكاتب، فإن وضع صندوق النقد الدولي (IMF) لم يكن منطقياً، وليس فقط بسبب أفكاره السخيفة. عرف الكاتب أن تلك المساعدات كانت أحياناً أكثر استقراراً من إيرادات الضرائب؛ والتي يمكن أن تتباين بصورة ملحوظة مع الظروف الاقتصادية. عندما عاد الكاتب إلى واشنطن أمر طاقمه ليدققوا في الاحصائيات، وقد أكدوا أن المساعدة الدولية كانت أكثر استقراراً من إيرادات الضرائب. باستخدام منطق صندوق النقد الدولي (IMF) عن مصادر استقرار الإيرادات في اثيوبيا ودول نامية أخرى ينبغي أن نضع في الحسبان المساعدة الأجنبية لكن لم ندرج الضرائب أو المساعدة الأجنبية في جانب إيرادات الميزانيات، فإن أي دولة ستكون في وضع سيء. لكن منطق صندوق النقد الدولي (IMF) كان أكثر خلافاً. هناك عدد من الإجابات المناسبة لعدم استقرار إيرادات، مثل إلغاء الاحتياطات الإضافية واستمرار مرونة الإنفاق. إذا انحسرت الإيرادات من أي مورد وليس هناك احتياطات يعتمد عليها فإن الحكومة أن تنتهي إلى تقليص الإنفاق. لكن بالنسبة لأنواع المساعدة التي لا تشكل كثيراً لماهية الدول الفقيرة كاثيوبيا، هناك مرونة داخلية إذا لم تستلم الدولة المال لبناء مدرسة إضافية، ببساطة لا تبني المدرسة. المسؤولين الحكوميين الإثيوبيين

فهموا موضع الخلاف، فهموا بأن القلق يساورهم بشأن ما يحدث أما إيرادات الضرائب أو المساعدة الأجنبية ينبغي أن تدرج، وصمموا سياسات ليتعاملوا مع الطوارئ. ما لم يستطيعوا فهمه- وما لم يفهمه الكاتب - لماذا لا يستطيعون مشاهدة منطق موقفهم. وكان الكثير على المحك: المدارس والعيادات الصحية لبعض أفقر الناس في العالم.

بالإضافة لعدم التوافق في كيفية التعامل مع المساعدة الأجنبية، أصبح الكاتب أيضاً متورطاً في نزاع آخر بين صندوق النقد الدولي (IMF) واثيوبيا على سداد القروض السابقة. قد سددت اثيوبيا قرض البنك الأمريكي باكراً باستخدام بعض احتياطاتها. لتجعل المعاملة المفهوم الإقتصادي كاملاً. وبالرغم من أن نوعية الرهن (مطار)، كانت اثيوبيا تدفع معدل فائدة مرتفع جداً على قرضها أكثر مما يتلقى احتياطيها. نصح أيضاً الكاتب اثيوبيا بالسداد، ولا سيما منذ ذلك الحدث فإن الأموال ستطلب لاحقاً، من المفترض ان تكون الحكومة جاهزة لتحصل على الأموال باستخدام الطائرة كرهن. اعترضت الولايات المتحدة وصندوق النقد الدولي على السداد المبكر. لقد اعترضوا ليس لمنطق استراتيجي لكن الحقيقة أن اثيوبيا شاركت في هذه الدورة من غير موافقة صندوق النقد الدولي (IMF). لكن لماذا دولة ذات سيادة تطلب الإذن من صندوق النقد الدولي (IMF) لأي فعل ستقوم به؟ قد يفهم المرء من ذلك أنه إذا فعلت اثيوبيا ستهدر قدرتها لسداد ما تدين به لصندوق النقد الدولي (IMF)؛ ولكن على العكس تماماً، لأنه كان قرار مالي رشيد عزز قدرة الدولة على سداد ما كان مستحقاً.

لسنوات فإن شعار صندوق النقد الدولي (IMF) في المبنى الرئيس شارع 19 في واشنطن أصبح تحت المساءلة والحكم عليه بنتائجه. وكانت سياسات اثيوبيا بصورة واسعة قراراتها الخاصة وكان يتعين أن تظهر بصورة مقنعة ليكون لها المقدرة لإتقان مصيرها. لكن شعر صندوق النقد الدولي (IMF) بأن الدول التي تحصلت على المال لها التزام أن تبلغ عن أي شيء ذو صلة، إذا لم تؤدي ذلك فإن الصندوق يضطر لإيقاف البرنامج دون مراعاة لعقلانية فعله. بالنسبة لإثيوبيا أي تدخل يعتبر تلقى صفقة جديدة من الاستعمار ولصندوق النقد الدولي (IMF) معيار اجراءات تشغيلية فقط.

هناك نقاط خلاف أخرى في علاقات صندوق النقد الدولي (IMF) واثيوبيا تتعلق بتحرير سوق المال الاثيوبي. يعتبر رأس مال السوق الجيد سمة مميزة للرأسمالية، لكن لا يوجد مكان تتفاوت فيه الدول المتقدمة والدول الأقل تقدماً

من رأس مال أسواقهم. جميع نظم المصارف الائتوبية (تقاس، على سبيل المثال، بواسطة حجم أصولها) تعتبر بعض الشيء أقل من بيزسدا (Bethesda) وميرلاند (Marland). والضواحي المحيطة بواشنطن بعدد سكان يبلغ 55.277 نسمة. يريد صندوق النقد الدولي (IMF) من اثيوبيا ليس فقط الانفتاح على منافسة الأسواق المالية الغربية بل أيضاً لتقسيم أكبر بنك إلى عدة بنوك صغيرة في عالم فيه الولايات المتحدة تملك مؤسسات ضخمة مثل سيتي بانك (City bank) والتريفلز (Travelers) أو صناعات هانوفر الكيمايية، بدلاً من نصحهم بالاندماج لينافسوا بفاعلية، بنك بحجم البنك الوطني لشمال شرق بيزوسدا (Bethesda) في الحقيقة ليس لديه المقدرة لمنافسة عملاق عالمي كسيتي بانك (City bank). عندما تدخل المؤسسات المالية العالمية الدولة فإنهم يستطيعون سحق المنافسة المحلية. وبذلك يجذبون المودعون بعيداً عن المصارف المحلية في دولة مثل اثيوبيا ربما يكونوا أكثر انتباهاً وسخاءً عندما تكون القروض متعددة الجنسيات أكبر من تزويد الدائن الأصغر بأعمال تجارية وزراعية.

يريد صندوق النقد الدولي (IMF) لعمل أكثر من فقط انفتاح النظام البنكي بخلق مزاد علني لفواتير خزانة الحكومة الائتوبية - الإصلاح كمطلوب ينبغي أن يكون في عدة دول؛ التي تكون بصورة كاملة من دون تناغم مع حالة التنمية في الدولة. أيضاً يريد من اثيوبيا تحرير أسواقها المالية؛ يعني، تسمح لمعدل الفوائد أن يحدد من قبل القوى السوقية - أمر لم تفعله الولايات المتحدة وأوروبا الغربية حتى بعد عام 1970م، عندما كانت أسواقها، وأجهزتها التنظيمية المطلوبة أكثر تقدماً. كان صندوق النقد الدولي (IMF) يشوش الغايات بالوسائل واحدة من الأهداف الأساسية لنظام بنكي جيد يكون بتقديم الدائن لشروط جيدة لأولئك الذين سوف يسددون؛ في دولة ريفية لحد كبير كاثيوبيا من الأهمية بمكان للمزارعين لكي يتسنى لهم الحصول على القرض بشروط معقولة لشراء الحبوب والسماد. إن مهمة تقديم مثل هذا القرض ليس سهلاً، حتى في الولايات المتحدة في المراحل الحرجة من تنميتها عندما كانت الزراعة أكثر أهمية، أخذت الحكومة دوراً مهماً في تقديم القرض المطلوب. كان النظام البنكي الائتوبي يبدو فعلاً الفرق بين معدل الإقراض والإقراض يكون أقل بكثير من الآخرين في الدول النامية التي تتبع مشورة صندوق النقد الدولي (IMF). لا يزال الصندوق مستاءً ببساطة بسبب أنه يعتقد أن معدل الفوائد يجب أن تحددها قوى السوق الدولية، سواء كانت هنالك منافسة لتلك الأسواق أو لم تكن. لهذا فإن تحرير الصندوق للنظام المالي كان النهاية في نفسها. إيمانه

السانج بالأسواق جعل ثقته في نظام التحرر المالي يقلل معدلات الفوائد التي ستدفع على القروض وبذلك جعل كثير من الأموال متاحة. كان صندوق النقد الدولي (IMF) على يقين من تصحيح الوضع المقزز الذي كان يعطيه القليل من الاهتمام بالنظر إلى التجارب الفعلية.

قاومت اثيوبيا طلب صندوق النقد الدولي (IMF) بفتح نظامها البنكي لسبب وجيه. لقد شاهدت ما حدث لأحد جيرانها الشرق أفريقيين عندما استجابت لطلب صندوق النقد الدولي (IMF) بتحرير السوق المالي، يعتقد أن المنافسة بين البنوك ستقود إلى تقليل معدلات الفائدة. وكانت النتائج كارثية: التحول تبعه نمو سريع في المصارف التجارية والأهلية في نفس الوقت كانت التشريعات المصرفية والإشراف المصرفي غير كافي، مع نتائج متوقعة - إخفاق أربعة عشر مصرفاً في كينيا بين عامي 1993م و1994م فقط. في النهاية فإن معدلات الفائدة زادت ولم تنقص. لأسباب مفهومة كانت حكومة اثيوبيا متخوفة، ملتزمة بتحسين مستوى المعيشة لمواطنيها في المناطق الريفية، وتخشى من أن التحرر سيدمر جهدها في الاقتصاد. أولئك المزارعين الذين خططوا سابقاً ليحصلوا على القرض- سيجدوا أنفسهم غير قادرين على شراء البذور أو السماد بسبب أنهم لا يستطيعون الحصول على قرض رخيص أو سيجبروا على دفع معدلات فوائد عالية لا يطيقون تحملها. لقد مزق الجفاف هذه الدول نتيجة المجاعة الواسعة التي ضربتها. قادتها لا يريدون أن تسوء الأمور أكثر. وقلق الاثيوبيون من أن مشورة صندوق النقد الدولي (IMF) قد تسببت في انهيار دخل المزارعون، وتفاقم الوضع الحالي المزري.

رفض الممانعون الاثيوبيون الانضمام إلى المطالب. أشار صندوق النقد الدولي (IMF) إلى أن الحكومة غير جادة بشأن الإصلاح وكما ذكر الكاتب سابقاً ، فقد أوقف الصندوق برنامجه. تمكن الاقتصاديون الآخرون في البنك الدولي و الكاتب بكل سرور من إقناع إدارة البنك بأن إقراض اثيوبيا أموال إضافية أمر منطقي: كانت الدولة في أشد الحاجة إليه، مع شكل اقتصادي من الطراز الأول و التزام الحكومة بتحسين مآزق الفقر. عدل البنك الدولي عن موقفه. بغرض عكس هذه الحالة رأساً على عقب، لقد وجد الكاتب مساعده ودعماً قيماً من زملائه، لقد نظموا حملة قوية للضغط الفكري. أقام الكاتب وأصدقائه في واشنطن مؤتمرات لتشجيع الأفراد على حد سواء في صندوق النقد الدولي (IMF) والبنك الدولي لإعادة النظر في قطاع تحرير المسائل المالية في الشعوب النامية والآثار المترتبة على تقشف الميزانية المفروضة على الدول الفقيرة المعتمدة على

المساعدة الأجنبية. لقد حاول الكاتب الوصول إلى كبار المسؤولين في الصندوق سواء بطريقة مباشرة أو عن طريق زملاء في البنك الدولي. وأولئك الذين يعملون في البنك في اثيوبيا أيضاً بذلوا نفس الجهود لإقناع نظرائهم في الصندوق. اعتاد الكاتب التأثير من خلال علاقاته مع إدارة كلينتون؛ وتشمل التحدث إلى الممثلين الأمريكيين في الصندوق. باختصار قام الكاتب بكل شيء يستطيع لجعل صندوق النقد الدولي (IMF) يعيد برنامجه.

أعيدت المساعدات، ويريد الكاتب أن يذكر جهوده التي ساعدت اثيوبيا. تعلم الكاتب بالرغم من الوقت الهائل والجهد الذي بذله لإحداث التغيير، حتى من الداخل، في البيروقراطيين الدوليين.

تعتبر هذه المنظمات غامضة بدلاً من الشفافية، وليس هذا فحسب بل أن احتمال أن تلمع معلومة مبهمة من الداخل إلى الخارج أكثر من أن تخترق المنظمة معلومة من الخارج. أيضاً الغموض يعنى أنه من الصعب أن تتسلل إلى الأعلى.

من خلال صراع الكاتب من أجل اقراض اثيوبيا تعلم الكثير عن كيفية عمل صندوق النقد الدولي (IMF) كانت هناك أدلة دامغة أن صندوق النقد الدولي (IMF) كان خاطئاً فيما يتعلق بتحرر السوق المالي ووضع الاقتصاد الكلي لاثيوبيا لكن صندوق النقد الدولي (IMF) كانت لديه أساليبه. على ما يبدو أنه لم يستمع للآخرين. بغض النظر عن عدم الاهتمام. المسائل الجمهورية أصبحت داعمة للمسائل الاجرائية. سواء كان منطقياً لاثيوبيا لسداد القرض أو كان أقل أهمية من حقيقة أنها فشلت في استشارة صندوق النقد الدولي (IMF) لتحرير السوق المالي - ما الأفضل القيام به لدولة في مرحلة التنمية كاثيوبيا - كان مسألة جوهرية ويمكن أن يسألوا عن آرائهم. في الحقيقة إن الخبراء من الخارج لم يشرعوا للمساعدة للحكم على ما كان واضحاً أنه موضوع مثير للخلاف ويعتبر ثابت مع طريقة صندوق النقد الدولي (IMF)، حيث رمى الصندوق بنفسه كمزود محتكر للمشورة السديدة. حتى مسائل مثل سداد الديون - رغم أن ذلك ليس مناسباً لبعض الأمور على أساسها لا يجب أخذ موقف من صندوق النقد الدولي (IMF) على الإطلاق لفترة كتدابير. اثيوبيا التي عززت عوضاً عن الخصم من مقدراتها لسداد ما كانت تدين به - كان يمكن أن يشار إلى جهات خارجية ليروا ما إذا كان الاجراء مقبول. لكن ذلك سيكون لعنة لصندوق النقد الدولي (IMF). لأن كثير من صناعة قراراتها تتم خلف الأبواب المغلقة - ليس هناك عملياً رأي عام للمواضيع التي أثاروها - ترك صندوق النقد الدولي

(IMF) نفسه عرضة للشكوك بأن السلطات السياسية أو المصالح الخاصة أو لأ سباب خفية لا تتعلق بتكليف صندوق النقد الدولي (IMF)، والأهداف المعلنة تؤثر على سياسات وسلوك المؤسسة.

من الصعب حتى لمؤسسة معتدلة كصندوق النقد الدولي (IMF) أن تعرف الكثير عن كل اقتصادات العالم. وبعض من أفضل اقتصادي صندوق النقد الدولي (IMF) ووظفوا للعمل في الولايات المتحدة. لكن عندما عمل الكاتب كرئيس لمجلس المستشارين الاقتصاديين، شعر الكاتب أحياناً أن محدودية فهم صندوق النقد الدولي (IMF) لاقتصاد الولايات المتحدة قد قاد لصنع توصيات سياسية خاطئة لأمريكا. شعر اقتصاديو صندوق النقد الدولي (IMF)، على سبيل المثال، أن التضخم سيبدأ في الارتفاع في الولايات المتحدة بمجرد أن تكون البطالة أدنى من 6%. في المجلس كانت تشير النماذج على إنهم على خطأ، لكنهم كانوا غير مهتمين البتة بإسهامات المجلس. كان المجلس على صواب وصندوق النقد الدولي (IMF) على خطأ: البطالة في الولايات المتحدة وصلت أدنى من 4% ولم يزداد التضخم. بنت تحليلات صندوق النقد الدولي الخاطئة لاقتصاد الولايات المتحدة التي بوصفها أظهرت السياسة الخاطئة: رفع معدلات الفائدة. من حسن الحظ لم تعر الولايات المتحدة اهتماماً لتوصيات صندوق النقد الدولي؛ لا تستطيع دول أخرى أن تتجاهله ببساطة.

لكن عدم وجود معرفة مفصلة بصندوق النقد الدولي (IMF) أقل في الوقت الحاضر بسبب ميله لتطبيق المقاس الواحد يناسب الجميع. أصبحت مشاكل هذه الطريقة أنها حادة جداً عندما تواجه تحديات الاقتصاديات النامية و الانتقالية. في الحقيقة لم تدع المؤسسة الخبرة في التنمية - طريقها الأصلية في دعم استقرار اقتصاد العالم كما قال الكاتب، ليس تقليل الفقر في الدول النامية - مع ذلك فإنها لا تتردد لتقرر وتمارس ضغطاً على المسائل المتطورة. المسائل التنموية المعقدة، بطرق عديدة تواجه الدول النامية صعوبات شديدة جداً أكثر من الدول المتقدمة. بسبب أنه في الشعوب النامية تكون الأسواق أحياناً غائبة وعندما تحضر أحياناً تعمل بصورة غير كاملة. مشاكل المعلومة كثيرة والأعراف الثقافية قد تؤثر بشكل كبير على السلوك الاقتصادي.

لسوء الحظ، أحياناً كثيرة فإن تأهيل الاقتصاد الكلي لا يعدهم جيداً للإشكالات التي تواجه الدول النامية. في بعض الجامعات التي يوظف منها بصورة مستمرة صندوق النقد الدولي (IMF)، فإن المناهج الأساسية التنافسية - النموذج الذي يوضح أسواق صندوق النقد الدولي (IMF) المتطرفة - دائماً

تتطلب عروض متساوية. إذا كان طلب العمل يساوي العرض، فإنه لن تكون هناك بطالة قسرية. الشخص الذي لا يعمل مؤكد أنه إختار أن لا يعمل. بهذا التفسير تعتبر العطالة ركود كبير، عندما يكون واحد من أربعة أشخاص لا يعملون فإن النتيجة ستكون زيادة مفاجئة للربحية أكثر في الراحة. لربما تكون اهتمامات بعض علماء النفس السبب وراء التغيير المفاجئ في الرغبة إلى الراحة أو لذلك فإن الذين من المفترض أن يكون متمتعين بالراحة يبدو أكثر سعادة، ولكن وفقاً للنموذج القياسي فإن هذه الأسئلة تتعدى الهدف الاقتصادي وبالرغم أن مثل هذه الأسئلة قد توفر بعض التسلية داخل الأوساط الأكاديمية، تبدو ولا سيما غير ملائمة لفهم مشاكل دولة كجنوب أفريقيا؛ والتي أبتليت بمعدلات بطالة تزيد عن 25% منذ أن تم القضاء على نظام التفرقة العنصرية. لا يستطيع الاقتصاديون في صندوق النقد الدولي (IMF) بالطبع تجاهل وجود البطالة. لأنه بموجب السوق المتردد - حيث من المفترض أن تعمل الأسواق بشكل مثالي والطلب يوازي العرض للعمل وكذلك لسائر السلع والعناصر الأخرى- لا يمكن أن يكون هناك عطالة ولا يستطيع الاستمرار بالكذب على الأسواق. ينبغي أن يكذب في مكان آخر - مع إتحادات جشعة وسياسيون يتدخلون في عمل الأسواق الحرة للمطالبة - والحصول على أجور عالية بشكل كبير. هنالك أثر واضح للسياسة- إذا كان هنالك بطالة ينبغي أن تخفض الأجور. حتى إذا كان التأهيل المثالي للاقتصاد الكلي لصندوق النقد الدولي (IMF) أكثر ملائمة لمشاكل الدول النامية. من المستبعد أن تكون مهمة لمدة ثلاثة أسابيع إلى أديس أبابا عاصمة اثيوبيا، أو عاصمة أي دولة نامية أخرى، يمكن أن تطور السياسات المناسبة لتلك الدولة. تلك السياسات من المحتمل أن تكون صيغت من ذوي التعليم العالي اقتصاديون من الدرجة الأولى فعلياً ويتعمقون في معرفة الدولة ويعملون يومياً على حل مشاكلها. تستطيع الأطراف الخارجية أن تلعب دوراً بالمشاركة بخبرات في الدول الأخرى، ويقدموا تفاسير مختلفة للقوى الاقتصادية في اللعبة. لكن صندوق النقد الدولي (IMF) لا يود أن يأخذ سواء دور المستشار، ينافس الآخرين الذين يعرضون أفكارهم. يريد دوراً أكثر مركزية في تشكيل السياسة. ويستطيع أن يقوم بذلك بسبب وضعيته التي تقوم على الفكر- مناهضي السوق - الذي يحتاج القليل إذا وجد، مقابل ظروف معينة للدولة والمشاكل الحالية. الاقتصاديون في صندوق النقد الدولي (IMF) قد يجهلون لفترات قصيرة تأثيرات سياساتهم على الدولة. المضمون في الاعتقاد أن مدى الدولة الطويل سيكون أفضل حالاً، أي تأثيرات عكسية للمدى القصير ستكون مجرد ألم كان ضرورياً كجزء من العملية. معدلات الفوائد المرتفعة اليوم قد تؤدي إلى المجاعة، لكن

فاعلية السوق تحتاج أسواق حرة. وفي النهاية الفاعلية تقود إلى النمو؛ والنمو ليستفيد منه الجميع. المعاناة والألم أصبحت جزء من عملية الفداء دليل على أن الدولة تسير في الطريق الصحيح. بالنسبة للكاتب في بعض الأحيان الألم يعتبر ضروري، لكن ليس فضيلة بحد ذاته. السياسات المصممة بصورة جيدة تستطيع تجنب كثير من الألم، وبعض أشكال الألم - البؤس الذي يسببه التقليل المفاجئ في إمدادات الطعام، على سبيل المثال، الذي يؤدي إلى الشعب والعنف في المدن وتفكك النسيج الاجتماعي- نتيجة عكسية. قد قام صندوق النقد الدولي بعمل جيد في إقناع العديد بأن سياساته الموجهة فكرياً ضرورية إذا أرادت الدول النجاح في المدى البعيد.الاقتصاديون دائماً يركزون على أهمية الندرة وأحياناً صندوق النقد الدولي يقول ببساطة أنه رسول الندرة: لا تستطيع الدول الاستمرار على العيش أبعد من وسائلها. لا يحتاج المرء بالطبع إلى مؤسسة مالية متطورة يعمل بها اقتصاديين يحملون درجة الدكتوراة(Ph.D) ليخبروا الدولة بإرشاد النفقات مقابل الإيرادات. لكن لإصلاح البرامج فإن صندوق النقد الدولي يتجاوز كثيراً بالتأكيد على أن الدول ببساطة تعيش من خلال وسائلها. هنالك بدائل لطريقة برامج صندوق النقد الدولي تتجاوز كثيراً بدائل وسائلها. هنالك بدائل ببساطة تعيش من خلال وسائلها. هنالك بدائل لطريقة برامج صندوق النقد الدولي، برامج أخرى قد تنطوي عليها بمستوى معقول من التوضيح التي لا تستند إلى أصولية السوق البرامج التي لها نتائج إيجابية. تعتبر بتسوانا مثال جيد، 2.300 ميل جنوب اثيوبيا، دولة صغيرة يبلغ عدد سكانها 1.5 مليون نسمة التي إدارت نظام ديمقراطي مستقر منذ الاستقلال.

حين أصبحت بتسوانا مستقلة كلياً في عام 1966م، كانت دولة فقيرة للغاية، مثل اثيوبيا ومعظم الدول الأفريقية الأخرى، مع دخل سنوي يبلغ 100 دولار للفرد. كانت لها أراضي زراعية شاسعة، وشح في الماء، ولها بنية تحتية بدائية. لكن بتسوانا تعتبر واحدة من أنجح قصص التنمية. بالرغم من أن الدولة تعاني الآن من ويلات الأيدز، فإن متوسط معدل نموها أكثر من 7.5% منذ عام 1961م إلى عام 1997م.

وقد ساعد إمتلاك الماس بتسوانا، لكن دول مثل الكونغو الديمقراطية (زائير سابقاً) ونيجيريا، وسيراليون كانت أيضاً غنية بمواردها. ثروة بهذه الوفرة، في هذه الدول غدت الفساد وأفرزت إمتيازات النخب التي انهمكت في صراعات مميتة للسيطرة على كل ثروات الدولة. نجاح بتسوانا يرتكز على مقدرتها على الحفاظ على التوافق السياسي وعلى الوحدة الوطنية بمعناها

العام. التوافق السياسي، عقد عمل إجتماعي بين الحكومة والمحكومين، قد يصاغ جيداً من قبل الحكومة، بالتعاون مع مستشارين خارجيين من مؤسسات عامة متنوعة وخاصة تضم مؤسسة فورد (Ford)، ساعد المستشارون بصورة عامة على وضع برنامج لمستقبل الدولة ليس كصندوق النقد الدولي (IMF) الذي يهتم بصورة واسعة بوزارت المالية والبنوك المركزية. المستشارون بوضوح وصراحة شرحوا سياساتهم في العمل مع الحكومة لينالوا دعم شعبي على البرامج والسياسات. ناقشوا البرنامج مع كبار المسؤولين وضمت مجلس الوزراء وأعضاء البرلمان مع ندوات مفتوحة بجانب لقاءات منفردة.

جزء من هذا النجاح ان كبار الشخصيات في حكومة بتسوانا اختاروا مستشاريهم بعناية فائقة. عندما إقترح صندوق النقد الدولي بتزويد بنك بتسوانا بنائب محافظ، فإن بنك لم يقبله بشكل تلقائي. محافظ بنك بتسوانا سافر لواشنطن لمقابلته. اتضح أنه يقوم بعمل رائع بالطبع، لنجاح من غير عيوب. وفي حادثة أخرى، سمح بنك بتسوانا لصندوق النقد الدولي بإختيار شخص ليكون مدير البحوث، وتبين ذلك على الأقل في رأي البعض أن يكون أقل نجاحاً.

التباين في كيفية أن المنظمتان تعالجان التنمية لا تنعكس فقط على الأداء. في حين أن صندوق النقد الدولي ذو سمعة سيئة على الأرجح في كل مكان من العالم النامي. أن العلاقة الحميمة التي نشأت بين بتسوانا ومستشاريها كان يرمز لها بمنح الدول أرفع الأوسمة ل- استيف لويس (Stev Lewis) الذي نصح بتسوانا في ذلك الوقت، كان بروفيسير في التنمية الاقتصادية في جامعة ويليامز (Williams). (لاحقاً أصبح رئيس كلية كارليتون (Carleton).

تعرض الإتفاق الجوهرى للتهديد في العقدين الماضيين عندما كانت تمر بتسوانا بأزمة إقتصادية. هدد الجفاف معيشة الكثير من الأشخاص الذين يعملون على تربية الماشية ومشاكل صناعة الماس التي وضعت ضغط على ميزانية الدولة ووضع الصرف الأجنبي. كانت بتسوانا تعاني بالضبط من أزمة في السيولة، وضعها صندوق النقد الدولي لمعالجتها - الأزمة التي يمكن تخفيفها بتمويل العجز لاحباط الركود والضائقة. بالرغم من ذلك ربما يكون هذا هدف كينيا من إبعاد صندوق النقد الدولي. لا تتصور المؤسسة نفسها الآن، لتمويل العجز أن تكون ملتزمة بالحفاظ على الاقتصادات على مستوى العمل الكامل و يبدو أنها أخذت على وضع قبل التقشف المالي الكيني في وجه التراجع، يوزع الصندوق الأموال فقط في حالة توافق البلد المقترض مع آرائه للسياسة الاقتصادية المناسبة التي في الغالب تنطوي عليها سياسات متناقضة تقود إلى حا

لات الركود أو أسوأ، وادراكاً منها بتذبذب قطاعين رئيسيين، الماشية والماس وضعت بتسوانا جانباً وبحكمة احتياطي مالي لمثل هذه الأزمة حسبما تراه من تناقص احتياطياتها، عرفت أنه سيتعين عليها أن تأخذ تدابير إضافية. شددت بتسوانا حزامها، وتماسكت وتخطت الأزمة لكن بسبب الفهم الواسع للسياسات الاقتصادية التي قد طورت على مر السنين. والنهج التوافقي في مجال صنع السياسات؛ لم يتسبب التقشف في هذه الأنواع من الانشقاقات في المجتمع التي جرت بصورة متكررة في أماكن أخرى بموجب برامج صندوق النقد الدولي (IMF). من المفترض إذا أدى صندوق النقد الدولي ما يجب عليه القيام به - توفير التمويل سريعاً إلى الدول مع سياسات اقتصادية جيدة في أوقات الأزمة، من غير البحث عن الشروط لفرضها - فإن الدولة تستطيع أن تشق طريقها من خلال الأزمة مع ألم أقل (بعثة صندوق النقد الدولي التي جاءت في العام 1981م، بصورة مسلية جداً وجدت أنه من الصعب جداً أن تفرض شروط جديدة، لأن بتسوانا قد قامت بأشياء كثيرة كانوا أصرروا عليها) منذ ذلك الحين لم تلجأ بتسوانا لصندوق النقد الدولي من أجل المساعدة.

مساعدة المستشارين الخارجيين- المؤسسات المالية المستقلة لعبت دوراً في نجاح بتسوانا في وقت مبكر. لم تكن بتسوانا لتحقيق ما قامت به إذا حافظت على عقد الماس الأصلي المكتوب مع جنوب أفريقيا. بعد فترة من الاستقلال، نالت بتسوانا بموجب الاتفاق المكتوب 20 مليون دولار لتتنازل عن الماس في عام 1969م. تشير أن فوائده 60 مليون دولار سنوياً. بمعنى آخر، كانت فترة السداد أربعة أشهر!

المحامي البارِع والمتفاني الذي انتدب إلى بتسوانا من البنك الدولي دافع بشدة من أجل إعادة مفاوضات العقد بسعر أعلى، آثار كثير من الزعر في مصالح التعدين. دي بيرس (De Beers) - اتفاقية جنوب أفريقيا للماس - التي حاولت أن تخبر الناس من خلالها بأن بتسوانا كانت جشعة. استخدموا كل نفوذ سياسي يستطيعون من خلال البنك الدولي لمنعهم. في النهاية خططوا لاستخراج رسالة من البنك الدولي بما يوضح أن المحامي لا يتحدث بالنيابة عن البنك. ردت بتسوانا: هذا بالضبط سبب استماعنا إليه. في النهاية أدى اكتشاف منجم ماس آخر في بتسوانا لإعادة التفاوض بشأن كل علاقاتها. الاتفاق الجديد خدم مصالح بتسوانا بصورة كبيرة جداً، وسمح لبِتسوانا ودي بيرس (De Beers) بالمحافظة على علاقات جيدة.

تعتبر اثيوبيا وبتسوانا نموذجاً للتحديات التي تواجه كثير من الدول الأ

أفريقية الناجحة اليوم: دولة بقيادة متفانين لرفاهية شعوبهم، هشة وفي بعض الحالات ديمقراطية تشوبها عيوب يحاولون خلق حياة جديدة لشعوبهم من حطام الموروث الاستعماري والذي تركهم من غير مؤسسات أو موارد بشرية أيضاً تعتبر الدولتان نموذجاً للتناقضات التي يتسم بها العالم النامي. تناقضات بين النجاح والفشل وبين الغني والفقير، وبين الأمل والحقيقة، وبين ما هو وما قد يكون.

قد أدرك الكاتب هذا التناقض عندما زار كينيا لأول مرة في أواخر عام 1960م. عندما وصل الكاتب إلى كينيا كانت دولة غنية وصعبة، من أكثر الأراضى قيمة التي لا زال يستحوذ عليها المستوطنين الاستعماريين عندما وصل الكاتب، كان موظفي الخدمة المدنية الاستعماريين لا زالوا هناك الآن يطلق عليها المستشاريين. بينما كان الكاتب يشاهد التنمية في شرق أفريقيا على مدار سنوات عديدة بعد أن أصبح رئيس الاقتصاديين في البنك الدولي. التناقض بين الإلهام في عام 1960م والتطورات اللاحقة كانت مميزة. عندما ذهب الكاتب لأول مرة كانت في الهواء حكمة سواحلية تعنى الحرية اهورو (uhuru) ، وأوجاما (ujama) تعنى مساعدة النفس. عندما رجع الكاتب، كان يعمل في المكاتب الحكومية كينيون متحدثون لبقون ومدربون جيداً لكن كان الاقتصاد يرق لسنوات. بعض المشاكل - فيما يبدو تفشي الفساد - كانت من صنع كينيا. لكن معدلات الفائدة المرتفعة التي نتجت عن إتباع مشورة صندوق النقد الدولي (IMF) ، فضلاً عن المشاكل الأخرى يمكن أن يلقي على الأقل اللوم على جزء منها على جهات خارجية.

قد بدأت يوغندا التحول ربما في أفضل حال من الآخرين، نسبياً دولة غنية في زراعة البن، لكنها تفتقر إلى المسؤولين المحليين المدربين والقادة. سمحت بريطانيا لإفريقيين فقط بالترقي إلى رتبة الرقيب ضمن جيوشها. أحدهما لسوء الحظ كان يوغندي يسمى أيدي أمين (Idi Amin) الذي أصبح في نهاية المطاف الجنرال أيدي أمين في الجيش اليوغندي وأطاح برئيس الوزراء ميلتون أوبوتو (Milton Obote) في عام 1971م. تمتع أمين بتدابير معينة من الثقة البريطانية لشكره على خدمته في بنادق الملك الأفريقية في الحرب العالمية الثانية وفي صراع بريطانيا لقمع تمرد ماو - ماو (Mau-Mau) في كينيا. حول أمين الدولة إلى مجزرة، وما لا يقل عن 300.000 نسمة قتلوا بسبب اعتبارهم معارضون لفكرة رئيس مدى الحياة - كما أعلن أمين نفسه في عام 1976م. نظام الرعب الذي أُعتبر بأنه طاغية ومريض نفسي. انتهى حكمه

فقط في العام 1979م عندما أطاح به المنفيون وقوات من الجارة تنزانيا. اليوم تسيّر الدولة على الطريق للانتعاش ، تقاد من قبل قائد مؤثر يوري موسفيني (Yoweri Museveni)، الذي وضع إصلاحات كبرى مع نجاح ملحوظ وتقليل الأمية والإيدز وكان مهتم بالتحدث عن الفلسفة السياسية كما في الحديث عن استراتيجيات التنمية.

لكن صندوق النقد الدولي (IMF) غير مهتم للاستماع لأفكار دولة مستفيدة، عن بعض الموضوعات مثل استراتيجيات التنمية أو التقشف المالي. غلباً ما تكون طريقة الدعم التي تقدمها الدول التي لها إحساس الحاكم المستعمر. يمكن أن تعادل الصورة الف كلمة التقطت صورة في العام 1998م، ظهرت في جميع أنحاء العالم. دفنت نفسها في عقول الملايين ولا سيما أولئك الذين في المستعمرات السابقة. المدير التنفيذي لصندوق النقد الدولي (IMF) ما يكل كاميدسوس (Michael Camessus) (رئيس صندوق النقد الدولي يشار إليه بـ "المدير الإداري")؛ قصير ومهذب، بيروقراطي الخزينة الفرنسية سابقاً. الذي زعم ذات مرة أنه كان اشتراكياً. يبدو بوجه صارم وجالساً مكتوف الأيدي وأهان الرئيس الأندونيسي. الرئيس قليل الحظ كان مجبراً على تسليم سيادة اقتصاد دولته إلى صندوق النقد الدولي (IMF) في مقابل المساعدة التي تحتاجها دولته. في نهاية الأمر من المفارقات إن الكثير من هذه الأموال لم تذهب لمساعدة أندونيسيا بل لإنقاذ السلطة الاستعمارية للدائون من القطاع الخاص. (رسمياً كان الاحتفال بتوقيع خطاب الاتفاقية التي أملت من قبل صندوق النقد الدولي (IMF)، بالرغم أنه أحياناً يستمر بالتظاهر أن نوايا الخطاب أتى من الحكومة الدولة!).

أدعى محاميو الدفاع للسيد كامد يسوس (Camd essus) أن الصورة مجحفة ولا يعتقد أن الصورة أخذت وأنه ينظر إليها من خارج السياق. تلك هي المرحلة - في التفاعلات اليومية، بعيداً عن الكاميرات والصحفيين، هذا بتحديد الموقف الذي يتخذه بيروقراطي صندوق النقد الدولي، من رئيس المؤسسة إلى الأسفل. أولئك الذين في الدول النامية أثارت الصورة سؤال مربك للغاية: هل الأشياء في الحقيقة تغيرت منذ الإنتهاء الرسمي للاستعمار؛ نصف القرن الماضي ؟ عندما رأى الكاتب الصورة، وصور من توقيع إتفاقيات خطرت بباله، اندهش الكاتب لتشابه المشهد مع ما تميز به انفتاح اليابان مع أدميرال بيرري (Admiral Perrys) بدبلوماسية زوارق المدفعية أو نهاية حروب الأفيون أو استسلام المهراجا في الهند.

موقف صندوق النقد الدولي من موقف قائده، كان واضحاً: كان خط الحكمة عون من العقيدة الأرثوذكسية ماكراً جداً من أن يقبض من قبل الذين في العالم النامي. في كثير من الأحيان كانت الرسالة التي نقلت واضحة: في أفضل الأحوال كان هناك عضو من النخبة - وزير المالية أو رئيس البنك المركزي - قد يكون له حوار مفيد مع الصندوق. خارج هذه الدائرة، لا جدوى هناك حتى من الحديث.

ربع قرن مضى، يمكن أن يمنح الذين في الدول النامية بعض الاحترام للخبراء من صندوق النقد الدولي. لكن كما أن هناك ثمة تحول في توازن القوى الفكرية. العالم النامي الآن لديه اقتصاديوه الخاصون - تدرب كثيراً منهم في أفضل المؤسسات الأكاديمية في العالم. أولئك الاقتصاديون لديهم ميزة التعود على حياة السياسات المحلية والأحوال والاتجاهات. يشبه صندوق النقد الدولي العديد من النظم البيروقراطية، لقد التمس مراراً لتقديم ما يفعله، تتجاوز حدود الأهداف التي خصصت أصلاً لمعالجتها. كما أن بعثة صندوق النقد الدولي تسلت بجلبها تدريجياً خارج مجالها الأساسي من المنافسة في الاقتصادات الكلية، وفي القضايا الهيكلية، وكبرنامج خصصة، وكأسواق عمل وكإصلاحات للمعاشات التقاعدية، وما إلى ذلك، وفي استراتيجيات تنمية المناطق الحدودية، وفي توازن القوى الفكرية الذي أصبح حتى أكثر انحرافاً. بالطبع صندوق النقد الدولي (IMF) أدعى أنه لا يملئ الشروط ولكنه دائماً يفاوض على أي إتفاقية قرض مع الدولة المقترضة. لكن تعتبر هذه مفاوضات أحادية فيها كل القوة في أيادي صندوق النقد الدولي (IMF)، إلى حد بعيد، بسبب أن العديد من الدول تبحث عن مساعدة صندوق النقد الدولي (IMF) التي هم في حاجة ماسة لأمواله. بالرغم من أن الكاتب قد شهد هذا بوضوح في اثيوبيا ودول نامية أخرى شارك فيها، قد تكرر الأمر للكاتب مرة أخرى أثناء زيارته لكوريا الجنوبية في ديسمبر من عام 1997م، عندما انكشفت أزمة شرق آسيا. عرف اقتصاديون في كوريا الجنوبية أن السياسات التي تدفع إلى دولتهم من قبل صندوق النقد الدولي (IMF) قد تكون كارثية في حين، استذكار، حتى صندوق النقد الدولي وافق على أنه قرض صرامة مالية مفرطة، المتوقع أن قليل من الإقتصاديون (خارج صندوق النقد الدولي) أعتقدوا أن السياسة لها معنى. ومع ذلك ظل المسؤولون الإقتصاديون الكوريون صامتون لكن لم يحصل المسؤولون على إجابة داخل الحكومة حتى جاء في زيارة لاحقة بعد سنتين عندما تعافى إقتصاد كوريا. تتمثل الإجابة فيها بالنظر إلى التجارب السابقة، التي توقعها الكاتب منذ البداية. على مضمض أوضح المسؤولون الكوريون أنهم كانوا

خائفون من الرفض بصورة علنية. لم يكن صندوق النقد الدولي قطع دعمه فقط، بل استخدم قدراته الخطابية الفذة لكبح الاستثمارات من أموال السوق الخاص بإخبار مؤسسات القطاع الخاص المالية بشكوكه في الإقتصاد الكوري، لذلك كوريا ليس لديها خيار. حتى النقد من قبل كوريا لبرنامج صندوق النقد الدولي يمكن أن يكون تأثيره كارثياً: سيقترح صندوق النقد الدولي أن الحكومة لم تفهم بالكامل إقتصاد الصندوق، وأن لديها تحفظات، تجعله أقل احتمالاً من أنها ستقوم بتنفيذ البرنامج. (صندوق النقد الدولي (IMF) لديه عبارة خاصة لمثل هذه الحالات: إن الدولة خرجت عن المسار. هناك طريق واحد صحيح، وأي إغراق يعتبر علامة على الخروج الوشيك من الخط) إعلان عام من قبل الصندوق بقطع المفاوضات، أو حتى تأجيلها، سيرسل إشارة سلبية جداً إلى الأسواق. هذه الإشارة في أفضل الأحوال ستقوده لأعلى معدلات الفائدة وفي الأسوأ قطع كامل من أموال القطاع الخاص حتى تكون أكثر جدية من بعض الدول الفقيرة، التي لديها على أي حال؛ سبل قليلة للدخول إلى أموال القطاع الخاص. إن جهات مانحة أخرى (البنك الدولي، والاتحاد الأوروبي، ودول أخرى كثيرة) تسهل الحصول على أموالهم المشروطة بموافقة صندوق النقد الدولي (IMF). المبادرات الحديثة لتخفيف عبء الديون التي منحت فعلياً صندوق النقد الدولي المزيد من السلطة، لأنه إذا لم يوافق الصندوق على سياسة الدولة الاقتصادية فإنه لن يكون هناك تخفيف للديون. هذا يعطي صندوق النقد الدولي (IMF) نفوذ ضخم كما يعرف الصندوق جيداً.

إن إختلال القوة بين صندوق النقد الدولي (IMF) والدول المستفيدة لا محال تخلق وتؤثر بين الأثنين. لكن سلوك الصندوق في المفاوضات يفاقم الوضع السيء أصلاً. بفرض شروط الاتفاقيات، فإن صندوق النقد الدولي (IMF) فعلياً يكتب أي مناقشات في نطاق الحكومة المستفيدة - ناهيك بشكل أوسع في نطاق الدولة- بشأن بدائل السياسات الاقتصادية. سيدافع في الأزمات الصندوق على موقفه من عدم وجود وقت كافي ببساطة: لكن سلوكه مختلفاً قليلاً في الأزمات المحلية أو الخارجية. فإن رؤية الصندوق ببساطة أسئلة، ولا سيما حين أثرت بصورة صاخبة وعلناً، سيؤخذ كتحدي لانتهاك العقيدة، إذا وافق، بل أنها قد تغوض سلطتها ومصداقيتها. عرف قادة الحكومات هذا واسترشدوا: ربما تجادلوا بصورة خاصة، لكن ليس علناً. فرصة تغيير آراء الصندوق واستفزازهم ليأخذوا موقف أكثر تشدداً على المواضيع الأخرى، كان أكثر من ذلك بكثير. إذا كانوا غاضبين أو منزعجين، فإن صندوق النقد الدولي (IMF) يمكن أن يؤجل قرضه - احتمال مرعب لدول تواجه أزمة. لكن في

الحقيقة أن المسؤولين الحكوميين الذين ساروا على توصية الصندوق لا يعنى أنهم اتفقوا فعلياً. وعرف صندوق النقد الدولي (IMF) ذلك. حتى القراءة العارضة لشروط الاتفاقيات النموذجية بين الصندوق والدول النامية توضح الا فتقار إلى الثقة بين الصندوق والدول المستفيدة. رصد موظفي الصندوق التقدم المحرز ليس فقط على المؤشرات ذات الصلة بالإدارة الكلية السليمة- التضخم و النمو والبطالة - لكن في العوامل المتوسطة المتغيرة مثل، المعروض النقدي، غ البأ ضعيفة الارتباط بالعوامل المتغيرة من الاهتمام الأقصى. وضعت الدول أهداف صارمة - ما الذي يمكن تحقيقه في 30 يوم، وفي 60 يوم وفي 90 يوم. في بعض الحالات تحدد الاتفاقيات ماهي إلا القوانين التي يتعين على برلمان الدولة العبور منها لاستيفاء متطلبات أو أهداف الصندوق- ومتى.

هذه المتطلبات يشار إليها بالشروط والشروط المفروضة، تعتبر موضوع نقاش حامي في العالم النامي. كل مستند قرض يحدد الشروط الأساسية بالطبع. على الأقل تنص اتفاقية القرض على أن القرض يذهب بشرط أنه سيتم السداد، عادة وفقاً للجدول المرفق. تفرض قروض كثيرة شروط صممت لزيادة احتمالية السداد. الشروط المفروضة ترجع إلى الشروط الأكثر فعالية التي غالباً ما تحول القرض إلى أداة سياسية. إذا أراد الصندوق أن يحرر الشعب أسواقه المالية على سبيل المثال من المحتمل أن يدفع القرض في أقساط. ربط الأقساط التالية بتحقيق الخطوات الممكنة نحو التحرير. يعتقد الكاتب بصورة شخصية أن الشروط المفروضة ، على الأقل في الأسلوب والمقدار الذي استخدمت فيه من قبل الصندوق يعتبر فكرة سيئة، هناك أدلة كافية تقودها لتحسين الاقتصاد السياسي لكن لديها تأثيرات سياسية عكسية بسبب الدول التي فرضت عليها شروط جديدة. البعض من مدافعي الشروط المفروضة يقولون أن أي مصرفي يفرض شروط على المقترضين لتكون أكثر احتمالية للسداد. لكن الشروط المفروضة التي فرضت من قبل صندوق النقد الدولي (IMF) والبنك الدولي كان ت مختلفة حتى أنه في بعض الحالات تقلل من احتمالية السداد.

على سبيل المثال، الشروط التي ربما تضعف الاقتصاد في المدى القصير، بغض النظر عن مميزاتها على المدى الطويل. المخاطرة على تفاقم التراجع وبالتالي جعله أكثر صعوبة على الدولة لسداد قرض الصندوق قصير المدى. إزالة الحواجز التجارية والاحتكار والاختلالات الضريبية، ربما تعزز نمو المدى الطويل، لكن الاضطرابات التي وقعت للاقتصاد، بما أنها تسعى جاهدة للتعديل، ربما فقط تعمق تراجعها.

في حين الشروط المفروضة لا يمكن أن تبرر مسؤولية الصياغة الإئتمانية، ربما يكونوا قد برروها بخصوص ما كان يمكن أن يكون ملموساً كمسؤوليته الأخلاقية، والتزاماته لفعل أي شيء يستطيع ليقوى إقتصادات الدول التي لجأت إليه للمساعدة. لكن الخطر كان حتى عندما كانت النية حسنة، فإن العدد الهائل من الشروط - في بعض الحالات أكثر من مائة شرط، لكل منها جدول زمني صارم - ينتقص من قدرة الدولة لمواجهة المشاكل الرئيسية الملحة. تجاوزت الشروط الاقتصادية إلى مجالات تنتمي بشكل صحيح إلى حقل السياسة. هنالك دليل ضئيل أن الدول التي تملك بنوك مركزية مستقلة تنمو أسرع أو أقل أو بتقلبات قليلة. كان هناك شعور على نطاق واسع أن استقلال البنوك المركزية في أوروبا فاقم الركود الاقتصادي الأوروبي في عام 2001م مثل الطفل الذي يستجيب بسخط للاهتمامات السياسية الطبيعية على زيادة البطالة. كانت مستقلة، فقط ليظهرانها، رفضت السماح لهبوط معدلات الفائدة، ولا يوجد أي شخص فعل أي شيء حيال هذا. نشأت المشاكل بصورة جزئية بسبب أن المركز الأوروبي مكلف بـ التركيز على التضخم، السياسة التي دافع عنها صندوق النقد الدولي (IMF) حول العالم لكنها أعاقت النمو وفاقمت الانهيار الاقتصادي. وسط الأزمة الكورية، أخبر البنك المركزي الكوري ليس فقط أن يكون مستقلاً بل أن يركز بصورة حصرية على التضخم. وليس هناك سبب لتعتقد أن سوء الإدارة السياسة النقدية له علاقة بالأزمة.

استغل صندوق النقد الدولي (IMF) الفرصة التي سنحت له من خلال الأمانة ليدفع بأجندته السياسية. حين سأل الكاتب فريق صندوق النقد الدولي (IMF) في سيول عن سبب قيامهم بذلك، فوجد الكاتب الإجابة صادمة (ومع ذلك حينها ينبغي أن لا تشكل مفاجئة) : كانوا دائماً يلحون أن الدول يجب أن تكون لديها بنوك مركزية مستقلة تركز على التضخم. كانت هذه المواضيع التي أثارت الكاتب بقوة. عندما كان الكاتب رئيس المستشارين الاقتصاديين للرئيس أعادوا محاولة من قبل السيناتور كوني ماك (Senator Cony Mack) من فلوريدا لتغيير ميثاق بنك الاحتياط الإتحادي الأمريكي ليركز حصرياً على التضخم. بنك الاحتياط الإتحادي والبنك المركزي الأمريكي مكلف ليس فقط بـ التركيز على التضخم لكن أيضاً على التوظيف والنمو. عارض الرئيس التغيير وعرفوا ذلك لو حدث شيء فإن الأمريكيان يعتقدون أن بنك الاحتياط المركزي (the fed) بالفعل ركز كثيراً على التضخم. أوضح الرئيس أن تلك كانت المسألة التي سيقاوم من أجلها، تم توضيح ذلك، فإن الأنصار تراجعوا مع ذلك كان صندوق النقد الدولي (IMF) - جزئياً تحت نفوذ الخزانة الأمريكية - يفرض

الشرط السياسي على كوريا التي كان معظم الأمريكان سيجدونها غير مقبولة.

في بعض الأحيان، تبدو الشروط بعض الشيء عبارة عن ممارسة للسلطة: في اتفاقية أقرض كوريا في عام 1997م، فإن صندوق النقد الدولي (IMF) أصر على تقديم فتح أسواق كوريا لبضائع يابانية معينة. بالرغم من أنه لم يكن ممكناً مساعدة كوريا لتواجه مشكلات الأزمة. للبعض مثلت هذه الأفعال اغتنام الفرصة السانحة لاستخدام الأزمة لتحقيق التغييرات التي دفع بها طويلاً الصندوق والبنك الدولي، لكن لآخرون، ببساطة كانت هذه افعال لقوة سياسية خالصة، ونزع التنازلات بقيمة محدودة كدليل للذي كان يدير العرض.

في حين أن الشروط المفروضة ولدت إستياء، فإنها لم تنجح في توليد التنمية. أظهرت الدراسات في البنك الدولي وأماكن أخرى ليس فقط الشروط المفروضة لا تؤكد أن المال قد أنفق بشكل جيد وأن الدول ستتمو أسرع لكن هناك القليل مما يدل على أنها تعمل على الإطلاق. لا تستطيع أن تشتري السياسات الجيدة. هنالك العديد من الأسباب التي أدت إلى فشل الشروط المفروضة. أبسطها تتعلق بمفاهيم الاقتصاديين الأساسية المتبادلة والتي تعود ببساطة إلى حقيقة أن المال يذهب إلى هدف واحد لتحرير الأموال الأخرى لإستخدام آخر. ربما لا يتعلق الأثر الصافي مع الهدف المنشود. حتى إذا قرضت الشروط التي تؤكد أن هذا القرض المحدد أستخدم بصورة جيدة. فإن القرض يحرر الموارد في كل مكان، التي ربما تستخدم أو لا تستخدم بصورة جيدة. قديكون للدول مشروع طريقان، أحدهما لجعل الأمور أسهل للرئيس للذهاب إلى الفيلا الصفية، والآخر ليتسنى لمجموعة كبيرة من المزارعين جلب بضاعتهم للميناء قد تكون للدولة أموال فقط لتمويل إحدى المشروعات. فإن البنك ربما يصر على إن المال يذهب للمشروع الذي يزيد دخل الريف الفقير، لكن لتوفير ذلك المال، فإنها تمكن الحكومة من تمويل الآخر.

كانت هناك أسباب أخرى لماذا شروط التمويل المشروطة لم تعزز نمو الاقتصاد في بعض الحالات كانت الشروط خاطئة: تمويل تحرير السوق في كينيا والتكشف المالي في شرق آسيا كانت آثاره سلبية على الدول، في حالات أخرى الطريقة التي تفرض بها الشروط المفروضة تجعل الشروط سياسياً لا يمكن تحملها عندما تتولى حكومة جديدة السلطة ينبغي أن يتخلوا عنها. كانت هذه الشروط ترى كتحدخل من قبل القوة الاستعمارية الجديدة على سيادة الدولة. لكي تتمكن السياسات من مقاومة تقلبات العملية السياسية.

كانت هناك سخرية من موقف الصندوق، حاول أن يتظاهر بأنه فوق السياسات، ولذلك كان من الواضح أن برنامج قرضه كان في جزء يقاد بواسطة السياسة، أثار الصندوق مسألة الفساد في كينيا وأوقف برنامج اقراضه القليل نسبياً بصورة واسعة بسبب الفساد الذي شهده هناك. لذلك حافظ على تدفق المال، مليارات الدولارات إلى روسيا وأندونيسيا. إلى نحو بدت حينها أن الصندوق كان يتجاهل السرقة الكبرى، كان يأخذ موقف متشدد ضد السرقات الصغيرة. لا ينبغي أن يكون أكثر لطفاً مع كينيا - كانت السرقة كبيرة جداً مقارنة بالاقتصاد، ينبغي أن يكون أشد على روسيا لم تكن المسألة متعلقة بالإصاف والتجانس. العالم مكان غير عادل وفي الحقيقة لا يتوقع أحد أن يعامل الصندوق القوى النووية بنفس الطريقة التي عامل بها الدول الأفريقية الفقيرة ذات الأهمية الاستراتيجية القليلة. المغزى كان بسيط جداً: قرارات الأقراض كانت سياسية التقديرات أحياناً تدخل في مشورة الصندوق. دفع صندوق النقد الدولي (IMF) جزئياً بالخصخصة بسبب اعتقاده أن الحكومات لا تستطيع، إدارة المشاريع، وعزل أنفسهم من الضغوطات السياسية. المفهوم الذي يمكن الفرد من التفريق بين الاقتصاد والسياسة أو فهم أوسع للمجتمع، أو يوضح ضيق الأفق. إذا فرضت السياسات من قبل الجهات المقرضة فإن هذا يسبب أعمال الشغب، كما حدث في دولة بعد دولة، ثم تسوء الحالة الاقتصادية، بالإضافة إلى هروب رأس المال، وتخشى مؤسسات الأعمال من استثمار الكثير من أموالها. تلك السياسات ليست وصفة سواء للتنمية الناجحة أو للاستقرار الاقتصادي.

الشكاوي ضد قرض الصندوق والشروط التي تتجاوز ماهية الشروط وكيفية قرضها، لكن وجهة على كيفية الوصول إليها أيضاً. تطبيق إجراء الصندوق قبل زيارة الدولة المستفيدة هو كتابة مسودة تقرير أولى. تقتصر الزيارة على ضبط التقرير والتوصيات والإمساك بأي أخطاء جلية. طريقة عمل مسودة التقرير أحياناً تسمى الصيغة الشكلية، مع فقرة كاملة تكون استعيرت من تقرير دولة وإدرج في الأخرى. معالجة النصوص تسهل هذا كثيراً وربما هناك قصة مشكوك في صحتها والإشاعة تقول أنه في إحدى المناسبات فشل معالج النصوص في عمل البحث والإبدال، فإن اسم الدول التي استعير منها التقرير بأكمله تقريباً ترك في الوثيقة التي عممت. من الصعب معرفة سواء وقعت هذه لمرة واحدة وقام بها تحت ضغط الوقت. لكن الخطأ المزعوم يؤكد في إعتقاد الأغلبية صورة التقارير تناسب الجميع. حتى الدول التي لم تقترض المال من الصندوق يمكن أن تتأثر بارائه. ليس من خلال الشروط المفروضة التي يفرض من خلالها الصندوق انطباعاته حول العالم. لدى الصندوق استشارة سنوية مع

كل دولة في العالم. الاستشارات التي يشار إليها باستشارات البند الرابع في ميثاقها الذي سمحت لهم به من المفترض أن يتأكدوا إن كل دولة نصيره للموارد الاتفاقية التي أنشأت وفقاً لصندوق النقد الدولي (IMF) بصورة أساسية تأكيد قابلية تحويل سعر صرف العملات لأغراض تجارية. توسيع نطاق المهمة قد أثر على التقارير كما على الجوانب الأخرى من نشاط الصندوق: استشارات البند الرابع الحقيقية ليست سوى جزء صغير من عملية المراقبة الكاملة، في الحقيقة يعتبر التقرير تصنيف الصندوق لمفهوم الاقتصاد.

في حين أن الدول الصغيرة أحياناً اضطرت للاستماع إلى تقييم البند الرابع، فإن الولايات المتحدة والدول الأخرى باقتصاداتها المتقدمة تستطيع بصورة أساسية تجاهلهم. على سبيل المثال، عانى الصندوق من زعر التضخم، حتى كانت الولايات المتحدة تواجه أقل معدلات التضخم لعقود، كانت وصفته متوقعة: زيادة معدلات الفائدة لإبطاء الإقتصاد. لم يكن يفهم ببساطة التغييرات التي كانت تحدث بعد ذلك والتي ظلت تحدث خلال العقد الماضي في اقتصاد الولايات المتحدة التي سمحت له بالتمتع بنمو أسرع وخفض مستوى البطالة وتقليل التضخم في آن واحد. قد اتبعت الولايات المتحدة مشورة الصندوق وقد خبرت الإزدهار في الإقتصاد الأمريكي من خلال عام 1990م - الإزدهار الذي جلب الرخاء غير المشروط ومكن الدولة من الاستدارة على عجزها المالي الضخم إلى فائض لا بأس به. تقليل مستوى البطالة عمق أيضاً العواقب الاجتماعية - المواضيع التي تلقى إهتمام كبير من الصندوق في أي مكان. ملايين العمالة الذين استبعدوا من القوى العاملة أحضروا وهنا مع تقليل الفقر وإدارة الرعاية بوتيرة غير مسبوقة، في المقابل خفضت معدل الجريمة. كل الأمريكيان استفادوا من معدل مستوى البطالة المنخفض، بالمقابل يشجع الأفراد على المخاطرة لقبول الوظائف من غير أمن وظيفي، وتلك الإدارة للمخاطرة تثبت المكون الأساسي في النجاح الأمريكي فيما يسمى الإقتصاد الجديد. تجاهلت الولايات المتحدة مشورة الصندوق، لا إدارة كلينتون ولا الاحتياط الإتحادي اهتموا كثيراً به، يمكن للولايات المتحدة القيام بذلك والإفلات من العقاب بسبب أنها لم تكن تعتمد على الصندوق أو المانحون الآخرون للمساعدة وعرفوا تقريباً أن السوق لا يعير اهتماماً يذكر لما فعلوا. لا يعاقبهم السوق لتجاهلهم مشورته أو يكافئهم بإتباعها لكن الدول الفقيرة حول العالم لم تكن محظوظة، لأن تجاهلهم لمشورة الصندوق قد يعرضهم للخطر.

هنالك على الأقل سببان لإجراء الصندوق مشاروات واسعة داخل الدولة

لكي يجري تقييمه ويصمم برامجه، من المرجح أن الذين داخل الدولة يعرفوا أكثر عن الاقتصاد من موظفي الصندوق - كما شاهد الكاتب بصورة واضحة حتى في حالة الولايات المتحدة. وفي البرامج التي ينبغي أن تنفذ بفاعلية وبشكل مستدام، ويجب أن يكون هناك التزام خلف البرنامج من الدولة تقوم على إجماع واسع، مثل هذا الإجماع يمكن تحقيقه فقط من خلال النقاش - نوع من النقاش المفتوح الذي كان يتجنبه الصندوق في الماضي ليكون الكاتب منصفاً مع صندوق النقد الدولي (IMF) في غمرة الأزمة لا يبقى في كثير من الأحيان سوى وقت قليل لحوار مفتوح النوع مع مشاورة واسعة النطاق تحتاج لبناء توافق الآراء لكن بدأ الصندوق في الدول الأفريقية لسنوات، إذ كانت هناك أزمة، فإنها أزمة دائمة ومستمرة، هناك وقت للمشاورات وبناء توافق الآراء - وفي حالات قليلة مثل غانا فإن البنك الدولي (حين كان سلف الكاتب مايكل برنو Michael Bruno) رئيس الاقتصاديين نجح في فعل ذلك، وكانت تلك وسط أكثر الحالات الناجحة لاستقرار الاقتصاد الكلي.

في البنك الدولي، أثناء فترة الكاتب التي كانت هناك زاد الإقتناع بأن المشاركة مهمة. وأن السياسات والبرامج التي لا يمكن فرضها على الدول لكي تكون ناجحة يلزم أن تكون مملوكة من قبلهم، إن بناء توافق الآراء كان ضرورياً وينبغي تكييف تلك السياسات واستراتيجيات التنمية في مؤسسة الدولة، وينبغي تغيير الشروط المفروضة إلى الانتقائية مكافأة الدول التي برهنت سجلات المتابعة استخداماتها الأموال جيداً بمزيداً من الأموال. الثقة بهم للاستمرار في الاستخدام الأمثل لأموالهم وتزويدهم بحوافز قوية وتجلى ذلك في حديث البنك الذي تم إيضاحه بصورة قوية من قبل رئيس البنك جيمس د. ولفنسين (James D. walfenlin): ينبغي أن توضع الدولة في مقعد السائق رغم ذلك العديد من النقاد قالوا إن هذه العملية لم تتم بالقدر الكافي وأن البنك لا زال يتوقع أن تبقى تحت السيطرة ويخشوا أن الدولة ربما تكون في مقعد السائق لسيارة ذات السيطرة الثنائية بحيث السيطرة في الحقيقة في يد المدرب تعتبر المواقف واجراءات التشغيل حتمياً سوف يبطئ السير بسرعة متفاوتة في برامجه في دول مختلفة، لكن تبقى هناك فجوة بين أين البنك من هذه الأمور وأين الصندوق سواء على صعيد المواقف أو الاجراءات.

بقدر ما يريد فإن صندوق النقد الدولي (IMF) في الخطاب العام على الأقل لا يكون واضحاً كلياً بالمتطلبات الواسعة النطاق من قبل الدول الفقيرة في صياغة استراتيجيات التنمية لإيلاء اهتمام أكبر بمسألة الفقر. كنتيجة لذلك، فإن

صندوق النقد الدولي (IMF) والبنك الدولي وافقوا على إجراء تقييم تشاركي للفقر من خلاله الدول المستفيدة تنضم للمؤسستين لضبط حجم المشكلة كخطوة أولى هذا ربما تغير درامي في الفلسفة - لكن أهميتها الكاملة تبدو قد أفلتت من صندوق النقد الدولي (IMF) وفي إحدى الحالات التي حدثت مؤخراً، الإعتراف أن البنك كان من المفترض أن يأخذ زمام المبادرة في مشاريع الفقر فقط قبل الجباية ومن الناحية النظرية فإن بعثة الصندوق الاستشارية للدولة المستفيدة المعنية على إستعداد للمغادرة أرسل الصندوق رسالة ملحة إلى البنك ليحصل على مسودة من تقييم الفقر التشاركي الذي أجراه عن البلد المستفيد إلى المقر الرئيسي للصندوق بأسرع وقت ممكن. ضحك البعض من إرتباك الصندوق ، أفكر أن التغيير الفلسفي الكبير في البعثات المشتركة بين البنك و الصندوق يمكن أن يشارك البنك فعلياً بالرأي من خلال ما كان مكتوباً. فكرة أن المواطنين في البلد المقترض تكون مشاركتهم أكثر من اللازم! القصص من هذا النوع تكون ممتعة ولا تثير الكثير من القلق حتى إذا بالرغم من تقييم الفقر التشاركي لم ينفذ بصورة كاملة، إنما هي خطوة في الاتجاه الصحيح حتى إذا ظلت هناك فجوة بين الخيال والحقيقة، فإن الإعتراف بأن تلك الدولة النامية كان يجب أن تكون إحدى الجهات الرئيسية في برامجه أمر مهم. لكن إذا استمرت الفجوة لوقت طويل أو لا تزال بشكل كبير سيكون هناك شعور بالضياع فعلاً في بعض الأوساط ارتفعت الشكوك وبصوت مرتفع بصورة متزايدة في حين أن تقييم الفقر التشاركي أدى إلى نقاش عام واسع وبمشاركة أكبر لم تحدث هذه الحالة في المرات السابقة ولم تحقق توقعات المشاركة والانفتاح في دول كثيرة وهناك عدم رضا متزايد.

في الولايات المتحدة تعتبر الديمقراطية ناجحة للمواطنين من حيث الشفافية والانفتاح ومعرفة ما تقوم به الحكومة كجزء أساسي من المساءلة ، ويعتبر المواطنون هذه حقوق وليس معروف تمنحه الحكومة. وقانون حرية المعلومات لسنة 1966م أصبح جزء مهم من الديمقراطية الأمريكية على النقيض من أنماط عمل الصندوق فإن المواطنين (منزعجين بسبب ترددهم غالباً في الذهاب بعيداً في الاتفاقيات ناهيك عن تبادل الأفكار والسياسات الاقتصادية الجيدة) لم يكونوا فقط ممنوعون بل حتى لم يخبروا بما تحتويه هذه الاتفاقيات، بالطبع تفشي ثقافة الكتمان كانت قوية لدرجة أن الصندوق حافظ على كثيرة من المفاوضات وبعض الاتفاقيات سراً حتى من أعضاء البنك الدولي في المهمات المشتركة! موظفي الصندوق قدموا المعلومات بدقة على أساس المعرفة على قدر الحاجة، مجموعة المعرفة على قدر الحاجة كانت محدودة إلى رئيس

بعثة الصندوق وبعض الأشخاص في المقر الرئيسي لصندوق في واشنطن وبعض الأشخاص في حكومة الدولة المستفيدة زملاء الكاتب في البنك يشكون بصورة متكررة حتى إن أولئك المشاركون في البعثة اضطروا للذهاب لحكومة الدولة التي سربت ما الذي جرى، في بضع مناسبات قابل الكاتب المدير التنفيذي (لقب ممثلو الصندوق والبنك الدولي الذي تطلقه عليهم الشعوب) الذي على ما يبدو مختبئاً في الظلام.

أظهر الحدث الأخير إلى أي حد يمكن أن تذهب عواقب إفتقار الشفافية، ربما يكون مفهوم الدول النامية بسبب صوتها الخافت الغير معترف به على نطاق واسع في المؤسسات الاقتصادية الدولية، ربما هناك جدال عما إذا كانت هذه مفارقة تاريخية أو إظهار السياسة الواقعية. لكن ينبغي أن نتوقع حكومة الولايات المتحدة - التي تضم كونغرس الولايات المتحدة - فيجب أن يكون لمديرها التنفيذي على الأقل رأي في كيفية التصويت لأنه يمثل الولايات المتحدة عند صندوق النقد الدولي والبنك الدولي. في عام 2001م أجاز الكونغرس ووقع الرئيس قانون يلزم الولايات المتحدة مقترحات المؤسسات المالية الدولية بفرض رسوم على المدارس الابتدائية (الممارسة التي تذهب تحت الاسم الذي يبدو غير ضار " تكلفة الإنعاش ") . مع ذلك يتجاهل المدير التنفيذي للولايات المتحدة ببساطة القانون وسرية المؤسسات لجعله صعباً على الكونغرس - أو أي أحد آخر يرى ما يجري هناك. فقط بسبب أن تسريب المسألة الذي تم كشفه وأحدث غضباً حتى بين رجال ونساء الكونغرس الذين اعتادوا على المناورة البيروقراطية.

وبالرغم من المناقشات المتكررة للانفتاح والشفافية اليوم فإن الصندوق لا يعرف بطريقة رسمية حق المواطن الأساسي في المعرفة: ليس هناك قانون حرية المعلومات الذي يمكن الأمريكيان أو مواطني أي دولة أخرى أن يستأنفوا لمعرفة ما تفعله هذه المؤسسة الدولية العامة.

ينبغي على الكاتب أن يكون واضحاً: كل هذه الانتقادات لكيفية عمل الصندوق لا تعني دائماً ضياع أموال ووقت الصندوق في بعض الأوقات يذهب المال إلى الحكومة ذات السياسات الصائبة- لكن ليس ضرورياً بسبب أن صندوق النقد الدولي (IMF) أوصى بهذه السياسية وبعد ذلك أحدث المال فرقاً للأبد في بعض الأوقات الشروط المفروضة تنقل الحوار إلى داخل الدولة بطرق تقود سياسات أفضل. الجداول الزمنية الصارمة التي يفرضها الصندوق، نمت جزئياً

من وفرة الخبرات التي وعدت الحكومة لعمل إصلاحات معينة لكن ما لم يتوفر لديهم فإن الإصلاحات لن تكون قريبة ساعدت الجداول الزمنية الصارمة أحياناً بقرض تغيير السرعة. لكن في كثير من الأحيان حدثت تغييرات لتلك السياسة الجادة والعميقة وطويلة الأمد. كانت الشروط أحياناً تأتي بنتائج عكسية سواء بسبب السياسات التي لم تكن مناسبة للدولة أو بسبب أحداث الطريقة التي فرضت بها للعداء لعملية الإصلاح، أحياناً يترك برنامج صندوق النقد الدولي (IMF) الدولة أفقر وبديون كثيرة وحتى النخبة الحاكمة فاحشة الثراء وبالتالي أفلتت المؤسسات الدولية العامة في الديمقراطيات الحديثة ، قد حان الوقت لتصنيف أداء المؤسسات الاقتصادية الدولية والقاء نظرة على تلك البرامج - قوية أو ضعيفة التي فعلوها في تطوير النمو وتقليل الفقر.

Glossary

Bureaucrats	البيروقراطيون
Technocrats	التكنوقراط
Concessional	قروض ميسرة
Trade quotas	الحصص التجارية
Developing world	العالم النامي
Austerity programs	برامج التقشف
Developed countries	الدول المتقدمة
Structural adjustment loans	قروض التكيف الهيكلي
Globalization	العولمة
The haves and the have -nots	الأغنياء والفقراء
African socialism	الاشتراكية الافريقية

Consumers	مستهلكون
Taxpayers	دافعو الضرائب
Commercial	تجاري
Financial	مالي
Interests	مصالح
Benefits	فوائد
Textiles	منسوجات
Advanced industrial countries	الدول المتقدمة
Net effect	صافي الأثر
Capital market	سوق رأس المال
Inflow	تدفق
Speculative hot money	أموال المضاربة
Banking system	النظم المصرفية
Out flow of money	تدفق المال
Intellectual property right	حقوق الملكية الفكرية
Political processes	العمليات السياسية
Unemployment	البطالة
Social dissolution	التفكك الاجتماعي
Ethnic conflicts	صراعات عرقية
Urban violence	العنف الحضري
Conditions	شروط
Conditionality	الشروط المفروضة
Environmentalists	علماء البيئة
I10	منظمة العمل الدولية
WHO	منظمة الصحة العالمية

UN	الامم المتحدة
UNCTAD – UN conference on Trade and Development	مؤتمر الامم المتحدة للتجارة والتنمية
IMF	صندوق النقد الدولي
Competitive pluralism	التعددية التنافسية
Communist countries	الدول الشيوعية
Depression	ركود
Stimulate aggregate demand	تحفيز الطلب الكلي
Fiscal policy	سياسة نقدية
Expenditures	مصرفات
Cutting taxes	تخفيض الضرائب
Market forces	قوى السوق
International pressure	الضغط الدولي
Economic stability	استقرار اقتصادي
Public institution	مؤسسة عامة
Ministries of finance	وزارات المالية
Central banks	البنوك المركزية
Expansionary economic policies	السياسات الاقتصادية التوسعية
Lowering interest rate	تخفيض اسعار الفائدة
Cutting deficits	تخفيض العجز
Raising taxes	رفع الضرائب
Raising interests rates	رفع اسعار الفائدة
Tariffs	التعريفات
Chief economist	رئيس الخبراء الاقتصاديون

G-7	مجموعة السبعة
G-8	مجموعة الثمانية
WTO	منظمة التجارة العالمية
GATT the general Agreement on tariffs and trade	الإتفاقية العامة للتعريفات والتجارة
Washington consensus	اجماع واشنطنون
Inaction	التضخم
Advanced industrial countries	الدول المتقدمة صناعياً
Capital controls	مراقبة راس المال / ضوابط على رأس المال
Sequent and pacing	التسلسل والسرعة / التتابع والتواتر
International economic order	النظام الاقتصادي الدولي
Volatile	متقلب / يتطاير
Eradicating	استئصال الفقر
Per captia in come	دخل الفرد
Macro economic	اقتصاد كلي
Budgets	ميزانيات
Market forces	قوى السوق
Financial markets liberalization	تحرير الأسواق المالية
Monopoly	أحتكار
One – size – fits – all approach	طريقة واحدة تناسب الجميع
Un employment	بطالة
Market fundamentalist	المتشددون للسوق
Moderate – size institution	مؤسسة متوسطة الحجم

Council of economic advisers	مجلس المستشارين الاقتصاديين
Rudimentary infrastructure	البنية التحتية البدائية
Diamond cartel	احتكار الماس
Mining	تنقيب
Macro management	الإدارة الكلية
Installments	اقساط
Down turn	تراجع
Incentives	حوافز
Participatory poverty assessment	تشاركية تقييم الفقر
Openness	الانفتاح
Transparency	الشفافية
Slow down	ابطاء
Fluctuations	تقلبات
Growth	النمو
Selectivity	الانتقائية
Client country	الدولة المستفيدة
Repayment	السداد
Anachronism	مفارقة تاريخية
Real politik	السياسة الواقعية

THE PROMISE OF GLOBAL INSTITUTIONS

INTERNATIONAL BUREAUCRATS—THE faceless symbols of the world economic order—are under attack everywhere. Formerly uneventful meetings of obscure technocrats discussing mundane subjects such as concessional loans and trade quotas have now become the scene of raging street battles and huge demonstrations. The protests at the Seattle meeting of the World Trade Organization in 1999 were a shock. Since then, the movement has grown stronger and the fury has spread. Virtually every major meeting of the International Monetary Fund, the World Bank, and the World Trade Organization is now the scene of conflict and turmoil. The death of a protestor in Genoa in 2001 was just the beginning of what may be many more casualties in the war against globalization.

Riots and protests against the policies of and actions by institutions of globalization are hardly new. For decades, people in the developing world have rioted when the austerity programs imposed on their countries proved to be too harsh, but their protests were largely unheard in the West. What is new is the wave of protests in the developed countries.

It used to be that subjects such as structural adjustment loans (the programs that were designed to help countries adjust to and weather crises) and banana quotas (the limits that some European countries

impose on the importing of bananas from countries other than their former colonies) were of interest to only a few. Now sixteen-year-old kids from the suburbs have strong opinions on such esoteric treaties as GATT (the General Agreement on Tariffs and Trade) and NAFTA (the North American Free Trade Area, the agreement signed in 1992 between Mexico, United States, and Canada that allows for the freer movement of goods, services, and investment—but not people—among those countries). These protests have provoked an enormous amount of soul-searching from those in power. Even conservative politicians such as France's president, Jacques Chirac, have expressed concern that globalization is not making life better for those most in need of its promised benefits.¹ It is clear to almost everyone that something has gone horribly wrong. Almost overnight, globalization has become the most pressing issue of our time, something debated from boardrooms to op-ed pages and in schools all over the world.

WHY HAS GLOBALIZATION—a force that has brought so much good—become so controversial? Opening up to international trade has helped many countries grow far more quickly than they would otherwise have done. International trade helps economic development when a country's exports drive its economic growth. Export-led growth was the centerpiece of the industrial policy that enriched much of Asia and left millions of people there far better off. Because of globalization many people in the world now live longer than before and their standard of living is far better. People in the West may regard low-paying jobs at Nike as exploitation, but for many people in the developing world, working in a factory is a far better option than staying down on the farm and growing rice.

Globalization has reduced the sense of isolation felt in much of the developing world and has given many people in the developing countries access to knowledge well beyond the reach of even the wealthiest in any country a century ago. The antiglobalization protests themselves are a result of this connectedness. Links between activists in different parts of the world, particularly those links forged through Internet communication, brought about the pressure that resulted in the international landmines treaty—despite the opposi-

tion of many powerful governments. Signed by 121 countries as of 1997, it reduces the likelihood that children and other innocent victims will be maimed by mines. Similar, well-orchestrated public pressure forced the international community to forgive the debts of some of the poorest countries. Even when there are negative sides to globalization, there are often benefits. Opening up the Jamaican milk market to U.S. imports in 1992 may have hurt local dairy farmers but it also meant poor children could get milk more cheaply. New foreign firms may hurt protected state-owned enterprises but they can also lead to the introduction of new technologies, access to new markets, and the creation of new industries.

Foreign aid, another aspect of the globalized world, for all its faults still has brought benefits to millions, often in ways that have almost gone unnoticed: guerrillas in the Philippines were provided jobs by a World Bank-financed project as they laid down their arms; irrigation projects have more than doubled the incomes of farmers lucky enough to get water; education projects have brought literacy to the rural areas; in a few countries AIDS projects have helped contain the spread of this deadly disease.

Those who vilify globalization too often overlook its benefits. But the proponents of globalization have been, if anything, even more unbalanced. To them, globalization (which typically is associated with accepting triumphant capitalism, American style) is progress; developing countries must accept it, if they are to grow and to fight poverty effectively. But to many in the developing world, globalization has not brought the promised economic benefits.

A growing divide between the haves and the have-nots has left increasing numbers in the Third World in dire poverty, living on less than a dollar a day. Despite repeated promises of poverty reduction made over the last decade of the twentieth century, the actual number of people living in poverty has actually increased by almost 100 million.² This occurred at the same time that total world income actually increased by an average of 2.5 percent annually.

In Africa, the high aspirations following colonial independence have been largely unfulfilled. Instead, the continent plunges deeper into misery, as incomes fall and standards of living decline. The hard-won improvements in life expectancy gained in the past few decades

have begun to reverse. While the scourge of AIDS is at the center of this decline, poverty is also a killer. Even countries that have abandoned African socialism, managed to install reasonably honest governments, balanced their budgets, and kept inflation down find that they simply cannot attract private investors. Without this investment, they cannot have sustainable growth.

If globalization has not succeeded in reducing poverty, neither has it succeeded in ensuring stability. Crises in Asia and in Latin America have threatened the economies and the stability of all developing countries. There are fears of financial contagion spreading around the world, that the collapse of one emerging market currency will mean that others fall as well. For a while, in 1997 and 1998, the Asian crisis appeared to pose a threat to the entire world economy.

Globalization and the introduction of a market economy has not produced the promised results in Russia and most of the other economies making the transition from communism to the market. These countries were told by the West that the new economic system would bring them unprecedented prosperity. Instead, it brought unprecedented poverty: in many respects, for most of the people, the market economy proved even worse than their Communist leaders had predicted. The contrast between Russia's transition, as engineered by the international economic institutions, and that of China, designed by itself, could not be greater: While in 1990 China's gross domestic product (GDP) was 60 percent that of Russia, by the end of the decade the numbers had been reversed. While Russia saw an unprecedented increase in poverty, China saw an unprecedented decrease.

The critics of globalization accuse Western countries of hypocrisy, and the critics are right. The Western countries have pushed poor countries to eliminate trade barriers, but kept up their own barriers, preventing developing countries from exporting their agricultural products and so depriving them of desperately needed export income. The United States was, of course, one of the prime culprits, and this was an issue about which I felt intensely. When I was chairman of the Council of Economic Advisers, I fought hard against this hypocrisy. It not only hurt the developing countries; it also cost Americans, both as consumers, in the higher prices they paid, and as

taxpayers, to finance the huge subsidies, billions of dollars. My struggles were, all too often, unsuccessful. Special commercial and financial interests prevailed—and when I moved over to the World Bank, I saw the consequences to the developing countries all too clearly.

But even when not guilty of hypocrisy, the West has driven the globalization agenda, ensuring that it garners a disproportionate share of the benefits, at the expense of the developing world. It was not just that the more advanced industrial countries declined to open up their markets to the goods of the developing countries—for instance, keeping their quotas on a multitude of goods from textiles to sugar—while insisting that those countries open up their markets to the goods of the wealthier countries; it was not just that the more advanced industrial countries continued to subsidize agriculture, making it difficult for the developing countries to compete, while insisting that the developing countries eliminate their subsidies on industrial goods. Looking at the “terms of trade”—the prices which developed and less developed countries get for the products they produce—after the last trade agreement in 1995 (the eighth), the *net* effect was to lower the prices some of the poorest countries in the world received relative to what they paid for their imports.* The result was that some of the poorest countries in the world were actually made worse off.

Western banks benefited from the loosening of capital market controls in Latin America and Asia, but those regions suffered when inflows of speculative hot money (money that comes into and out of a country, often overnight, often little more than betting on whether a currency is going to appreciate or depreciate) that had poured into countries suddenly reversed. The abrupt outflow of money left behind collapsed currencies and weakened banking systems. The Uruguay Round also strengthened intellectual property rights.

*This eighth agreement was the result of negotiations called the *Uruguay Round* because the negotiations began in 1986 in Punta del Este, Uruguay. The round was concluded in Marrakech on December 15, 1993, when 117 countries joined in this trade liberalization agreement. The agreement was finally signed for the United States by President Clinton on December 8, 1994. The World Trade Organization came into formal effect on January 1, 1995, and over 100 nations had signed on by July. One provision of the agreement entailed converting the GATT into the WTO.

American and other Western drug companies could now stop drug companies in India and Brazil from “stealing” their intellectual property. But these drug companies in the developing world were making these life-saving drugs available to their citizens at a fraction of the price at which the drugs were sold by the Western drug companies. There were thus two sides to the decisions made in the Uruguay Round. Profits of the Western drug companies would go up. Advocates said this would provide them more incentive to innovate; but the increased profits from sales in the developing world were small, since few could afford the drugs, and hence the incentive effect, at best, might be limited. The other side was that thousands were effectively condemned to death, because governments and individuals in developing countries could no longer pay the high prices demanded. In the case of AIDS, the international outrage was so great that drug companies had to back down, eventually agreeing to lower their prices, to sell the drugs at cost in late 2001. But the underlying problems—the fact that the intellectual property regime established under the Uruguay Round was not balanced, that it overwhelmingly reflected the interests and perspectives of the producers, as opposed to the users, whether in developed or developing countries—remain.

Not only in trade liberalization but in every other aspect of globalization even seemingly well-intentioned efforts have often backfired. When projects, whether agriculture or infrastructure, recommended by the West, designed with the advice of Western advisers, and financed by the World Bank or others have failed, unless there is some form of debt forgiveness, the poor people in the developing world still must repay the loans.

If, in too many instances, the benefits of globalization have been less than its advocates claim, the price paid has been greater, as the environment has been destroyed, as political processes have been corrupted, and as the rapid pace of change has not allowed countries time for cultural adaptation. The crises that have brought in their wake massive unemployment have, in turn, been followed by longer-term problems of social dissolution—from urban violence in Latin America to ethnic conflicts in other parts of the world, such as Indonesia.

These problems are hardly new—but the increasingly vehement

worldwide reaction against the policies that drive globalization is a significant change. For decades, the cries of the poor in Africa and in developing countries in other parts of the world have been largely unheard in the West. Those who labored in the developing countries knew something was wrong when they saw financial crises becoming more commonplace and the numbers of poor increasing. But they had no way to change the rules or to influence the international financial institutions that wrote them. Those who valued democratic processes saw how “conditionality”—the conditions that international lenders imposed in return for their assistance—undermined national sovereignty. But until the protestors came along there was little hope for change and no outlets for complaint. *Some* of the protestors went to excesses; *some* of the protestors were arguing for higher protectionist barriers against the developing countries, which would have made their plight even worse. But despite these problems, it is the trade unionists, students, environmentalists—ordinary citizens—marching in the streets of Prague, Seattle, Washington, and Genoa who have put the need for reform on the agenda of the developed world.

Protestors see globalization in a very different light than the treasury secretary of the United States, or the finance and trade ministers of most of the advanced industrial countries. The differences in views are so great that one wonders, are the protestors and the policy makers talking about the same phenomena? Are they looking at the same data? Are the visions of those in power so clouded by special and particular interests?

What is this phenomenon of globalization that has been subject, at the same time, to such vilification and such praise? Fundamentally, it is the closer integration of the countries and peoples of the world which has been brought about by the enormous reduction of costs of transportation and communication, and the breaking down of artificial barriers to the flows of goods, services, capital, knowledge, and (to a lesser extent) people across borders. Globalization has been accompanied by the creation of new institutions that have joined with existing ones to work across borders. In the arena of international civil society, new groups, like the Jubilee movement pushing for debt reduction for the poorest countries, have joined long-

established organizations like the International Red Cross. Globalization is powerfully driven by international corporations, which move not only capital and goods across borders but also technology. Globalization has also led to renewed attention to long-established international *intergovernmental* institutions: the United Nations, which attempts to maintain peace; the International Labor Organization (ILO), originally created in 1919, which promotes its agenda around the world under its slogan “decent work”; and the World Health Organization (WHO), which has been especially concerned with improving health conditions in the developing world.

Many, perhaps most, of these aspects of globalization have been welcomed everywhere. No one wants to see their child die, when knowledge and medicines are available somewhere else in the world. It is the more narrowly defined *economic* aspects of globalization that have been the subject of controversy, and the international institutions that have written the rules, which mandate or push things like liberalization of capital markets (the elimination of the rules and regulations in many developing countries that are designed to stabilize the flows of volatile money into and out of the country).

To understand what went wrong, it's important to look at the three main institutions that govern globalization: the IMF, the World Bank, and the WTO. There are, in addition, a host of other institutions that play a role in the international economic system—a number of regional banks, smaller and younger sisters to the World Bank, and a large number of UN organizations, such as the UN Development Program or the UN Conference on Trade and Development (UNCTAD). These organizations often have views that are markedly different from the IMF and the World Bank. The ILO, for example, worries that the IMF pays too little attention to workers' rights, while the Asian Development Bank argues for “competitive pluralism,” whereby developing countries will be provided with alternative views of development strategies, including the “Asian model”—in which governments, while relying on markets, have taken an active role in creating, shaping, and guiding markets, including promoting new technologies, and in which firms take considerable responsibility for the social welfare of their employees—which the Asian Develop-

ment Bank sees as distinctly different from the American model pushed by the Washington-based institutions. ✓

In this book, I focus mostly on the IMF and the World Bank, largely because they have been at the center of the major economic issues of the last two decades, including the financial crises and the transition of the former Communist countries to market economies. The IMF and the World Bank both originated in World War II as a result of the UN Monetary and Financial Conference at Bretton Woods, New Hampshire, in July 1944, part of a concerted effort to finance the rebuilding of Europe after the devastation of World War II and to save the world from future economic depressions. The proper name of the World Bank—the International Bank for Reconstruction and Development—reflects its original mission; the last part, “Development,” was added almost as an afterthought. At the time, most of the countries in the developing world were still colonies, and what meager economic development efforts could or would be undertaken were considered the responsibility of their European masters.

The more difficult task of ensuring global economic stability was assigned to the IMF. Those who convened at Bretton Woods had the global depression of the 1930s very much on their minds. Almost three quarters of a century ago, capitalism faced its most severe crisis to date. The Great Depression enveloped the whole world and led to unprecedented increases in unemployment. At the worst point, a quarter of America’s workforce was unemployed. The British economist John Maynard Keynes, who would later be a key participant at Bretton Woods, put forward a simple explanation, and a correspondingly simple set of prescriptions: lack of sufficient aggregate demand explained economic downturns; government policies could help stimulate aggregate demand. In cases where monetary policy is ineffective, governments could rely on fiscal policies, either by increasing expenditures or cutting taxes. While the models underlying Keynes’s analysis have subsequently been criticized and refined, bringing a deeper understanding of why market forces do not work quickly to adjust the economy to full employment, the basic lessons remain valid.

The International Monetary Fund was charged with preventing another global depression. It would do this by putting international pressure on countries that were not doing their fair share to maintain global aggregate demand, by allowing their own economies to go into a slump. When necessary it would also provide liquidity in the form of loans to those countries facing an economic downturn and unable to stimulate aggregate demand with their own resources.

In its original conception, then, the IMF was based on a recognition that markets often did not work well—that they could result in massive unemployment and might fail to make needed funds available to countries to help them restore their economies. The IMF was founded on the belief that there was a need for *collective action at the global level* for economic stability, just as the United Nations had been founded on the belief that there was a need for collective action at the global level for political stability. The IMF is a *public* institution, established with money provided by taxpayers around the world. This is important to remember because it does not report directly to either the citizens who finance it or those whose lives it affects. Rather, it reports to the ministries of finance and the central banks of the governments of the world. They assert their control through a complicated voting arrangement based largely on the economic power of the countries at the end of World War II. There have been some minor adjustments since, but the major developed countries run the show, with only one country, the United States, having effective veto. (In this sense, it is similar to the UN, where a historical anachronism determines who holds the veto—the victorious powers of World War II—but at least there the veto power is shared among five countries.)

√ Over the years since its inception, the IMF has changed markedly. Founded on the belief that markets often worked badly, it now champions market supremacy with ideological fervor. Founded on the belief that there is a need for international pressure on countries to have more expansionary economic policies—such as increasing expenditures, reducing taxes, or lowering interest rates to stimulate the economy—today the IMF typically provides funds only if countries engage in policies like cutting deficits, raising taxes, or raising

interest rates that lead to a contraction of the economy. Keynes would be rolling over in his grave were he to see what has happened to his child.

The most dramatic change in these institutions occurred in the 1980s, the era when Ronald Reagan and Margaret Thatcher preached free market ideology in the United States and the United Kingdom. The IMF and the World Bank became the new missionary institutions, through which these ideas were pushed on the reluctant poor countries that often badly needed their loans and grants. The ministries of finance in poor countries were willing to become converts, if necessary, to obtain the funds, though the vast majority of government officials, and, more to the point, people in these countries often remained skeptical. In the early 1980s, a purge occurred inside the World Bank, in its research department, which guided the Bank's thinking and direction. Hollis Chenery, one of America's most distinguished development economists, a professor at Harvard who had made fundamental contributions to research in the economics of development and other areas as well, had been Robert McNamara's confidant and adviser. McNamara had been appointed president of the World Bank in 1968. Touched by the poverty that he saw throughout the Third World, McNamara had redirected the Bank's effort at its elimination, and Chenery assembled a first-class group of economists from around the world to work with him. But with the changing of the guard came a new president in 1981, William Clausen, and a new chief economist, Ann Krueger, an international trade specialist, best known for her work on "rent seeking"—how special interests use tariffs and other protectionist measures to increase their incomes at the expense of others. While Chenery and his team had focused on how markets failed in developing countries and what governments could do to improve markets and reduce poverty, Krueger saw government as the problem. Free markets were the solution to the problems of developing countries. In the new ideological fervor, many of the first-rate economists that Chenery had assembled left.

Although the missions of the two institutions remained distinct, it was at this time that their activities became increasingly intertwined.

In the 1980s, the Bank went beyond just lending for projects (like roads and dams) to providing broad-based support, in the form of *structural adjustment loans*; but it did this only when the IMF gave its approval—and with that approval came IMF-imposed conditions on the country. The IMF was supposed to focus on crises; but developing countries were always in need of help, so the IMF became a permanent part of life in most of the developing world.

The fall of the Berlin Wall provided a new arena for the IMF: managing the transition to a market economy in the former Soviet Union and the Communist bloc countries in Europe. More recently, as the crises have gotten bigger, and even the deep coffers of the IMF seemed insufficient, the World Bank was called in to provide tens of billions of dollars of emergency support, but strictly as a junior partner, with the guidelines of the programs dictated by the IMF. In principle, there was a division of labor. The IMF was supposed to limit itself to matters of *macroeconomics* in dealing with a country, to the government's budget deficit, its monetary policy, its inflation, its trade deficit, its borrowing from abroad; and the World Bank was supposed to be in charge of *structural issues*—what the country's government spent money on, the country's financial institutions, its labor markets, its trade policies. But the IMF took a rather imperialistic view of the matter: since almost any structural issue could affect the overall performance of the economy, and hence the government's budget or the trade deficit, it viewed almost everything as falling within its domain. It often got impatient with the World Bank, where even in the years when free market ideology reigned supreme there were frequent controversies about what policies would best suit the conditions of the country. The IMF had the answers (basically, the same ones for every country), didn't see the need for all this discussion, and, while the World Bank debated what should be done, saw itself as stepping into the vacuum to provide the answers.

The two institutions could have provided countries with alternative perspectives on some of the challenges of development and transition, and in doing so they might have strengthened democratic processes. But they were both driven by the collective will of the G-7 (the governments of the seven most important advanced industrial

countries),* and especially their finance ministers and treasury secretaries, and too often, the last thing they wanted was a lively democratic debate about alternative strategies.

A half century after its founding, it is clear that the IMF has failed in its mission. It has not done what it was supposed to do—provide funds for countries facing an economic downturn, to enable the country to restore itself to close to full employment. In spite of the fact that our understanding of economic processes has increased enormously during the last fifty years, and in spite of IMF's efforts during the past quarter century, crises around the world have been more frequent and (with the exception of the Great Depression) deeper. By some reckonings, close to a hundred countries have faced crises.³ Worse, many of the policies that the IMF pushed, in particular, premature capital market liberalization, have contributed to global instability. And once a country was in crisis, IMF funds and programs not only failed to stabilize the situation but in many cases actually made matters worse, especially for the poor. The IMF failed in its original mission of promoting global stability; it has also been no more successful in the new missions that it has undertaken, such as guiding the transition of countries from communism to a market economy.

The Bretton Woods agreement had called for a third international economic organization—a World Trade Organization to govern international trade relations, a job similar to the IMF's governing of international financial relations. Beggar-thy-neighbor trade policies, in which countries raised tariffs to maintain their own economies but at the expense of their neighbors, were largely blamed for the spread of the depression and its depth. An international organization was required not just to prevent a recurrence but to encourage the free flow of goods and services. Although the General Agreement on

*These are the United States, Japan, Germany, Canada, Italy, France, and the UK. Today, the G-7 typically meets together with Russia (the G-8). The seven countries are no longer the seven largest economies in the world. Membership in the G-7, like permanent membership in the UN Security Council, is partly a matter of historical accident.

Tariffs and Trade (GATT) did succeed in lowering tariffs enormously, it was difficult to reach the final accord; it was not until 1995, a half century after the end of the war and two thirds of a century after the Great Depression, that the World Trade Organization came into being. But the WTO is markedly different from the other two organizations. It does not set rules itself; rather, it provides a forum in which trade negotiations go on and it ensures that its agreements are lived up to.

The ideas and intentions behind the creation of the international economic institutions were good ones, yet they gradually evolved over the years to become something very different. The Keynesian orientation of the IMF, which ~~emphasized market failures and the~~ role for government in job creation, was replaced by the free market mantra of the 1980s, part of a new “Washington Consensus”—a consensus between the IMF, the World Bank, and the U.S. Treasury about the “right” policies for developing countries—that signaled a radically different approach to economic development and stabilization.

Many of the ideas incorporated in the consensus were developed in response to the problems in Latin America, where governments had let budgets get out of control while loose monetary policies had led to rampant inflation. A burst of growth in some of that region’s countries in the decades immediately after World War II had not been sustained, allegedly because of excessive state intervention in the economy. The ideas that were developed to cope with problems arguably specific to Latin American countries, and which I will outline later in the book, subsequently been deemed applicable to countries around the world. Capital market liberalization has been pushed despite the fact that there is no evidence showing it spurs economic growth. In other cases, the economic policies that evolved into the Washington Consensus and were introduced into developing countries were not appropriate for countries in the early stages of development or early stages of transition.

To take just a few examples, most of the advanced industrial countries—including the United States and Japan—had built up their economies by wisely and selectively protecting some of their industries until they were strong enough to compete with foreign companies. While blanket protectionism has often not worked for countries

that have tried it, neither has rapid trade liberalization. Forcing a developing country to open itself up to imported products that would compete with those produced by certain of its industries, industries that were dangerously vulnerable to competition from much stronger counterpart industries in other countries, can have disastrous consequences—socially and economically. Jobs have systematically been destroyed—poor farmers in developing countries simply couldn't compete with the highly subsidized goods from Europe and America—before the countries' industrial and agricultural sectors were able to grow strong and create new jobs. Even worse, the IMF's insistence on developing countries maintaining tight monetary policies has led to interest rates that would make job creation impossible even in the best of circumstances. And because trade liberalization occurred before safety nets were put into place, those who lost their jobs were forced into poverty. Liberalization has thus, too often, not been followed by the promised growth, but by increased misery. And even those who have not lost their jobs have been hit by a heightened sense of insecurity.

Capital controls are another example: European countries banned the free flow of capital until the seventies. Some might say it's not fair to insist that developing countries with a barely functioning bank system risk opening their markets. But putting aside such notions of fairness, it's bad economics; the influx of hot money into and out of the country that so frequently follows after capital market liberalization leaves havoc in its wake. Small developing countries are like small boats. Rapid capital market liberalization, in the manner pushed by the IMF, amounted to setting them off on a voyage on a rough sea, before the holes in their hulls have been repaired, before the captain has received training, before life vests have been put on board. Even in the best of circumstances, there was a high likelihood that they would be overturned when they were hit broadside by a big wave.

The application of mistaken economic theories would not be such a problem if the end of first colonialism and then communism had not given the IMF and the World Bank the opportunity to greatly expand their respective original mandates, to vastly extend their reach. Today these institutions have become dominant players in the

world economy. Not only countries seeking their help but also those seeking their "seal of approval" so that they can better access international capital markets must follow their economic prescriptions, prescriptions which reflect their free market ideologies and theories.

The result for many people has been poverty and for many countries social and political chaos. The IMF has made mistakes in all the areas it has been involved in: development, crisis management, and in countries making the transition from communism to capitalism. Structural adjustment programs did not bring sustained growth even to those, like Bolivia, that adhered to its strictures; in many countries, excessive austerity stifled growth; successful economic programs require extreme care in *sequencing*—the order in which reforms occur—and *pacing*. If, for instance, markets are opened up for competition too rapidly, before strong financial institutions are established, then jobs will be destroyed faster than new jobs are created. In many countries, mistakes in sequencing and pacing led to rising unemployment and increased poverty.⁴ After the 1997 Asian crisis, IMF policies exacerbated the crises in Indonesia and Thailand. Free market reforms in Latin America have had one or two successes—Chile is repeatedly cited—but much of the rest of the continent has still to make up for the lost decade of growth following the so-called successful IMF bailouts of the early 1980s, and many today have persistently high rates of unemployment—in Argentina, for instance, at double-digit levels since 1995—even as inflation has been brought down. The collapse in Argentina in 2001 is one of the most recent of a series of failures over the past few years. Given the high unemployment rate for almost seven years, the wonder is not that the citizens eventually rioted, but that they suffered quietly so much for so long. Even those countries that have experienced some limited growth have seen the benefits accrue to the well-off, and especially the *very* well-off—the top 10 percent—while poverty has remained high, and in some cases the income of those at the bottom has even fallen.

Underlying the problems of the IMF and the other international economic institutions is the problem of governance: who decides what they do. The institutions are dominated not just by the wealthiest industrial countries but by commercial and financial interests in those countries, and the policies of the institutions naturally reflect

this. The choice of heads for these institutions symbolizes the institutions' problem, and too often has contributed to their dysfunction. While almost all of the activities of the IMF and the World Bank today are in the developing world (certainly, all of their lending), they are led by representatives from the industrialized nations. (By custom or tacit agreement the head of the IMF is always a European, that of the World Bank an American.) They are chosen behind closed doors, and it has never even been viewed as a prerequisite that the head should have any experience in the developing world. The institutions are not representative of the nations they serve.

The problems also arise from who *speaks* for the country. At the IMF, it is the finance ministers and the central bank governors. At the WTO, it is the trade ministers. Each of these ministers is closely aligned with particular constituencies *within* their countries. The trade ministries reflect the concerns of the business community—both exporters who want to see new markets opened up for their products and producers of goods which compete with new imports. These constituencies, of course, want to maintain as many barriers to trade as they can and keep whatever subsidies they can persuade Congress (or their parliament) to give them. The fact that the trade barriers raise the prices consumers pay or that the subsidies impose burdens on taxpayers is of less concern than the profits of the producers—and environmental and labor issues are of even less concern, other than as obstacles that have to be overcome. The finance ministers and central bank governors typically are closely tied to the financial community; they come from financial firms, and after their period of government service, that is where they return. Robert Rubin, the treasury secretary during much of the period described in this book, came from the largest investment bank, Goldman Sachs, and returned to the firm, Citigroup, that controlled the largest commercial bank, Citibank. The number-two person at the IMF during this period, Stan Fischer, went straight from the IMF to Citigroup. These individuals naturally see the world through the eyes of the financial community. The decisions of any institution naturally reflect the perspectives and interests of those who make the decisions; not surprisingly, as we shall see repeatedly in the following chapters, the policies of the international economic institutions are all too often

closely aligned with the commercial and financial interests of those in the advanced industrial countries.

For the peasants in developing countries who toil to pay off their countries' IMF debts or the businessmen who suffer from higher value-added taxes upon the insistence of the IMF, the current system run by the IMF is one of taxation without representation. Disillusion with the international system of globalization under the aegis of the IMF grows as the poor in Indonesia, Morocco, or Papua New Guinea have fuel and food subsidies cut, as those in Thailand see AIDS increase as a result of IMF-forced cutbacks in health expenditures, and as families in many developing countries, having to pay for their children's education under so-called cost recovery programs, make the painful choice not to send their daughters to school.

Left with no alternatives, no way to express their concern, to press for change, people riot. The streets, of course, are not the place where issues are discussed, policies formulated, or compromises forged. But the protests have made government officials and economists around the world think about alternatives to these Washington Consensus policies as the one and true way for growth and development. It has become increasingly clear not to just ordinary citizens but to policy makers as well, and not just those in the developing countries but those in the developed countries as well, that globalization as it has been practiced has not lived up to what its advocates promised it would accomplish—or to what it can and should do. In some cases it has not even resulted in growth, but when it has, it has not brought benefits to all; the net effect of the policies set by the Washington Consensus has all too often been to benefit the few at the expense of the many, the well-off at the expense of the poor. In many cases commercial interests and values have superseded concern for the environment, democracy, human rights, and social justice.

Globalization itself is neither good nor bad. It has the *power* to do enormous good, and for the countries of East Asia, who have embraced globalization *under their own terms*, at their own pace, it has been an enormous benefit, in spite of the setback of the 1997 crisis. But in much of the world it has not brought comparable benefits. For many, it seems closer to an unmitigated disaster.

The experience of the United States during the nineteenth century makes a good parallel for today's globalization—and the contrast helps illustrate the successes of the past and today's failures. At that time, when transportation and communication costs fell and previously local markets expanded, new national economies formed, and with these new national economies came national companies, doing business throughout the country. But the markets were not left to develop willy-nilly on their own; government played a vital role in shaping the evolution of the economy. The U.S. government obtained wide economic latitude when the courts broadly interpreted the constitutional provision that allows the federal government to regulate interstate commerce. The federal government began to regulate the financial system, set minimum wages and working conditions, and eventually provided unemployment and welfare systems to deal with the problems posed by a market system. The federal government also promoted some industries (the first telegraph line, for example, was laid by the federal government between Baltimore and Washington in 1842) and encouraged others, like agriculture, not just helping set up universities to do research but providing extension services to train farmers in the new technologies. The federal government played a central role not only in promoting American growth. Even if it did not engage in the kinds of active redistribution policies, at least it had programs whose benefits were widely shared—not just those that extended education and improved agricultural productivity, but also land grants that provided a minimum opportunity for all Americans.

Today, with the continuing decline in transportation and communication costs, and the reduction of man-made barriers to the flow of goods, services, and capital (though there remain serious barriers to the free flow of labor), we have a process of "globalization" analogous to the earlier processes in which national economies were formed. Unfortunately, we have no world government, accountable to the people of every country, to oversee the globalization process in a fashion comparable to the way national governments guided the nationalization process. Instead, we have a system that might be called global governance without global government, one in which a few institu-

tions—the World Bank, the IMF, the WTO—and a few players—the finance, commerce, and trade ministries, closely linked to certain financial and commercial interests—dominate the scene, but in which many of those affected by their decisions are left almost voiceless. It's time to change some of the rules governing the international economic order, to think once again about how decisions get made at the international level—and in whose interests—and to place less emphasis on ideology and to look more at what works. It is crucial that the successful development we have seen in East Asia be achieved elsewhere. There is an enormous cost to continuing global instability. Globalization can be reshaped, and when it is, when it is properly, fairly run, with all countries having a voice in policies affecting them, there is a possibility that it will help create a new global economy in which growth is not only more sustainable and less volatile but the fruits of this growth are more equitably shared.

BROKEN PROMISES

ON MY FIRST day, February 13, 1997, as chief economist and senior vice president of the World Bank, as I walked into its gigantic, modern, gleaming main building on 19th Street in Washington, DC, the institution's motto was the first thing that caught my eye: *Our dream is a world without poverty*. In the center of the thirteen-story atrium there is a statue of a young boy leading an old blind man, a memorial to the eradication of river blindness (*onchocerciasis*). Before the World Bank, the World Health Organization, and others pooled their efforts, thousands were blinded annually in Africa from this preventable disease. Across the street stands another gleaming monument to public wealth, the headquarters of the International Monetary Fund. The marble atrium inside, graced with abundant flora, serves to remind visiting finance ministers from countries around the world that the IMF represents the centers of wealth and power.

These two institutions, often confused in the public mind, present marked contrasts that underline the differences in their cultures, styles, and missions: one is devoted to eradicating poverty, one to maintaining global stability. While both have teams of economists flying into developing countries for three-week missions, the World

Bank has worked hard to make sure that a substantial fraction of its staff live permanently in the country they are trying to assist; the IMF generally has only a single "resident representative," whose powers are limited. IMF programs are typically dictated from Washington, and shaped by the short missions during which its staff members pore over numbers in the finance ministries and central banks and make themselves comfortable in five-star hotels in the capitals. There is more than symbolism in this difference: one cannot come to learn about, and love, a nation unless one gets out to the countryside. One should not see unemployment as just a statistic, an economic "body count," the unintended casualties in the fight against inflation or to ensure that Western banks get repaid. The unemployed are people, with families, whose lives are affected—sometimes devastated—by the economic policies that outsiders recommend, and, in the case of the IMF, effectively impose. Modern high-tech warfare is designed to remove physical contact: dropping bombs from 50,000 feet ensures that one does not "feel" what one does. Modern economic management is similar: from one's luxury hotel, one can callously impose policies about which one would think twice if one knew the people whose lives one was destroying.

Statistics bear out what those who travel outside the capital see in the villages of Africa, Nepal, Mindanao, or Ethiopia; the gap between the poor and the rich has been growing, and even the number in absolute poverty—living on less than a dollar a day—has increased. Even where river blindness has been eliminated, poverty endures—this despite all the good intentions and promises made by the developed nations to the developing nations, most of which were once the colonial possessions of the developed nations.

Mind-sets are not changed overnight, and this is as true in the developed as in the developing countries. Giving developing countries their freedom (generally after little preparation for autonomy) often did not change the view of their former colonial masters, who continued to feel that they knew best. The colonial mentality—the "white man's burden" and the presumption that they knew what was best for the developing countries—persisted. America, which came to dominate the global economic scene, had much less of a colonial heritage, yet America's credentials too had been tarred, not so much

by its “Manifest Destiny” expansionism as by the cold war, in which principles of democracy were compromised or ignored, in the all-encompassing struggle against communism.

THE NIGHT BEFORE I started at the Bank, I held my last press conference as chairman of the President’s Council of Economic Advisers. With the domestic economy so well under control, I felt that the greatest challenges for an economist now lay in the growing problem of world poverty. What could we do about the 1.2 billion people around the world living on less than a dollar a day, or the 2.8 billion people living on less than \$2 a day—more than 45 percent of the world’s population? What could I do to bring to reality the dream of a world without poverty? How could I embark on the more modest dream of a world with less poverty? I saw my task as threefold: thinking through what strategies might be most effective in promoting growth and reducing poverty; working with governments in the developing countries to put these strategies in place; and doing everything I could within the developed countries to advance the interests and concerns of the developing world, whether it was pushing for opening up their markets or providing more effective assistance. I knew the tasks were difficult, but I never dreamed that one of the major obstacles the developing countries faced was man-made, totally unnecessary, and lay right across the street—at my “sister” institution, the IMF. I had expected that not everyone in the international financial institutions or in the governments that supported them was committed to the goal of eliminating poverty; but I thought there would be an open debate about strategies—strategies which in so many areas seem to be failing, and especially failing the poor. In this, I was to be disappointed.

Ethiopia and the Struggle Between Power Politics and Poverty

After four years in Washington, I had become used to the strange world of bureaucracies and politicians. But it was not until I traveled to Ethiopia, one of the poorest countries in the world, in March 1997, barely a month into the World Bank job, that I became fully immersed in the astonishing world of IMF politics and arithmetic.

Ethiopia's per capita income was \$110 a year and the country had suffered from successive droughts and famines that had killed 2 million people. I went to meet Prime Minister Meles Zenawi, a man who had led a seventeen-year guerrilla war against the bloody Marxist regime of Mengistu Haile Mariam. Meles's forces won in 1991 and then the government began the hard work of rebuilding the country. A doctor by training, Meles had formally studied economics because he knew that to bring his country out of centuries of poverty would require nothing less than economic transformation, and he demonstrated a knowledge of economics—and indeed a creativity—that would have put him at the head of any of my university classes. He showed a deeper understanding of economic principles—and certainly a greater knowledge of the circumstances in his country—than many of the international economic bureaucrats that I had to deal with in the succeeding three years.

Meles combined these intellectual attributes with personal integrity: no one doubted his honesty and there were few accusations of corruption within his government. His political opponents came mostly from the long-dominant groups around the capital who had lost political power with his accession, and they raised questions about his commitment to democratic principles. However, he was not an old-fashioned autocrat. Both he and the government were generally committed to a process of decentralization, bringing government closer to the people and ensuring that the center did not lose touch with the separate regions. The new constitution even gave each region the right to vote democratically to secede, ensuring that the political elites in the capital city, whoever they might be, could not risk ignoring the concerns of ordinary citizens in every part of the country, or that one part of the country could not impose its views on the rest. The government actually lived up to its commitment, when Eritrea declared its independence in 1993. (Subsequent events—such as the government's occupation of the university in Addis Ababa in the spring of 2000, with the imprisonment of some students and professors—show the precariousness, in Ethiopia as elsewhere, of basic democratic rights.)

When I arrived in 1997, Meles was engaged in a heated dispute with the IMF, and the Fund had suspended its lending program.

Ethiopia's macroeconomic "results"—upon which the Fund was supposed to focus—could not have been better. There was no inflation; in fact, prices were falling. Output had been growing steadily since he had succeeded in ousting Mengistu.¹ Meles showed that, with the right policies in place, even a poor African country could experience sustained economic growth. After years of war and rebuilding, international assistance was beginning to return to the country. But Meles was having problems with the IMF. What was at stake was not just \$127 million of IMF money provided through its so-called Enhanced Structural Adjustment Facility (ESAF) program (a lending program at highly subsidized rates to help very poor countries), but World Bank monies as well.

The IMF has a distinct role in international assistance. It is supposed to review each recipient's macroeconomic situation and make sure that the country is living within its means. If it is not, there is inevitably trouble down the road. In the short run, a country can live beyond its means by borrowing, but eventually a day of reckoning comes, and there is a crisis. The IMF is particularly concerned about inflation. Countries whose governments spend more than they take in in taxes and foreign aid often will face inflation, especially if they finance their deficits by printing money. Of course, there are other dimensions to good macroeconomic policy besides inflation. The term *macro* refers to the *aggregate* behavior, the overall levels of growth, unemployment, and inflation, and a country can have low inflation but no growth and high unemployment. To most economists, such a country would rate as having a disastrous macroeconomic framework. To most economists, inflation is not so much an end in itself, but a means to an end: it is because *excessively* high inflation often leads to low growth, and low growth leads to high unemployment, that inflation is so frowned upon. But the IMF often seems to confuse means with ends, thereby losing sight of what is ultimately of concern. A country like Argentina can get an "A" grade, even if it has double-digit unemployment for years, so long as its budget seems in balance and its inflation seems in control!

If a country does not come up to certain minimum standards, the IMF suspends assistance; and typically, when it does, so do other donors. Understandably, the World Bank and the IMF don't lend to

countries unless they have a good macroframework in place. If countries have huge deficits and soaring inflation, there is a risk that money will not be well spent. Governments that fail to manage their overall economy generally typically do a poor job managing foreign aid. But if the macroeconomic indicators—inflation and growth—are solid, as they were in Ethiopia, surely the underlying macroeconomic framework must be good. Not only did Ethiopia have a sound macroeconomic framework but the World Bank had direct evidence of the competence of the government and its commitment to the poor. Ethiopia had formulated a rural development strategy, focusing its attention on the poor, and especially the 85 percent of the population living in the rural sector. It had dramatically cut back on military expenditures—remarkable for a government which had come to power through military means—because it knew that funds spent on weapons were funds that could not be spent on fighting poverty. Surely, this was precisely the kind of government to which the international community should have been giving assistance. But the IMF had suspended its program with Ethiopia, in spite of the good macroeconomic performance, saying it was worried about Ethiopia's budgetary position.

The Ethiopian government had two revenue sources, taxes and foreign assistance. A government's budget is in balance so long as its revenue sources equal its expenditures. Ethiopia, like many developing countries, derived much of its revenues from foreign assistance. The IMF worried that if this aid dried up, Ethiopia would be in trouble. Hence it argued that Ethiopia's budgetary position could only be judged solid if expenditures were limited to the taxes it collected.

The obvious problem with the IMF's logic is that it implies no poor country can ever spend money on anything it gets aid for. If Sweden, say, gives money to Ethiopia to build schools, this logic dictates that Ethiopia should instead put the money into its reserves. (All countries have, or should have, reserve accounts that hold funds for the proverbial rainy day. Gold is the traditional reserve, but today it has been replaced by hard currency and its interest-bearing relatives. The most common way to hold reserves is in U.S. Treasury bills.) But this is not why international donors give aid. In Ethiopia, the donors,

who were working independently and not beholden to the IMF, wanted to see new schools and health clinics built, and so did Ethiopia. Meles put the matter more forcefully: He told me that he had not fought so hard for seventeen years to be instructed by some international bureaucrat that he could not build schools and clinics for his people once he had succeeded in convincing donors to pay for them.

The IMF view was not rooted in a long-held concern about project sustainability. Sometimes countries had used aid dollars to construct schools or clinics. When the aid money ran out, there was no money to maintain these facilities. The donors had recognized this problem and built it into their assistance programs in Ethiopia and elsewhere. But what the IMF alleged in the case of Ethiopia went beyond that concern. The Fund contended that international assistance was too unstable to be relied upon. To me, the IMF's position made no sense, and not just because of its absurd implications. I knew that assistance was often far more stable than tax revenues, which can vary markedly with economic conditions. When I got back to Washington, I asked my staff to check the statistics, and they confirmed that international assistance was more stable than tax revenues. Using the IMF reasoning about stable sources of revenue, Ethiopia, and other developing countries, should have counted foreign aid but not included tax revenues in their budgets. And if neither taxes nor foreign assistance were to be included in the revenue side of budgets, *every* country would be considered to be in bad shape.

But the IMF's reasoning was even more flawed. There are a number of appropriate responses to instability of revenues, such as setting aside additional reserves and maintaining flexibility of expenditures. If revenues, from any source, decline, and there are not reserves to draw upon, then the government has to be prepared to cut back expenditures. But for the kinds of assistance that constitute so much of what a poor country like Ethiopia receives, there is a built-in flexibility; if the country does not receive money to build an additional school, it simply does not build the school. Ethiopia's government officials understood what was at issue, they understood the concern about what might happen if *either* tax revenues or foreign assistance should fall, and they had designed policies to deal with these contin-

gencies. What they couldn't understand—and I couldn't understand—is why the IMF couldn't see the logic of their position. And much was at stake: schools and health clinics for some of the poorest people in the world.

In addition to the disagreement over how to treat foreign aid, I also became immediately entangled in another IMF-Ethiopia dispute over early loan repayment. Ethiopia had repaid an American bank loan early, using some of its reserves. The transaction made perfect *economic* sense. In spite of the quality of the collateral (an airplane), Ethiopia was paying a far higher interest rate on its loan than it was receiving on its reserves. I, too, would have advised them to repay, particularly since in the event that funds would later be required, the government could presumably readily obtain funds using the plane as collateral. The United States and the IMF objected to the early repayment. They objected not to the logic of the strategy, but to the fact that Ethiopia had undertaken this course without IMF approval. But why should a sovereign country ask permission of the IMF for every action which it undertakes? One might have understood if Ethiopia's action threatened its ability to repay what was owed the IMF; but quite the contrary, because it was a sensible financial decision, it enhanced the country's ability to repay what was due.

For years, the mantra at the 19th Street headquarters of the IMF in Washington had been accountability and judgment by results. The results of Ethiopia's largely self-determined policies should have demonstrated convincingly that it was a capable master of its own destiny. But the IMF felt countries receiving money from it had an obligation to report everything that might be germane; not to do so was grounds for suspension of the program, regardless of the reasonableness of the action. To Ethiopia, such intrusiveness smacked of a new form of colonialism; to the IMF, it was just standard operating procedure.

There were other sticking points in IMF-Ethiopia relations, concerning Ethiopian financial market liberalization. Good capital markets are the hallmark of capitalism, but nowhere is the disparity between developed and less developed countries greater than in their capital markets. Ethiopia's entire banking system (measured, for instance, by the size of its assets) is somewhat smaller than that of

Bethesda, Maryland, a suburb on the outskirts of Washington with a population of 55,277. The IMF wanted Ethiopia not only to open up its financial markets to Western competition but also to divide its largest bank into several pieces. In a world in which U.S. megafinancial institutions like Citibank and Travelers, or Manufacturers Hanover and Chemical, say they have to merge to compete effectively, a bank the size of North East Bethesda National Bank really has no way to compete against a global giant like Citibank. When global financial institutions enter a country, they can squelch the domestic competition. And as they attract depositors away from the local banks in a country like Ethiopia, they may be far more attentive and generous when it comes to making loans to large multinational corporations than they will to providing credit to small businesses and farmers.

The IMF wanted to do more than just open up the banking system to foreign competition. It wanted to “strengthen” the financial system by creating an auction market for Ethiopia’s government Treasury bills—a reform, as desirable as it might be in many countries, which was completely out of tune with that country’s state of development. It also wanted Ethiopia to “liberalize” its financial market, that is, allow interest rates to be freely determined by market forces—something the United States and Western Europe did not do until after 1970, when their markets, and the requisite regulatory apparatus, were far more developed. The IMF was confusing ends with means. One of the prime objectives of a good banking system is to provide credit at good terms to those who will repay. In a largely rural country like Ethiopia, it is especially important for farmers to be able to obtain credit at reasonable terms to buy seed and fertilizer. The task of providing such credit is not easy; even in the United States, at critical stages of its development when agriculture was more important, the government took a crucial role in providing needed credit. The Ethiopian banking system was at least seemingly quite efficient, the difference between borrowing and lending rates being far lower than those in other developing countries that had followed the IMF’s advice. Still, the Fund was unhappy, simply because it believed interest rates should be freely determined by international market forces, whether those markets were or were not competitive. To the Fund, a liberalized financial system was an end in

itself. Its naive faith in markets made it confident that a liberalized financial system would lower interest rates paid on loans and thereby make more funds available. The IMF was so certain about the correctness of its dogmatic position that it had little interest in looking at actual experiences.

Ethiopia resisted the IMF's demand that it "open" its banking system, for good reason. It had seen what happened when one of its East African neighbors gave in to IMF demands. The IMF had insisted on financial market liberalization, believing that competition among banks would lead to lower interest rates. The results were disastrous: the move was followed by the very rapid growth of local and indigenous commercial banks, at a time when the banking legislation and bank supervision were inadequate, with the predictable results—fourteen banking failures in Kenya in 1993 and 1994 alone. In the end, interest rates increased, not decreased. Understandably, the government of Ethiopia was wary. Committed to improving the living standards of its citizens in the rural sector, it feared that liberalization would have a devastating effect on its economy. Those farmers who had previously managed to obtain credit would find themselves unable to buy seed or fertilizer because they would be unable to get cheap credit or would be forced to pay higher interest rates which they could ill afford. This is a country wracked by droughts which result in massive starvation. Its leaders did not want to make matters worse. The Ethiopians worried that the IMF's advice would cause farmers' incomes to fall, exacerbating an already dismal situation.

Faced with Ethiopian reluctance to accede to its demands, the IMF suggested the government was not serious about reform and, as I have said, suspended its program. Happily, other economists in the World Bank and I managed to persuade the Bank management that lending more money to Ethiopia made good sense: it was a country desperately in need, with a first-rate economic framework and a government committed to improving the plight of its poor. World Bank lending tripled, even though it took months before the IMF finally relented on its position. In order to turn the situation around I had, with the invaluable help and support of colleagues, mounted a determined campaign of "intellectual lobbying." In Washington, my colleagues and I held conferences to encourage people at both the IMF

and the World Bank to look again at issues of financial sector liberalization in very underdeveloped nations, and the consequences of unnecessarily imposed budgetary austerity in foreign aid-dependent poor countries, as in Ethiopia. I attempted to reach senior managers at the Fund, both directly and through colleagues at the World Bank, and those at the Bank working in Ethiopia made similar efforts to persuade their counterparts at the Fund. I used what influence I could through my connections with the Clinton administration, including talking to America's representative on the Fund. In short, I did everything I could to get the IMF program reinstated.

Assistance was restored, and I would like to think that my efforts helped Ethiopia. I learned, however, that immense time and effort are required to effect change, even from the inside, in an international bureaucracy. Such organizations are opaque rather than transparent, and not only does far too little information radiate from inside to the outside world, perhaps even less information from outside is able to penetrate the organization. The opaqueness also means that it is hard for information from the bottom of the organization to percolate to the top.

The tussle over lending to Ethiopia taught me a lot about how the IMF works. There was clear evidence the IMF was wrong about financial market liberalization and Ethiopia's macroeconomic position, but the IMF had to have its way. It seemingly would not listen to others, no matter how well informed, no matter how disinterested. Matters of substance became subsidiary to matters of process. Whether it made sense for Ethiopia to repay the loan was less important than the fact that it failed to consult the IMF. Financial market liberalization—how best this should be done in a country at Ethiopia's stage of development—was a matter of substance and experts could have been asked for their opinion. The fact that outside experts were not called in to help arbitrate what was clearly a contentious issue is consonant with the style of the IMF, in which the Fund casts itself as the monopoly supplier of "sound" advice. Even matters like the repayment of the loan—though properly not something on which the IMF should have taken a position at all, so long as Ethiopia's action enhanced rather than subtracted from its ability to repay what was owed—could have been referred to outsiders. to

see whether the action was “reasonable.” But doing so would have been anathema to the IMF. Because so much of its decision making was done behind closed doors—there was virtually no public discussion of the issues just raised—the IMF left itself open to suspicions that power politics, special interests, or other hidden reasons not related to the IMF’s mandate and stated objectives were influencing its institutional policies and conduct.

It is hard even for a moderate-sized institution like the IMF to know a great deal about every economy in the world. Some of the best IMF economists were assigned to work on the United States, but when I served as chairman of the Council of Economic Advisers, I often felt that the IMF’s limited understanding of the U.S. economy had led it to make misguided policy recommendations for America. The IMF economists felt, for instance, that inflation would start rising in the United States as soon as unemployment fell below 6 percent. At the Council, our models said they were wrong, but they were not terribly interested in our input. We were right, and the IMF was wrong: unemployment in the United States fell to below 4 percent and still inflation did not increase. Based on their faulty analysis of the U.S. economy, the IMF economists came up with a misguided policy prescription: raise interest rates. Fortunately, the Fed paid no attention to the IMF recommendation. Other countries could not ignore it so easily.

But to the IMF the lack of detailed knowledge is of less moment, because it tends to take a “one-size-fits-all” approach. The problems of this approach become particularly acute when facing the challenges of the developing and transition economies. The institution does not really claim expertise in development—its original mandate is supporting global economic stability, as I have said, not reducing poverty in developing countries—yet it does not hesitate to weigh in, and weigh in heavily, on development issues. Development issues are complicated; in many ways developing countries present far greater difficulties than more developed countries. This is because in developing nations, markets are often absent, and when present, often work imperfectly. Information problems abound, and cultural mores may significantly affect economic behavior.

Unfortunately, too often the training of the macroeconomists does

not prepare them well for the problems that they have to confront in developing countries. In some of the universities from which the IMF hires regularly, the core curricula involve models in which there is never any unemployment. After all, in the standard competitive model—the model that underlies the IMF's market fundamentalism—demand always equals supply. If the demand for labor equals supply, there is never any *involuntary* unemployment. Someone who is not working has evidently chosen not to work. In this interpretation, unemployment in the Great Depression, when one out of four people was out of work, would be the result of a sudden increase in the desire for more leisure. It might be of some interest to psychologists why there was this sudden change in the desire for leisure, or why those who were supposed to be enjoying this leisure seemed so unhappy, but according to the standard model these questions go beyond the scope of economics. While these models might provide some amusement within academia, they seemed particularly ill suited to understanding the problems of a country like South Africa, which has been plagued with unemployment rates in excess of 25 percent since apartheid was dismantled.

The IMF economists could not, of course, ignore the existence of unemployment. Because under market fundamentalism—in which, *by assumption*, markets work perfectly and demand must equal supply for labor as for every other good or factor—there cannot be unemployment, the problem cannot lie with markets. It must lie elsewhere—with greedy unions and politicians interfering with the workings of free markets, by demanding—and getting—excessively high wages. There is an obvious policy implication—if there is unemployment, wages should be reduced.

But even if the training of the typical IMF macroeconomist had been better suited to the problems of developing countries, it's unlikely that an IMF mission, on a three-week trip to Addis Ababa, Ethiopia's capital, or the capital of any other developing country, could really develop policies appropriate for that country. Such policies are far more likely to be crafted by highly educated, first-rate economists already in the country, deeply knowledgeable about it and working daily on solving that country's problems. Outsiders can play a role, in sharing the experiences of other countries, and in

offering alternative interpretations of the economic forces at play. But the IMF did not want to take on the mere role of an adviser, competing with others who might be offering their ideas. It wanted a more central role in shaping policy. And it could do this because its position was based on an ideology—market fundamentalism—that required little, if any, consideration of a country's particular circumstances and immediate problems. IMF economists could ignore the short-term effects their policies might have on the country, content in the belief that *in the long run* the country would be better off; any adverse short-run impacts would be merely pain that was necessary as part of the process. Soaring interest rates might, today, lead to starvation, but market efficiency requires free markets, and eventually, efficiency leads to growth, and growth benefits all. Suffering and pain became part of the process of redemption, evidence that a country was on the right track. To me, sometimes pain *is* necessary, but it is not a virtue in its own right. Well-designed policies can often avoid much of the pain; and some forms of pain—the misery caused by abrupt cuts in food subsidies, for example, which leads to rioting, urban violence, and the dissolution of the social fabric—are counter-productive.

The IMF has done a good job of persuading many that its ideologically driven policies were necessary if countries are to succeed in the long run. Economists always focus on the importance of scarcity and the IMF often says it is simply the messenger of scarcity: countries cannot persistently live beyond their means. One doesn't, of course, need a sophisticated financial institution staffed by Ph.D. economists to tell a country to limit expenditures to revenues. But IMF reform programs go well beyond simply ensuring that countries live within their means.

THERE ARE ALTERNATIVES to IMF-style programs, other programs that may involve a reasonable level of sacrifice, which are not based on market fundamentalism, programs that have had positive outcomes. A good example is Botswana, 2,300 miles south of Ethiopia, a small country of 1.5 million, which has managed a stable democracy since independence.

At the time Botswana became fully independent in 1966 it was a

desperately poor country, like Ethiopia and most of the other countries in Africa, with a per capita annual income of \$100. It too was largely agricultural, lacked water, and had a rudimentary infrastructure. But Botswana is one of the success stories of development. Although the country is now suffering from the ravages of AIDS, it averaged a growth rate of more than 7.5 percent from 1961 to 1997.

Botswana was helped by having diamonds, but countries like Congo Republic (formerly Zaire), Nigeria, and Sierra Leone were also rich in resources. In those countries, the wealth from this abundance fueled corruption and spawned privileged elites that engaged in internecine struggles for control of each country's wealth. Botswana's success rested on its ability to maintain a political consensus, based on a broader sense of national unity. That political consensus, necessary to any workable social contract between government and the governed, had been carefully forged by the government, in collaboration with outside advisers, from a variety of public institutions and private foundations, including the Ford Foundation. The advisers helped Botswana map out a program for the country's future. Unlike the IMF, which largely deals with the finance ministry and central banks, the advisers openly and candidly explained their policies as they worked with the government to obtain popular support for the programs and policies. They discussed the program with senior Botswana officials, including cabinet ministers and members of Parliament, with open seminars as well as one-to-one meetings.

Part of the reason for this success was that the senior people in Botswana's government took great care in selecting their advisers. When the IMF offered to supply the Bank of Botswana with a deputy governor, the Bank of Botswana did not automatically accept him. The bank's governor flew to Washington to interview him. He turned out to do a splendid job. Of course, no success is without blemishes. On another occasion, the Bank of Botswana allowed the IMF to pick somebody to be director of research, and that turned out, at least in the view of some, to be far less successful.

The differences in how the two organizations approached development were reflected not just in performance. While the IMF is vilified almost everywhere in the developing world, the warm relationship that was created between Botswana and its advisers was

symbolized by the awarding of that country's highest medal to Steve Lewis, who at the time he advised Botswana was a professor of development economics at Williams. (He later became president of Carleton College.)

That vital consensus was threatened two decades ago when Botswana had an economic crisis. A drought threatened the livelihood of the many people engaged in raising cattle and problems in the diamond industry had put a strain on the country's budget and its foreign exchange position. Botswana was suffering exactly the kind of liquidity crisis the IMF had originally been created to deal with—a crisis that could be eased by financing a deficit to forestall recession and hardship. However, while that may have been Keynes's intent when he pushed for the establishment of the IMF, the institution does not now conceive of itself as a deficit financier, committed to maintaining economies at full employment. Rather, it has taken on the pre-Keynesian position of fiscal austerity in the face of a downturn, doling out funds only if the borrowing country conforms to the IMF's views about appropriate economic policy, which almost always entail contractionary policies leading to recessions or worse. Botswana, recognizing the volatility of its two main sectors, cattle and diamonds, had prudently set aside reserve funds for just such a crisis. As it saw its reserves dwindling, it knew that it would have to take further measures. Botswana tightened its belt, pulled together, and got through the crisis. But because of the broad understanding of economic policies that had been developed over the years and the consensus-based approach to policy making, the austerity did not cause the kinds of cleavages in society that have occurred so frequently elsewhere under IMF programs. Presumably, if the IMF had done what it should have been doing—providing funds quickly to countries with good economic policies in times of crisis, without searching around for conditionalities to impose—the country would have been able to wend its way through the crisis with even less pain. (The IMF mission that came in 1981, quite amusingly, found it very difficult to impose new conditions, because Botswana had already done so many of the things that they would have insisted upon.) Since then, Botswana has not turned to the IMF for help.

The assistance of outside advisers—independent of the interna-

tional financial institutions—had played a role in Botswana's success even earlier. Botswana would not have fared as well as it did if its original contract with the South African diamond cartel had been maintained. Shortly after independence, the cartel paid Botswana \$20 million for a diamond concession in 1969, which reportedly returned \$60 million in profits a year. In other words, the payback period was four months! A brilliant and dedicated lawyer seconded to the Botswana government from the World Bank argued forcefully for a renegotiation of the contract at a higher price, much to the consternation of the mining interests. De Beers (the South African diamond cartel) tried to tell people that Botswana was being greedy. They used what political muscle they could, through the World Bank, to stop him. In the end, they managed to extract a letter from the World Bank making it clear that the lawyer did not speak for the Bank. Botswana's response: That is precisely why we are listening to him. In the end, the discovery of the second large diamond mine gave Botswana the opportunity to renegotiate the whole relationship. The new agreement has so far served Botswana's interests well, and enabled Botswana and De Beers to maintain good relations.

Ethiopia and Botswana are emblematic of the challenges facing the more successful countries of Africa today: countries with leaders dedicated to the well-being of their people, fragile and in some cases imperfect democracies, attempting to create new lives for their peoples from the wreckage of a colonial heritage that left them without institutions or human resources. The two countries are also emblematic of the contrasts that mark the developing world: contrasts between success and failure, between rich and poor, between hopes and reality, between what is and what might have been.

I BECAME AWARE of this contrast when I first went to Kenya, in the late 1960s. Here was a rich and fertile country, with some of the most valuable land still owned by old colonial settlers. When I arrived, the colonial civil servants were also still there; now they were called advisers.

As I watched developments in East Africa over the ensuing years, and returned for several visits after becoming chief economist of the World Bank, the contrast between the aspirations in the 1960s and

the subsequent developments were striking. When I first went, the spirit of *uhuru*, the Swahili word for freedom, and *ujama*, the word for self-help, were in the air. When I returned, the government offices were staffed by well-spoken and well-trained Kenyans; but the economy had been sinking for years. Some of the problems—the seemingly rampant corruption—were of Kenya's own making. But the high interest rates which had resulted from its following IMF advice, as well as other problems, could rightly be blamed at least in part on outsiders.

Uganda had begun the transition in perhaps better shape than any of the others, a relatively rich coffee-growing country, but it lacked trained native administrators and leaders. The British had allowed only two Africans to rise to the level of a master sergeant in their own army. One of them, unfortunately, was a Ugandan named Idi Amin, who ultimately became General Amin in Uganda's army and overthrew Prime Minister Milton Obote in 1971. (Amin enjoyed a certain measure of British confidence thanks to his service in the King's African Rifles in World War II and in Britain's struggle to suppress the Mau-Mau revolt in Kenya.) Amin turned the country into a slaughterhouse; as many as 300,000 people were killed because they were considered opponents of the "President for Life" —as Amin proclaimed himself in 1976. The reign of terror by an arguably psychopathic dictator ended only in 1979 when he was toppled by Ugandan exiles and forces from neighboring Tanzania. Today, the country is on the way to recovery, led by a charismatic leader, Yoweri Museveni, who has instituted major reforms with remarkable success, reducing illiteracy and AIDS. And he is as interesting in talking about political philosophy as he is in talking about development strategies.

BUT THE IMF is not particularly interested in hearing the thoughts of its "client countries" on such topics as development strategy or fiscal austerity. All too often, the Fund's approach to developing countries has had the feel of a colonial ruler. A picture ~~can be worth~~ a thousand words, and a single picture snapped in 1998, shown throughout the world, has engraved itself in the minds of millions, particularly those in the former colonies. The IMF's managing director, Michel Camdessus (the head of the IMF is referred to as its "Managing Director"), a short, neatly dressed former French Trea-

sury bureaucrat, who once claimed to be a Socialist, is standing with a stern face and crossed arms over the seated and humiliated president of Indonesia. The hapless president was being forced, in effect, to turn over economic sovereignty of his country to the IMF in return for the aid his country needed. In the end, ironically, much of the money went not to help Indonesia but to bail out the “colonial power’s” private sector creditors. (Officially, the “ceremony” was the signing of a letter of agreement, an agreement effectively dictated by the IMF, though it often still keeps up the pretense that the letter of intent comes from the country’s government!)

Defenders of Camdessus claim the photograph was unfair, that he did not realize that it was being taken and that it was viewed out of context. But that is the point—in day-to-day interactions, away from cameras and reporters, this is precisely the stance that the IMF bureaucrats take, from the leader of the organization on down. To those in the developing countries, the picture raised a very disturbing question: Had things really changed since the “official” ending of colonialism a half century ago? When I saw the picture, images of other signings of “agreements” came to mind. I wondered how similar this scene was to those marking the “opening up of Japan” with Admiral Perry’s gunboat diplomacy or the end of the Opium Wars or the surrender of maharajas in India.

The stance of the IMF, like the stance of its leader, was clear: it was the font of wisdom, the purveyor of an orthodoxy too subtle to be grasped by those in the developing world. The message conveyed was all too often clear: in the best of cases there was a member of an elite—a minister of finance or the head of a central bank—with whom the Fund might have a meaningful dialogue. Outside of this circle, there was little point in even trying to talk.

A quarter of a century ago, those in the developing countries might rightly have given some deference to the “experts” from the IMF. But just as there has been a shift in the military balance of power, there has been an even more dramatic shift in the intellectual balance of power. The developing world now has its own economists—many of them trained at the world’s best academic institutions. These economists have the significant advantage of lifelong familiarity with local politics, conditions, and trends. The IMF is like

so many bureaucracies; it has repeatedly sought to extend what it does, beyond the bounds of the objectives originally assigned to it. As IMF's mission creep gradually brought it outside its core area of competency in macroeconomics, into structural issues, such as privatization, labor markets, pension reforms, and so forth, and into broader areas of development strategies, the intellectual balance of power became even more tilted.

The IMF, of course, claims that it never dictates but always negotiates the terms of any loan agreement with the borrowing country. But these are one-sided negotiations in which all the power is in the hands of the IMF, largely because many countries seeking IMF help are in desperate need of funds. Although I had seen this so clearly in Ethiopia and the other developing countries with which I was involved, it was brought home again to me during my visit to South Korea in December 1997, as the East Asia crisis was unfolding. South Korea's economists knew that the policies being pushed on their country by the IMF would be disastrous. While, in retrospect, even the IMF agreed that it imposed excessive fiscal stringency, in prospect, few economists (outside the IMF) thought the policy made sense.² Yet Korea's economic officials remained silent. I wondered why they had kept this silence, but did not get an answer from officials inside the government until a subsequent visit two years later, when the Korean economy had recovered. The answer was what, given past experience, I had suspected all along. Korean officials reluctantly explained that they had been scared to disagree openly. The IMF could not only cut off its own funds, but could use its bully pulpit to discourage investments from private market funds by telling private sector financial institutions of the doubts the IMF had about Korea's economy. So Korea had no choice. Even implied criticism by Korea of the IMF program could have a disastrous effect: to the IMF, it would suggest that the government didn't fully understand "IMF economics," that it had reservations, making it less likely that it would actually carry out the program. (The IMF has a special phrase for describing such situations: the country has gone "off track." There is one "right" way, and any deviation is a sign of an impending derailment.) A public announcement by the IMF that negotiations had broken off, or even been postponed, would send a highly negative

signal to the markets. This signal would at best lead to higher interest rates and at worst a total cutoff from private funds. Even more serious for some of the poorest countries, which have in any case little access to private funds, is that other donors (the World Bank, the European Union, and many other countries) make access to their funds contingent on IMF approval. Recent initiatives for debt relief have effectively given the IMF even more power, because unless the IMF approves the country's economic policy, there will be no debt relief. This gives the IMF enormous leverage, as the IMF well knows.

The imbalance of power between the IMF and the "client" countries inevitably creates tension between the two, but the IMF's own behavior in negotiations exacerbates an already difficult situation. In dictating the terms of the agreements, the IMF effectively stifles any discussions within a client government—let alone more broadly within the country—about alternative economic policies. In times of crises, the IMF would defend its stance by saying there simply wasn't time. But its behavior was little different in or out of crisis. The IMF's view was simple: questions, particularly when raised vociferously and openly, would be viewed as a challenge to the inviolate orthodoxy. If accepted, they might even undermine its authority and credibility. Government leaders knew this and took the cue: they might argue in private, but not in public. The chance of modifying the Fund's views was tiny, while the chance of annoying Fund leaders and provoking them to take a tougher position on other issues was far greater. And if they were angry or annoyed, the IMF could postpone its loans—a scary prospect for a country facing a crisis. But the fact that the government officials *seemed* to go along with the IMF's recommendation did not mean that they really agreed. And the IMF knew it.

Even a casual reading of the terms of the typical agreements between the IMF and the developing countries showed the lack of trust between the Fund and its recipients. The IMF staff monitored progress, not just on the relevant indicators for sound macromanagement—inflation, growth, and unemployment—but on intermediate variables, such as the money supply, often only loosely connected to the variables of ultimate concern. Countries were put on strict targets—what would be accomplished in thirty days, in sixty days, in ninety days. In some cases the agreements stipulated what laws the

country's Parliament would have to pass to meet IMF requirements or "targets"—and by when.

These requirements are referred to as "conditions," and "conditionality" is a hotly debated topic in the development world. Every loan document specifies basic conditions, of course. At a minimum, a loan agreement says the loan goes out on the condition that it will be repaid, usually with a schedule attached. Many loans impose conditions designed to increase the likelihood that they will be repaid. "Conditionality" refers to more forceful conditions, ones that often turn the loan into a policy tool. If the IMF wanted a nation to liberalize its financial markets, for instance, it might pay out the loan in installments, tying subsequent installments to verifiable steps toward liberalization. I personally believe that conditionality, at least in the manner and extent to which it has been used by the IMF, is a bad idea; there is little evidence that it leads to improved economic policy, but it does have adverse political effects because countries resent having conditions imposed on them. Some defend conditionality by saying that any banker imposes conditions on borrowers, to make it more likely that the loan will be repaid. But the conditionality imposed by the IMF and the World Bank was very different. In some cases, it even *reduced* the likelihood of repayment.

For instance, conditions that might weaken the economy in the short run, whatever their merits in the long, run the risk of exacerbating the downturn and thus making it more difficult for the country to repay the short-term IMF loans. Eliminating trade barriers, monopolies, and tax distortions may enhance long-run growth, but the disturbances to the economy, as it strives to adjust, may only deepen its downturn.

While the conditionalities could not be justified in terms of the Fund's fiduciary responsibility, they might be justified in terms of what it might have perceived as its moral responsibility, its obligation to do everything it could to strengthen the economy of the countries that had turned to it for help. But the danger was that even when well intentioned, the myriad of conditions—in some cases over a hundred, each with its own rigid timetable—detracted from the country's ability to address the central pressing problems.

The conditions went beyond economics into areas that properly

belong in the realm of politics. In the case of Korea, for instance, the loans included a change in the charter of the Central Bank, to make it more independent of the political process, though there was scant evidence that countries with more independent central banks grow faster³ or have fewer or shallower fluctuations. There is a widespread feeling that Europe's independent Central Bank exacerbated Europe's economic slowdown in 2001, as, like a child, it responded peevishly to the natural political concerns over the growing unemployment. Just to show that it was independent, it refused to allow interest rates to fall, and there was nothing anyone could do about it. The problems partly arose because the European Central Bank has a mandate to focus on inflation, a policy which the IMF has advocated around the world but one that can stifle growth or exacerbate an economic downturn. In the midst of Korea's crisis, the Korean Central Bank was told not only to be more independent but to focus exclusively on inflation, although Korea had not had a problem with inflation, and there was no reason to believe that mismanaged monetary policy had anything to do with the crisis. The IMF simply used the opportunity that the crisis gave it to push its political agenda. When, in Seoul, I asked the IMF team why they were doing this, I found the answer shocking (though by then it should not have come as a surprise): We always insist that countries have an independent central bank focusing on inflation. This was an issue on which I felt strongly. When I had been the president's chief economic adviser, we beat back an attempt by Senator Connie Mack of Florida to change the charter of the U.S. Federal Reserve Bank to focus exclusively on inflation. The Fed, America's central bank, has a mandate to focus not just on inflation but also on employment and growth. The president opposed the change, and we knew that, if anything, the American people thought the Fed already focused *too much* on inflation. The president made it clear that this was an issue he would fight, and as soon as this was made clear, the proponents backed off. Yet here was the IMF—partially under the influence of the U.S. Treasury—imposing a political condition on Korea that most Americans would have found unacceptable for themselves.

Sometimes, the conditions seemed little more than a simple exercise of power: in its 1997 lending agreement to Korea, the IMF

insisted on moving up the date of opening Korea's markets to certain Japanese goods although this could not possibly help Korea address the problems of the crisis. To some, these actions represented "seizing the window of opportunity," using the crisis to leverage in changes that the IMF and World Bank had long been pushing; but to others, these were simply acts of pure political might, extracting a concession, of limited value, simply as a demonstration of who was running the show.

While conditionality did engender resentment, it did not succeed in engendering development. Studies at the World Bank and elsewhere showed not just that conditionality did not *ensure* that money was well spent and that countries would grow faster but that there was little evidence it worked at all. Good policies cannot be bought.

THERE ARE SEVERAL reasons for the failure of conditionality. The simplest has to do with the economists' basic notion of fungibility, which simply refers to the fact that money going in for one purpose frees up other money for another use; the net impact may have nothing to do with the intended purpose. Even if conditions are imposed which ensure that this particular loan is used well, the loan frees up resources elsewhere, which may or may not be used well. A country may have two road projects, one to make it easier for the president to get to his summer villa, the other to enable a large group of farmers to bring their goods to a neighboring port. The country may have funds for only one of the two projects. The Bank may insist that its money go for the project that increases the income of the rural poor; but in providing that money, it enables the government to fund the other.

There were other reasons why the Fund's conditionality did not enhance economic growth. In some cases, they were the wrong conditions: financial market liberalization in Kenya and fiscal austerity in East Asia had adverse effects on the countries. In other cases, the way conditionality was imposed made the conditions politically unsustainable; when a new government came into power, they would be abandoned. Such conditions were seen as the intrusion by the new colonial power on the country's own sovereignty. The policies could not withstand the vicissitudes of the political process.

There was a certain irony in the stance of the IMF. It tried to pretend that it was above politics, yet it was clear that its lending program was, in part, driven by politics. The IMF made an issue of corruption in Kenya and halted its relatively small lending program largely because of the corruption it witnessed there. Yet it maintained a flow of money, billions of dollars, to Russia and Indonesia. To some, it seemed that while the Fund was overlooking grand larceny, it was taking a strong stand on petty theft. It should not have been kinder to Kenya—the theft was indeed large relative to the economy; it should have been tougher on Russia. The issue is not just a matter of fairness or consistency; the world is an unfair place, and no one really expected the IMF to treat a nuclear power the same way that it treated a poor African country of little strategic importance. The point was far simpler: the lending decisions were political—and political judgments often entered into IMF advice. The IMF pushed privatization in part because it believed governments could not, in managing enterprises, insulate themselves from political pressures. The very notion that one could separate economics from politics, or a broader understanding of society, illustrated a narrowness of perspective. If policies imposed by lenders induce riots, as has happened in country after country, then economic conditions worsen, as capital flees and businesses worry about investing more of their money. Such policies are not a recipe either for successful development or for economic stability.

The complaints against the IMF imposition of conditions extended beyond what conditions and how they were imposed, but were directed at how they were arrived at as well. The standard IMF procedure before visiting a client country is to write a draft report first. The visit is only intended to fine-tune the report and its recommendations, and to catch any glaring mistakes. In practice, the draft report is often what is known as boilerplate, with whole paragraphs being borrowed from the report of one country and inserted into another. Word processors make this easier. A perhaps apocryphal story has it that on one occasion a word processor failed to do a “search and replace,” and the name of the country from which a report had been borrowed almost in its entirety was left in a document that was circulated. It is hard to know whether this was a one-off occurrence, done

under time pressure, but the alleged foulup confirmed in the minds of many the image of "one-size-fits-all" reports.

Even countries not borrowing money from the IMF can be affected by its views. It is not just through conditionality that the Fund imposes its perspectives throughout the world. The IMF has an annual consultation with every country in the world. The consultations, referred to as "Article 4" consultations after the article in its charter that authorized them, are supposed to ensure that each country is adhering to the articles of agreement under which the IMF was established (fundamentally ensuring exchange rate convertibility for trade purposes). Mission creep has affected this report as it has other aspects of IMF activity: the real Article 4 consultations are but a minor part of the entire surveillance process. The report is really the IMF's grading of the nation's economy.

While small countries often had to listen to the Article 4 evaluations, the United States and other countries with developed economies could basically ignore them. For instance, the IMF suffered from inflation paranoia, even when the United States was facing the lowest inflation rates in decades. Its prescription was therefore predictable: increase interest rates to slow down the economy. The IMF simply had no understanding of the changes that were then occurring, and had been occurring over the preceding decade in the U.S. economy that allowed it to enjoy faster growth, lower unemployment, and low inflation all at the same time. Had the IMF's advice been followed, the United States would not have experienced the boom in the American economy over the 1990s—a boom that brought unprecedented prosperity and enabled the country to turn around its massive fiscal deficit into a sizable surplus. The lower unemployment also had profound social consequences—issues to which the IMF paid little attention anywhere. Millions of workers who had been excluded from the labor force were brought in, reducing poverty and welfare roles at an unprecedented pace. This in turn brought down the crime rate. All Americans benefited. The low unemployment rate, in turn, encouraged individuals to take risks, to accept jobs without job security; and that willingness to take risks has proven an essential ingredient in America's success in the so-called New Economy.

The United States ignored the IMF's advice. Neither the Clinton administration nor the Federal Reserve paid much attention to it. The United States could do so with impunity because it was not dependent on the IMF or other donors for assistance, and we knew that the market would pay almost as little attention to it as we did. The market would not punish us for ignoring its advice or reward us for following it. But poor countries around the world are not so lucky. They ignore the Fund's advice only at their peril.

There are at least two reasons why the IMF should consult widely *within* a country as it makes its assessments and designs its programs. Those within the country are likely to know more about the economy than the IMF staffers—as I saw so clearly even in the case of the United States. And for the programs to be implemented in an effective and sustainable manner, there must be a commitment of the country behind the program, based on a broad consensus. Such a consensus can only be arrived at through discussion—the kind of open discussion that, in the past, the IMF shunned. To be fair to the IMF, in the midst of a crisis there is often little time for an open debate, the kind of broad consultation required to build a consensus. But the IMF has been in the African countries for years. If it is a crisis, it is a permanent ongoing crisis. There is time for consultations and consensus building—and in a few cases, such as Ghana, the World Bank (while my predecessor, Michael Bruno, was chief economist) succeeded in doing that, and these have been among the more successful cases of macroeconomic stabilization.

At the World Bank, during the time I was there, there was an increasing conviction that participation mattered, that policies and programs could not be imposed on countries but to be successful had to be “owned” by them, that consensus building was essential, that policies and development strategies had to be adapted to the situation in the country, that there should be a shift from “conditionality” to “selectivity,” rewarding countries that had proven track records for using funds well with more funds, trusting them to continue to make good use of their funds, and providing them with strong incentives. This was reflected in the new Bank rhetoric, articulated forcefully by the Bank's president, James D. Wolfensohn: “The country should be put in the driver's seat.” Even so, many critics say this process has not

gone far enough and that the Bank still expects to remain in control. They worry that the country may be in the driver's seat of a dual-control car, in which the controls are really in the hands of the instructor. Changes in attitudes and operating procedures in the Bank will inevitably be slow, proceeding at different paces in its programs in different countries. But there remains a large gap between where the Bank is on these matters and where the IMF is, both in attitudes and procedures.

As much as it might like, the IMF, in its public rhetoric at least, could not be completely oblivious to the widespread demands for greater participation by the poor countries in the formulation of development strategies and for greater attention to be paid to poverty. As a result, the IMF and the World Bank have agreed to conduct "participatory" poverty assessments in which client countries join the two institutions in measuring the size of the problem as a first step. This was potentially a dramatic change in philosophy—but its full import seemed to escape the IMF. On one recent occasion, recognizing that the Bank was supposed to be taking the lead on poverty projects, just before the initial and, theoretically, consultative IMF mission to a certain client country prepared to depart, the IMF sent an imperious message to the Bank to have a draft of the client country's "participatory" poverty assessment sent to IMF headquarters "asap." Some of us joked that the IMF was confused. It thought the big philosophical change was that in joint Bank-IMF missions, the Bank could actually participate by having a say in what was written. The idea that citizens in a borrowing country might also participate was simply too much! Stories of this kind would be amusing were they not so deeply worrying.

Even if, however, the participatory poverty assessments are not perfectly implemented, they are a step in the right direction. Even if there remains a gap between the rhetoric and the reality, the recognition that those in the developing country ought to have a major voice in their programs is important. But if the gap persists for too long or remains too great, there will be a sense of disillusionment. Already, in some quarters, doubts are being raised, and increasingly loudly. While the participatory poverty assessments have engendered far more public discussion, more participation, than had previously been the case,

in many countries expectations of participation and openness have not been fully realized, and there is growing discontent.

In the United States and other successful democracies citizens regard transparency, openness, knowing what government is doing, as an essential part of government accountability. Citizens regard these as *rights*, not favors conferred by the government. The Freedom of Information Act of 1966 has become an important part of American democracy. By contrast, in the IMF style of operation, citizens (an annoyance because they all too often might be reluctant to go along with the agreements, let alone share in the perceptions of what is good economic policy) were not only barred from discussions of agreements; they were not even told what the agreements were. Indeed, the prevailing culture of secrecy was so strong that the IMF kept much of the negotiations and some of the agreements secret from World Bank members even in joint missions! The IMF staff provided information strictly on a “need to know” basis. The “need to know” list was limited to the head of the IMF mission, a few people at IMF headquarters in Washington, and a few people in the client country’s government. My colleagues at the Bank frequently complained that even those participating in a mission had to go to the government of the country who “leaked” what was going on. On a few occasions, I met with executive directors (the title for representatives that nations post to the IMF and the World Bank) who had apparently been kept in the dark.

One recent episode shows how far the consequences of lack of transparency can go. The notion that developing countries might have little voice in the international economic institutions is widely recognized. There may be a debate about whether this is just a historical anachronism or a manifestation of *realpolitik*. But we should expect that the U.S. government—including the U.S. Congress—should have some say, at least in how its executive director, the one who represents the United States at the IMF and the World Bank, votes. In 2001, Congress passed and the president signed a law requiring the United States to oppose proposals for the international financial institutions to charge fees for elementary school (a practice that goes under the seeming innocuous name of “cost recovery”). Yet the U.S. executive director simply ignored the law, and the secrecy of

the institutions made it difficult for Congress—or anyone else—to see what was going on. Only because of a leak was the matter discovered, generating outrage even among congressmen and women accustomed to bureaucratic maneuvering.

Today, in spite of the repeated discussions of openness and transparency, the IMF still does not formally recognize the citizen's basic "right to know": there is no Freedom of Information Act to which an American, or a citizen of any other country, can appeal to find out what this international *public* institution is doing.

It should be clear: all of these criticisms of how the IMF operates do not mean the IMF's money and time is always wasted. Sometimes money has gone to governments with good policies in place—but not necessarily because the IMF recommended these policies. Then, the money did make a difference for the good. Sometimes, conditionality shifted the debate inside the country in ways that led to better policies. The rigid timetables that the IMF imposed grew partly from a multitude of experiences in which governments promised to make certain reforms, but once they had the money, the reforms were not forthcoming; sometimes, the rigid timetables helped force the pace of change. But all too often, the conditionality did not ensure either that the money was well used or that meaningful, deep, and long-lasting policy changes occurred. Sometimes, conditionality was even counterproductive, either because the policies were not well suited to the country or because the way they were imposed engendered hostility to the reform process. Sometimes, the IMF program left the country just as impoverished but with more debt and an even richer ruling elite.

The international institutions have thus escaped the kind of direct accountability that we expect of public institutions in modern democracies. The time has come to "grade" the international economic institution's performance and to look at some of those programs—and how well, or poorly, they did in promoting growth and reducing poverty.